الأمم المتحدة

A/65/83

الجمعية العامة

Distr.: General
12 August 2010
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

**الدورة الخامسة والستون**

البند ٤١ من جدول الأعمال المؤقت*

**ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا**

# ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

## تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٦/٦٤ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن الموضوع.

* A/65/150.

141010 120710 10-38439 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

# المحتويات

الصفحة


أولا – مقدمة ..... ١٠

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ..... ١٠

الاتحاد الأوروبي ..... ١٠

الاتحاد الروسي ..... ١١

إثيوبيا ..... ١٢

أذربيجان ..... ١٢

الأرجنتين ..... ١٣

أرمينيا ..... ١٥

إريتريا ..... ١٥

أستراليا ..... ١٥

إكوادور ..... ١٦

الإمارات العربية المتحدة ..... ١٦

أنتيغوا وبربودا ..... ١٧

إندونيسيا ..... ١٧

أنغولا ..... ١٨

أوروغواي ..... ١٩

أوغندا ..... ١٩

أوكرانيا ..... ١٩

إيران (جمهورية – الإسلامية) ..... ٢٠

بابوا غينيا الجديدة ..... ٢١

باراغواي ..... ٢١

باكستان . . . . . ٢٢
البرازيل. . . . . ٢٢
بربادوس . . . . . ٢٤
بليز . . . . . ٢٤
بنغلاديش. . . . . ٢٥
بنما. . . . . ٢٥
بنن . . . . . ٢٧
بوتسوانا . . . . . ٢٧
بوركينا فاسو . . . . . ٢٨
بوروندي. . . . . ٢٨
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) . . . . . ٢٨
بيرو. . . . . ٣٣
بيلاروس . . . . . ٣٣
تايلند. . . . . ٣٥
تركمانستان . . . . . ٣٥
تركيا . . . . . ٣٥
ترينيداد وتوباغو . . . . . ٣٦
توغو . . . . . ٣٦
توفالو . . . . . ٣٦
تونس. . . . . ٣٧
تونغا . . . . . ٣٧
تيمور – ليشتي. . . . . ٣٨
جامايكا . . . . . ٣٨

الجبل الأسود ..... ٣٩
الجزائر ..... ٣٩
جزر البهاما ..... ٤٠
جزر القمر ..... ٤١
جزر سليمان ..... ٤١
الجماهيرية العربية الليبية ..... ٤١
جمهورية أفريقيا الوسطى ..... ٤٢
الجمهورية الدومينيكية ..... ٤٢
الجمهورية العربية السورية ..... ٤٣
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... ٤٤
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ..... ٤٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ..... ٤٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ..... ٤٥
جنوب أفريقيا ..... ٤٦
دومينيكا ..... ٤٧
الرأس الأخضر ..... ٤٨
رواندا ..... ٤٨
زامبيا ..... ٤٨
زمبابوي ..... ٤٩
ساموا ..... ٥٠
سان مارينو ..... ٥٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين ..... ٥٠
سانت كيتس ونيفيس ..... ٥١

سانت لوسيا . . . . . ٥٢
سري لانكا . . . . . ٥٢
السلفادور . . . . . ٥٣
السنغال . . . . . ٥٣
سوازيلند . . . . . ٥٣
السودان . . . . . ٥٤
سورينام . . . . . ٥٦
سيراليون . . . . . ٥٦
سيشيل . . . . . ٥٦
شيلي . . . . . ٥٧
صربيا . . . . . ٥٧
الصومال . . . . . ٥٨
الصين . . . . . ٥٨
طاجيكستان . . . . . ٥٨
غابون . . . . . ٥٩
غامبيا . . . . . ٦٠
غانا . . . . . ٦٠
غرينادا . . . . . ٦١
غواتيمالا . . . . . ٦١
غيانا . . . . . ٦٢
غينيا . . . . . ٦٢
غينيا – بيساو . . . . . ٦٣
غينيا الاستوائية . . . . . ٦٤

الفلبين ..... ٦٤
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ..... ٦٥
فيجي ..... ٦٨
فييت نام ..... ٦٨
قطر ..... ٦٩
قيرغيزستان ..... ٦٩
كازاخستان ..... ٧٠
الكرسي الرسولي ..... ٧٠
كرواتيا ..... ٧٠
كمبوديا ..... ٧١
كوبا ..... ٧١
كوستاريكا ..... ١٢٠
كولومبيا ..... ١٢٠
الكونغو ..... ١٢١
الكويت ..... ١٢١
كيريباس ..... ١٢٢
كينيا ..... ١٢٢
لاتفيا ..... ١٢٢
لبنان ..... ١٢٣
ليبريا ..... ١٢٣
ليتوانيا ..... ١٢٤
ليختنشتاين ..... ١٢٤
ليسوتو ..... ١٢٤

مالي ..... ١٢٥
ماليزيا ..... ١٢٥
مدغشقر ..... ١٢٦
مصر ..... ١٢٦
المغرب ..... ١٢٦
المكسيك ..... ١٢٧
ملاوي ..... ١٢٩
ملديف ..... ١٣٠
المملكة العربية السعودية ..... ١٣٠
منغوليا ..... ١٣٠
موريشيوس ..... ١٣١
موزامبيق ..... ١٣١
ميانمار ..... ١٣١
ناميبيا ..... ١٣٢
ناورو ..... ١٣٢
النرويج ..... ١٣٣
نيبال ..... ١٣٣
النيجر ..... ١٣٤
نيجيريا ..... ١٣٤
نيكاراغوا ..... ١٣٥
هايتي ..... ١٣٦
الهند ..... ١٣٦
اليابان ..... ١٣٧

اليمن ..... ١٣٧
ثالثا – الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ..... ١٣٨
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ..... ١٣٨
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ..... ١٤١
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ..... ١٤٩
منظمة الطيران المدني الدولي ..... ١٥٠
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ..... ١٥١
منظمة العمل الدولية ..... ١٥١
المنظمة البحرية الدولية ..... ١٥٢
الاتحاد الدولي للاتصالات ..... ١٥٣
مكتب المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا ..... ١٥٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ..... ١٥٦
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ..... ١٥٧
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ..... ١٦٤
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ..... ١٦٧
برنامج الأمم المتحدة للبيئة ..... ١٦٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ..... ١٧١
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ..... ١٧٣
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ..... ١٧٣
صندوق الأمم المتحدة للسكان ..... ١٧٥
الاتحاد البريدي العالمي ..... ١٧٦
برنامج الأغذية العالمي ..... ١٧٧
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ..... ١٧٨

المنظمة العالمية للملكية الفكرية . . . . . ١٨٢
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. . . . . ١٨٤
منظمة السياحة العالمية. . . . . ١٨٥
منظمة التجارة العالمية . . . . . ١٨٥

## أولا – مقدمة

في قرارها ٦/٦٤ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين.

وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الحكومات والأجهزة والوكالات في منظومة الأمم المتحدة إلى موافاته بأي معلومات قد تود المساهمة بها لإعداد تقريره. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة التي وردت حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

### الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٠]

يرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي مسألة ثنائية أساسا. بيد أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قد أعلنوا بوضوح معارضتهم توسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، كما ينص على ذلك قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي اعتمد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراءات مشتركة بهدف حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية، وهما يحظران الامتثال لذلك القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من البندين الثالث والرابع من قانون

هيلمز – بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها حدودها الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث الولايات المتحدة على تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقّعة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

## الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

إن الموقف المبدئي للاتحاد الروسي من هذا القرار معروف جيدا، وهو أن بلدنا يتفق تماما مع رأي الأغلبية الساحقة لأعضاء المجتمع الدولي، الذي يدين بحزم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويدعو إلى رفعه في أقرب وقت ممكن.

ونحن على يقين بأن رفع الحصار عن كوبا وتطبيع العلاقات عموما بين الولايات المتحدة وكوبا حري بتحسين الوضع في كوبا.

ونعتبر أن استمرار الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية إنما يؤدي إلى نتائج عكسية ولا يتفق مع روح العصر ويتعارض مع الواقع الراهن.

وفي العام الماضي، اتخذت إدارة أوباما خطوات لرفع عدد من القيود المفروضة على السفر إلى كوبا بالنسبة للمواطنين الأمريكيين الذين لهم أقارب هناك، وكذلك على التحويلات المالية والبريدية الموجهة من الولايات المتحدة إلى المواطنين الكوبيين، وخطوات لاستئناف الحوار بشأن قضايا الهجرة. لذا فإننا نتطلع إلى أن تعقب هذه الخطوات إجراءات أخرى في المستقبل القريب تهدف إلى تحسين العلاقات بين البلدين وصولا في نهاية الأمر إلى الإلغاء الكامل للحظر التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا، الذي طال أمده و لم يعد مواكبا لروح العصر.

وإذ نستلهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق برفض أية تدابير تمييزية أو تدخلات في الشؤون الداخلية للدول، فإننا نرى ضرورة استمرار تمسكنا بالتصويت لصالح مشروع القرار الداعي إلى رفع الحصار.

## إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

ترى إثيوبيا في استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا انتهاكا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. وإضافة إلى ذلك، سبّب الحصار للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة. لذا، تود حكومة إثيوبيا أن يُرفع الحصار لتتمكن كوبا شعباً وحكومةً من التمتع بسيادتها وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد إثيوبيا أنّ الحوار البنّاء ضروري لإحلال الثقة والتفاهم المتبادلين بين بلدان العالم.

## أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تتقيد جمهورية أذربيجان تقيدا شديدا بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وترتبط جمهورية أذربيجان بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد جمهورية كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين أذربيجان وكوبا.

وقد فتحت سفارة جمهورية أذربيجان في كوبا في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وفتحت سفارة جمهورية كوبا في أذربيجان في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويرتبط البلدان حاليا بستة اتفاقات تعاون. وسعيا إلى زيادة تطوير العلاقات الثنائية، أنشئت لجنة مشتركة بين حكومتي جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا تؤدي مهامها على نحو منتظم.

وبلغ في عام ٢٠٠٩ رقم المعاملات التجارية الخارجية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية كوبا ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع جمهورية كوبا.

## الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لقد التزمت حكومة جمهورية الأرجنتين التزاما كاملا بأحكام القرار ٦/٦٤ والقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم ٢٤-٨٧١ الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الإطار التشريعي المتعلق بنطاق تنفيذ القوانين الأجنبية على الأراضي الوطنية. وبموجب هذا القانون، لا تطبق القوانين الأجنبية التي تهدف، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تقييد أو إعاقة الممارسة الحرة للتجارة وتنقل رؤوس الأموال أو السلع أو الأشخاص، بما يضر ببلد ما أو مجموعة من البلدان، ولا ينشأ عنها أي أثر قانوني في الأراضي الوطنية.

وتنص المادة ١ من القانون المذكور على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في نظام البلد أو المس بحقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية.

وقد عبرت الأرجنتين، بتصويتها لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ وصيغه السابقة، عن موقفها التقليدي المؤيد لإلغاء هذا النوع من التدابير الانفرادية، وعن التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبالتعددية.

والأرجنتين، بضم صوتها إلى الصوت الرافض للحصار بالإجماع تقريبا، تكرر الإعراب عن معارضتها له وتؤكد من جديد أنها تؤيد بالكامل الحجج التي تسوقها كوبا من أجل إنهائه. وقد أصدرت بالفعل هيئات متعددة الأطراف مختلفة تشارك فيها الأرجنتين العديد من الإعلانات التي تسير في هذا الاتجاه منذ التقرير الأخير:

- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أصدر مؤتمر القمة الثاني المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، المعقود في جزيرة مارغاريتا (فنزويلا)، بيانا يعرب عن التضامن مع كوبا في مناهضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك قانون هيلمز - بيرتون (يشار إلى أن مؤتمر القمة الثاني هذا، وإن كان عقد قبل اتخاذ القرار ٦/٦٤ المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، إلا أنه عقد بعد تقديم تقرير السنة الماضية).

- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدر وزراء الشؤون الخارجية للبلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المنسق (مجموعة ريو) المجتمعون في مونتيغو بيي (جامايكا) إعلان مجموعة ريو بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- وأصدر مؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي، التاسع عشر المعقود في إستوريل من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بيانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، بما في ذلك وقف تطبيق القانون المسمى قانون هيلمز - بيرتون؛
- وجاء في البيان المشترك الصادر عن رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة لها بمناسبة مؤتمر القمة الثامن والثلاثين الذي عقدوه في مونتيفيديو في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما يلي:

”١٩ - يرحبون باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخرا في دورتها الرابعة والستين، بأغلبية لم يسبق لها أن تحققت، للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا الشقيقة، لأنه يتنافى والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؛ ويطالبون برفع الحصار فورا وإلغاء الآثار القانونية للقوانين والتدابير التي تقيد أو تعيق، انتهاكا للقانون الدولي، حرية التجارة والملاحة“.

- وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجتمعون في كانكون، بمناسبة مؤتمر قمة الوحدة، إعلانا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- وجاء في الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي المعقود في مدريد في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ ما يلي:

”نرفض رفضا قاطعا كل التدابير القسرية التي لها طابع انفرادي وتتجاوز آثارها حدود الإقليم والتي تتنافى والقانون الدولي وقواعد التبادل الحر المتعارف عليها. ونتفق على أن هذا النوع من الممارسات يمثل تهديدا خطيرا للتعددية. وفي هذا الصدد، وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤، نؤكد من جديد مواقفنا المعروفة جيدا بشأن تطبيق الأحكام التي تتجاوز حدود الإقليم المنصوص عليها في قانون هيلمز - بيرتون“.

## أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

لا تشمل التشريعات الأرمينية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

## إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تقم حكومة جمهورية إريتريا بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

وتعارض إريتريا بشدة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى المنادية بالإلغاء أو الإبطال الفوري للقوانين أو التدابير التي تُلحق آثارا ضارة بالشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين الذين يعيشون في بلدان أخرى.

## أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٤. فقد قام وزير الشؤون الخارجية لأستراليا، الأونرابل عضو البرلمان ستيفن سميث، خلال زيارته إلى كوبا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بإبلاغ وزير الشؤون الخارجية لكوبا، معالي السيد برونو رودريغيز، بأن حكومة أستراليا تؤيد باستمرار، منذ عام ١٩٩٦، قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولم تعتمد أستراليا أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد حركة التجارة أو الاستثمار من كوبا أو في اتجاهها أو تثبطها.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٠]

تقدر إكوادور عاليا علاقاتها مع كوبا وتلتزم بمواصلة تعزيز أواصر صداقتها وتعاونها معها، وكذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية السلسة التي تقيمها مع هذا البلد الشقيق.

وتدين إكوادور الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وتدعو إلى وقف فوري وغير مشروط لجميع التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي.

فالحصار المفروض على كوبا يتعارض مع القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش السلمي بين الدول.

ويسبب الحصار المفروض على كوبا أضرارا اقتصادية واجتماعية للأمة الكاريبية ويسبب للشعب الكوبي أزمة إنسانية كبرى.

وترى إكوادور أن من غير المقبول إطلاقا أن تفرض ضد بلد ثالث تدابير انفرادية تطبق خارج نطاق الإقليم المشمول بالولاية القضائية كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بورتن لعام ١٩٩٦.

وفي إطار السياسة التي تنتهجها إكوادور في هذا المجال، تشجع العمل الذي يقوم به المجتمع الدولي على الصعيدين الإقليمي والعالمي والعمل الذي تقوم به محافل التشاور السياسي من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وفي هذا الصدد، تؤيد إكوادور المواقف المبدئية التي أجمعت عليها بلدان أمريكا اللاتينية، وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

## الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تود البعثة الدائمة للإمارات العربية المتحدة أن تفيد أنه، وفقا للرسالة الواردة من وزارة الشؤون الخارجية، تربط الإمارات العربية المتحدة بكوبا علاقات تجارية بلغت قيمة

التبادل في إطارها ٥٦٠ ٥٠٠ ١٨ درهما في عام ٢٠٠٨، و ٢٥٥ ٢٨٤ ١٢ درهما في عام ٢٠٠٩.

وتعلن حكومة الإمارات العربية المتحدة، علاوة على ذلك، أن لا علاقة لها بالحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قرار سياسي.

## أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة تماما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على الرغم من تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، وقراراتها السابقة المناهضة للحصار، وعلى الرغم مما تنص عليه سائر المعاهدات الدولية ذات الصلة.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملا بالفقرة ٢ من القرار ٦/٦٤، الامتناع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وذلك عملا بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تعيد تأكيد جملة أمور، من بينها حرية التجارة والملاحة.

## إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على مدى العقود الخمسة الماضية قد تسبّب في مصاعب لشعب كوبا.

والاستمرار في فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا يشكّل إخلالا بمبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والتعرّض لشؤونها الداخلية، وانتهاكا

للقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظّم العلاقات السلمية بين الدول.

وإندونيسيا ملتزمة بإيجاد عالم أفضل للجميع تعيش فيه الأمم بسلام، كبيرها وصغيرها. وتحقيق مثل هذا التعايش السلمي بين الأمم يقتضي تقيّد جميع الدول بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وبالتسيير السلمي للعلاقات بين الأمم.

وتضمّ إندونيسيا صوتها إلى صوت البلدان الأخرى لتهيب بالولايات المتحدة أن تتجاوب مع الدعوات المتزايدة لوضع حد للحصار المتواصل منذ خمسة عقود وإلى التقيد التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. فالحصار يعيق الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهو علاوة على ذلك لا يدعم ما بُذل في الآونة الأخيرة من جهود لإقامة هيكل اقتصادي عالمي يعزز سياسة الشمول والاستدامة.

وقد لاحظت إندونيسيا أيضا، على مدى السنوات القليلة الماضية، التحّديات الخارجية الكثيرة التي زادت في إثقال كاهل الشعب الكوبي، وتحديدا ما نجم من آثار عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، فضلا عن الكوارث الطبيعية، وبخاصة إعصار غوستاف.

وقد لقي هذا القرار، منذ عرضه في عام ١٩٩٤، تأييدا قويا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك إندونيسيا التي لا تزال تدعم هذا القرار وتدعو إلى وقف فوري لهذا الحصار.

## أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

تعيد حكومة أنغولا تأكيد تأييدها المطلق لمضمون القرار ٦/٦٤.

وتود حكومة أنغولا أيضا أن تشدد على مدى تقديرها للاهتمام الذي يواصل الأمين العام إيلاءه لهذا الموضوع، وتناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهودا من أجل جمع البلدين في حوار بنّاء ومثمر بقدر أكبر للتوصل إلى حلّ نهائي لهذه المشكلة يمرّ وجوبا عبر رفع الحظر المالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة.

## أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لا تعترف جمهورية أوروغواي الشرقية في قانونها الداخلي بتطبيق قوانين وطنية لدول أخرى خارج أقاليم تلك الدول. وتعتبر أن هذه الممارسة، علاوة على كونها انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المتعارف عليها، تشكل نوعا من الضغط يعيق الحوار أكثر مما يشجع عليه. وتنتهج أوروغواي سياسة خارجية تشجع حرية التجارة والملاحة، تماشيا مع أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، أعربت جمهورية أوروغواي الشرقية، في مناسبات عديدة، عن معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ومناهضتها لما يلحق بالشعب الكوبي من أضرار نتيجة التدابير القسرية الانفرادية المعيقة لحرية التبادل التجاري وشفافية التجارة الدولية.

وبناء على ما تقدم، فإن جمهورية أوروغواي الشرقية لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو مراسيم أو تدابير يمكن أن تماثل في طبيعتها ما يشير إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤.

## أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا وليست ملتزمة بالحصار.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

ليس لدى أوكرانيا أية تشريعات أو أنظمة قد تمس آثارها التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، أو حرية التجارة والملاحة الدولية.

وبالمثل، لا تقبل حكومة أوكرانيا كذلك تطبيق تدابير اقتصادية من النوع المشار إليه أعلاه، وهي تتمسك في علاقاتها مع البلدان الأخرى بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

## إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تكرّر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها من أنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظّم العلاقات بين الدول ويتناقض نصا وروحا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا على الظروف المعيشية وعلى حقوق الإنسان للشعب الكوبي وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، يشكل الحصار عائقا للجهود التي تبذلها حكومة كوبا من أجل القضاء على الفقر والجوع وتعزيز الصحة والتعليم اللذين يعدان من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وينبغي أن تُسوَّى الخلافات والمشاكل بين البلدان بالحوار السلمي والتفاوض على أساس المساواة والاحترام الكامل لسيادة كل دولة. ولكنّ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ خمسة عقود لا يخدم أي غرض سوى إلحاق الأذى والمعاناة بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. وهو للأسف لا يزال ساريا ويشكّل خطرا كبيرا على الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ولغيرها من الدول، ولذلك ينبغي رفعه استجابةً للطلب الثابت والمتواصل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واتخاذ القرارات ذات الصلة، بهذا القدر الواسع من التأييد وعلى مدى عدّة سنوات، لهو دليل واضح على رفض المجتمع الدولي الشديد للتدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب بشكل عام، وللحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بشكل خاص. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبرى، من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما تمخّض عنها من زيادة الفقر والبطالة وسوء التغذية، فإنّ فرض الحصارات والجزاءات سيفتقد إلى المبرّرات أكثر من أي وقت مضى، ويجب أن يُواجه برفض أشد وردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

وجمهورية إيران الإسلامية ترفض، وستظل تعارض بشدة، فرض دولة من الدول على دولة أخرى تدابيرَ اقتصادية وتجارية انفرادية تؤثر على التدفق الحر للتجارة الدولية والموارد المالية، فضلا عن تطبيق تشريعات وطنية تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. فهذه الأعمال تتنافى مع مبادئ القانون الدولي ومع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التعرض لشؤونها الداخلية والتعايش السلمي بينها.

ولذلك، فإنّ جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع هي أيضا لتدابير قسرية اقتصادية، تشاطر شعب كوبا وحكومته شواغلهما، وتؤكد على الحاجة الملحة لوضع حد لمثل هذه التدابير على كوبا وغيرها من البلدان النامية، وعلى التنفيذ التام لما جاء في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

## بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعيد بابوا غينيا الجديدة تأكيد موقفها بأنها لم تسن أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤. وقد دأبت حكومة بابوا غينيا الجديدة على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها لقوانين وأنظمة يمتد تأثيرها خارج الحدود الإقليمية ويمس بسيادة دول أخرى وبالمصالح المشروعة لكيانات وأشخاص تحت الولاية القانونية لتلك الدول، علاوة على المساس بحرية التجارة والملاحة، أمر لا يتسق مع الالتزامات التي أخذتها تلك الدول الأعضاء على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

وفقا للمبادئ المنصوص عليها في الدستور الوطني وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي، ترى حكومة جمهورية باراغواي أن تطبيق القوانين الداخلية خارج

الحدود الإقليمية ينتهك سيادة الدول الأخرى والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتمتثل باراغواي امتثالا تاما للقرار ٦/٦٤، حيث أنها لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في هذا القرار.

## باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تمتثل باكستان امتثالا كاملا للقرار ٦/٦٤.

## البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤، لم تسنّ البرازيل أو تطبق أي قوانين أو أنظمة أو تدابير لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية بما من شأنه التأثير على سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية لتلك الدول، بالإضافة إلى حرية التجارة والملاحة. ولا يعترف النظام القانوني البرازيلي بصحة تطبيق تدابير ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية.

وإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات الموجودة في البرازيل للقوانين البرازيلية دون سواها. والتدابير التي يتخذها أي بلد والتي تتنافى وأحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، أو تسعى إلى إرغام مواطني بلد ثالث على الامتثال لقوانين أجنبية، إنما تؤثر في مصالح المجتمع الدولي ككل وتنتهك مبادئ القانون الدولي المقبولة بوجه عام. وينبغي إعادة النظر في تلك التدابير وتغييرها لمواءمتها مع القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومات التي لا تمتثل لقرار الجمعية العامة ٦/٦٤ أن تعجل باتخاذ مزيد من الخطوات لإلغاء الممارسات التجارية التمييزية، ووضع حد للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المعلن من جانب واحد.

وتعتقد البرازيل اعتقادا جازما بأن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية على نحو يتجاوز الحدود الإقليمية يتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار وكفالة سيادة المبادئ والمقاصد المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. والحكومة البرازيلية لا تعارض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فحسب، بل إنها تحافظ على علاقات اقتصادية متنامية مع كوبا. وتتسم العلاقات التجارية الثنائية بالدينامية، حيث تزايدت التدفقات التجارية بأكثر من ست مرات في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٠، بلغت قيمة التدفق التجاري الثنائي ١١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (فاقت المبلغ المسجل في الفترة نفسها من العام الماضي بنسبة ٣٤ في المائة). وتقوم البرازيل أيضا بتمويل بناء مرفأ ماريل، الذي سيكون له بالغ الأثر على التجارة الخارجية الكوبية.

وإن الحوار المكثف بين البرازيل وكوبا وعلاقاتهما الاقتصادية المتينة يعودان بالنفع على البلدين معا، ويؤثران تأثيرا إيجابيا في المبادرات الثنائية مع سائر أعضاء الأمم المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، وقعت البرازيل وكوبا مذكرة تفاهم من أجل تعزيز خدمات الصحة العامة والتحقق في مدى انتشار الأوبئة في هايتي، مما سيعطي دفعة قوية لتحسين الخدمات الصحية المقدمة لشعب هايتي.

ويتعارض الإبقاء على الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مع السياسة الإقليمية النشطة التي تميزت في الآونة الأخيرة بعودة كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، شاركت كوبا في مؤتمر القمة الأول لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وانضمّت إلى مجموعة ريو. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ألغى القرار ٢٤٣٨ (د ٣٩-٠٩/٠) الصادر عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية تعليق عضوية كوبا من هذه المنظمة.

وفي هذا الصدد، رحبت البرازيل بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٩، وتعتقد أنه ما زال ينبغي القيام بالكثير لإحداث تغيير حقيقي بالنسبة للشعب الكوبي، الذي يعاني أشد المعاناة من جراء الحصار. وينبغي متابعة الحوار المباشر، بدون أي شروط مسبقة.

## بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تصدر حكومة بربادوس أي قوانين من شأنها أن تقيد بأي شكل من الأشكال حرية العلاقات التجارية والملاحية مع كوبا. وقد صوتت بربادوس باستمرار لصالح القرار المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' منذ أن عرض أول مرة على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين لعام ١٩٩١.

## بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكل أيضا المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي.

وقد أيدت بليز باستمرار، حرصا منها على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، القرارات المتعلقة بالحظر المفروض على كوبا وأوفت تماما بمقتضياتها، فامتنعت عن تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز آثارها حدود الإقليم ورفضت ذلك. والسعي الجاري إلى عزل كوبا، تجاهلا لهذا القرار الذي يعتمد سنويا، يدعو إلى القلق. وعلى المستوى الثنائي، تواصل بليز تعاملها مع كوبا في إطار شراكة بناءة مفيدة للجانبين أثمرت عن فوائد ملموسة لشعبينا معا. وتزيد سياستنا المتبعة في التعامل مع كوبا تعزيزا من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

## بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تصدر حكومة بنغلاديش و لم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرار المذكور وصوتت لصالحه في الجمعية العامة.

## بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أبدت حكومة جمهورية بنما، منذ بدء علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة جمهورية كوبا، حرصها على توثيق عرى الصداقة والتعاون بين البلدين وتوطيدها والتزامها بذلك، وفقا لبرامج العمل الثنائية وفي السياق الدولي. وبالرغم من التدابير القسرية الانفرادية المفروضة، تمكنت الحكومتان من تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية والمالية وتحسينها.

وأبرمت كوبا وبنما، على امتداد العلاقات الدبلوماسية بينهما، اتفاقات عديدة في مختلف ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والنقل الجوي، والتعاون بين وزارتي خارجية البلدين، والتعاون في مجال الثقافة والتعليم، والاستثمار وحماية الاستثمارات، وآلية المشاورات السياسية، وإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، ومعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، ونقل المحفوظات بين وزارتي خارجية بنما وكوبا.

وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية الثنائية بين بنما وكوبا، من المؤكد أن هذه العلاقة حافظت على وتيرة منتظمة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨، وشهدت تدفقات تجارية يبلغ إجماليها ٧٣٤,٧ مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، سجل في الأداء التبادل التجاري عبر منطقة كولون للتجارة الحرة، وفقا للبيانات التي قدمها هذا الكيان التجاري، أن الحركة التجارية باتجاه كوبا آخذة في التزايد. وبالمثل، تفيد الشركات المتعاملة مع كوبا، أن معاملتها تجري في ظروف طبيعية.

وأبرمت كوبا وبنما، على امتداد العلاقات الدبلوماسية بينهما، اتفاقات عديدة في مختلف ميادين العمل نذكر منها: مكافحة الاتجار بالمخدرات، والنقل الجوي، والتعاون بين وزارتي خارجية البلدين، والتعاون في مجال الثقافة والتعليم، والاستثمار وحماية الاستثمارات، وآلية المشاورات السياسية، وإعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية من تأشيرات الدخول، ومعادلة الشهادات الجامعية، وتقديم المساعدة القانونية في المجال الجنائي، ونقل الأشخاص الذين صدرت بحقهم أحكام، ونقل المحفوظات بين وزارتي خارجية بنما وكوبا.

وفيما يتعلق بالعلاقة التجارية الثنائية بين بنما وكوبا، من المؤكد أن هذه العلاقة ظلت مستمرة خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، وشهدت تدفقا تجاريا قيمته الإجمالية ٥٨٥ ٦٥١ ٩٦ دولارا، منها ٧,٥ في المائة من الصادرات البنمية و ٩٢,٥ في المائة من الواردات القادمة من هذا البلد، بعجز تجاري مجموعه ٩٧١ ٨٥٠ ٨١ دولارا.

ومن جهة أخرى، يتبين من عمليات التبادل التجاري داخل منطقة التجارة الحرة، استنادا إلى البيانات المقدمة من هذا الكيان التجاري، أنّ الحركة التجارية باتجاه كوبا تُظهر توجّها نحو الزيادة. وعلى المنوال نفسه، أبلغت الشركات التي تقيم عمليات تجارية مع كوبا أن هذه العمليات تتم في ظروف طبيعية ودون صعوبات وأنّ تسديد الدفعات المالية يجري بصورة طبيعية.

وقد أعربت بنما في إطار الأمم المتحدة وغيرها من الآليات الإقليمية ومؤتمرات القمة الرئاسية عن رفضها للسياسة المفروضة ضد كوبا خلال السنوات الـ ٤٧ الأخيرة، في ما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وبوجه خاص، صوتت بنما مؤيدة القرارات التي تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

كذلك شهدت محافل شتى صدور إعلانات وقرارات تعبر عن رفض المجتمع الدولي للتدابير المفروضة على الشعب الكوبي والتي تتنافى مع القانون الدولي ومع مبادئ التبادل التجاري الحر والشفافية في التجارة الدولية وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وترى بنما أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية أمر يتنافى مع القانون الدولي ويقوض ممارسة الشعوب للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيرا، ستواصل بنما دعم جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهي تشجع المجتمع الدولي على مواصلة جهوده المبذولة في هذا المنحى.

## بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

عملا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤ الذي اتخذ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظمت جمهورية بنن وجمهورية كوبا، اللتان ترتبطان بعلاقات تعاون وصداقة ممتازة، الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة للتعاون بين بنن وكوبا.

وأتاحت هذه الدورة للطرفين الفرصة لإعداد برنامج للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ من شأنه أن يجسد هذه العلاقات بصورة أفضل.

ومن ثم، ترى حكومة بنن أن تدابير الحصار التجاري والمالي، بل وحتى العلمي، المفروض على كوبا تلحق أضرارا بالغة بتنمية هذا البلد، وتعرب بالتالي عن أملها في أن تُرفع هذه التدابير لكي تنعم كوبا، حكومةً وشعباً، بسيادتها وفقا للمبادئ والقيم الأصلية التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة.

وترجو البعثة الدائمة ممتنة أن تتفضل الأمانة العامة باتخاذ ما يلزم من التدابير لإدراج هذا الرأي في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين عن تنفيذ القرار المذكور آنفا.

## بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن سنّت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار المذكور أعلاه، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

وفقا للالتزامات المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تتقيد بها بوركينا فاسو تقيدا تاما، والتي تكرس على وجه الخصوص حرية التجارة والملاحة، فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٤.

وتعرب بوركينا فاسو عن بالغ قلقها إزاء معاناة الشعب الكوبي والانتهاكات المتكررة لحق جمهورية كوبا في التنمية، وتكرر نداءها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم يسبق لحكومة بوروندي قط أن طبقت الحظر على جمهورية كوبا.

## بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

تعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات مرة أخرى عن أشد وأقوى عبارات رفض تطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا ضد أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد آخر. وبموجب ذلك، فهي تكرر إدانتها الشديدة لسياسات الحصار والحرب الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أمد طويل، مما أصبح، بعد قرابة ٥٠ سنة من السريان، يؤثر تأثيرا مباشرا في حياة السكان، وبخاصة أشد فئات المجتمع ضعفا.

وبناء عليه، لم تسن دولة بوليفيا المتعددة القوميات قوانين و لم تنفذ تدابير تقيد حرية التجارة مع أي بلدان، بما في ذلك جمهورية كوبا الشقيقة، وتتناقض بالتالي مع مقاصد قرار

الجمعية العامة ٦/٦٤. بل وعلى النقيض من ذلك، كثفت بوليفيا وكوبا علاقات تعاونهما التضامني، وهما الآن بصدد تعميق علاقاتهما التجارية.

فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ نحو نصف قرن ينتهك القانون الدولي ومقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق منظمة الدول الأمريكية، وكذلك أسس القانون الدولي، وهو لا يؤثر على الشعب الكوبي فحسب، وإنما يضر بمصالح وحقوق الشعب الأمريكي، فضلا عن بلدان وشعوب العالم الأخرى.

فالحصار إنما هو سياسة إجرامية ترتب عليها، وفقا لتقديرات متحفظة جدا، أكثر من ٢٣٠ بليون دولار من الخسائر منذ بدء تنفيذه قبل نحو خمسين عاما، شكل فيها عملا مخالفا للقانون من جميع وجهات النظر.

وينال الحصار بخاصة من سيادة الدول الأخرى حيث إنه يتجاوز حدود الولاية القضائية الإقليمية. ومن وجهة نظر القانون الدولي العام، يتعارض تطبيق حكومة الولايات المتحدة لقوانينها خارج حدود ولايتها القضائية الإقليمية مع مبدأ السيادة وعدم التدخل في القرارات الداخلية لدولة أجنبية، ويحول دون ممارسة الشعب الكوبي لحقه الكامل في تقرير المصير وفي التنمية.

وعلاوة على ذلك، يعارض أعضاء منظمة التجارة العالمية بشدة القوانين الأجنبية التي تنتهك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتنتهك سيادة الدول. فالولايات المتحدة بموقفها التعسفي الذي لا تمتثل فيه لواجباتها والتزاماتها، إنما تلقي ظلالا من الشك على التوازن والمساواة بين الحقوق والواجبات. ثم إن ذلك يفقد اتفاقات منظمة التجارة العالمية الثقة التي أودعتها فيها جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

فالتأييد الدولي الذي لقيته كوبا في الـ ١٨ سنة الماضية ضد السياسات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة، إنما هو دليل على ما أصبح يثيره نضال الشعب الكوبي من تعاطف في الآونة الأخيرة على الصعيد الدولي، وعلى أن المجتمع الدولي كله تقريبا يرفض هذه السياسة غير القانونية واللاإنسانية.

وتلتزم دولة بوليفيا المتعدد القوميات من ناحيتها بمعركة التضامن هذه، الدائرة على الساحة الدولية وتعرب عن تأييدها لكوبا، وهي تؤيد بالتالي قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ المعبر عن نبذ مثل هذه التدابير الانفرادية، وتلتزم كذلك بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعمل المتعدد الأطراف. وهي تعرب أيضا عن تأييدها لمبدأ تساوي جميع الدول أمام القانون واحترام سيادة الدول وتؤكد أنه يجب وضع هذا المبدأ فوق أي اختلاف اقتصادي وسياسي.

وتؤيد دولة بوليفيا المتعددة القوميات النموذج الجديد من التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان القائم على أساس المبادئ الواردة في الشراكة البوليفارية لشعوب قارتنا الأمريكية ومعاهدة التجارة بين الشعوب. وهي إذ تشير إلى روح الوحدة التي تحدو العلاقات الثنائية بين البلدين لما فيه مصلحة شعبيهما، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية والتعاون، وتشجع على تطوير التجارة بين بوليفيا وكوبا، وقّعت في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ البروتوكول الإضافي الأول لاتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧، وأكدت من جديد زيادة التقارب بين الحكومتين والشعبين، ويشمل ذلك تسهيل وصولهما إلى أسواق بعضهما البعض والتحرير الكامل للتجارة بينهما.

وتشير حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى أنه، بالرغم من الآثار السلبية للحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، ظلت حكومة كوبا تتعاون في مجالات تعتبر حيوية بالنسبة للتنمية الوطنية. ويجدر بالذكر التعاون القائم في تدريب الموارد البشرية المحتفظ فيه على مستويات المعايير الدولية لمؤسسات الأمم المتحدة، ويجني ملايين الدولارات التي تستثمرها كوبا في تعليم آلاف الطلبة البوليفيين من أصحاب المنح الدراسية الكاملة. وتقيم بوليفيا مع كوبا علاقات تعاون وتكامل على أساس مبادئ الشراكة البوليفارية والمعاهدة التجارية بين الشعوب.

وفي مجال التعاون في التعليم، تلقينا الدعم من برامج محو الأمية وما بعد محو الأمية التي هي جزء من سياسة الدولة الساعية إلى تسديد دين تاريخي تجاه القطاعات المستبعدة من الحق في التعليم التي لحقها الفقر، وهي البرامج الجاري تنفيذها بالاقتران مع المشروع التقني والاقتصادي لجمهورية كوبا.

وقد أعلنت دولة بوليفيا المتعددة القوميات بلدا خاليا من الأمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بعد تخرج أكثر من ٠٠٠ ٨٢٤ شخص في سياق برنامج ''نعم بمقدورنا'' الذي ساهمت كوبا فيه مباشرة بالإسداء المتواصل للمشورة. ويجري حاليا في إطار الجزء الثاني المعنون من برنامج محو الأمية هذا ''نعم، بمقدورنا المواصلة'' العمل بالاشتراك مع كوبا من أجل أن يصبح في غضون خمس سنوات بالإمكان الحصول على ما يعادل مستوى الصف الخامس من التعليم الابتدائي، ويتمثل الهدف المنشود في هذا المنحى في تقديم هذه الخدمة إلى قرابة مليون مستفيد.

وتشكل الصحة أحد المحاور الرئيسية في علاقة التعاون مع كوبا، ويدعم هذا المحور تدريب الموارد البشرية – تقديم منح دراسية، فضلا عن تقديم المساعدة لأغراض الصحة عن طريق الفرقة الطبية الكوبية التي تغطي كامل الأراضي البوليفية، وتنتقل عبر المقاطعات التسع

للبلد، وفي ٩٦ من المحافظات البالغ عددها ١١٢ محافظة وفي ٢٥٦ من البلديات البالغ عددها ٣٢٧ بلدية، لتقديم خدماتها إلى الفئات السكانية المحدودة الدخل والتي لا يكون فيها بين أوساطها حضور يذكر لآليات المؤسسات الصحية البوليفية.

وتعرب دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديرها للجهود التي تبذلها كوبا للتعاون مع الشعب البوليفي، بالرغم من الخسائر الفادحة التي يسببها لها الحصار المفروض على اقتصادها، ويتضح هذا التعاون تماما من بعض الأرقام: أكثر من ٣٧ مليون فحص طبي مجانا؛ وبعدد الذين تم إنقاذهم الذي بلغ كثر من ٠٠٠ ٣٣ شخص؛ ومن عدد الذين أجريت عليهم مجانا عمليات على العين الذين بلغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٥١٤ شخص، وذلك في سياق ''العملية المعجزة'' التي أعادت أو حسنت البصر لبوليفيين من أصول ومراتب اجتماعية شتى. و لم يشمل هذا البرنامج لطب العيون الشعب البوليفي فحسب، بل وكذلك سكان البلدان المجاورة. وحتى الآن ومنذ عام ٢٠٠٥، استفاد منه أكثر من ٤٠٠ ٤٢٥ مواطن بوليفي وأكثر من ٠٠٠ ٣٧ برازيلي وأكثر من ٢٠٠ ٢٩ أرجنتيني وأكثر من ٩٠٠ ١٩ بيروفي و ٣١٢ من سكان باراغواي. وقد تم حتى الآن في إطار هذا المشروع إجراء عمليات في كوبا على أكثر من ٦٣٩ ١ شخصا.

ويتواصل التعاون في تدريب الموارد البشرية من خلال برنامج المنح الدراسية الذي وسع فيه على نحو لم يسبق له مثيل من حيث عدد المنح المقدمة للطلبة البوليفيين ذوي الموارد المحدودة ومن أبناء المناطق الريفية ومن أبناء الفلاحين والشعوب الأصلية، بفضل مشاريع جديدة استهلت في الآونة الأخيرة، جاءت لتضاف إلى التعاون القائم من قبل بحيث أصبح عدد أصحاب المنح الدراسية من البوليفيين يبلغ حاليا ٨٢٧ ٥ طالبا من مناطق مختلفة معظمهم يدرسون الطب ويدرس بقيتهم مجالات أخرى ونسبتهم ١٠ في المائة.

واستفادت دولة بوليفيا المتعددة القوميات كذلك من هذا التعاون في مجالات أخرى كالرياضة حيت قدمت لها منح دراسية لمتابعة الطب الدراسي إضافة إلى قدوم ستة مدربين كوبيين لتدريب الرياضيين البوليفيين. وفي مجال الاقتصاد في الطاقة، نفذ برنامج الكفاءة في الطاقة الذي استهل في آذار/مارس ٢٠٠٨ واختتم في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وقد ركبت كوبا في قرى عديدة في بوليفيا ألواحا لتوليد الطاقة الشمسية.

ومنذ انتخاب رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، تعالت أصوات العديد من رؤساء المنظمات والمؤسسات والشخصيات الدولية بصفة عامة منادية بإنهاء هذه السياسات الضارة وغير القانونية ضد الشعب الكوبي. وقد ضمّت دولة بوليفيا المتعددة القومية بقوة صوتها إلى أصواتهم وتضامنت مع هذا النداء على أمل أن يرجح صوت الحكمة واحترام

حرية كوبا في اختيار النموذج السياسي والاقتصادي الأصلح لشعبها، دون ضغوط خارجية أو سياسات غير مشروعة تشكل فعلا جريمة ضد شعب بأكمله.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المحافل الدولية التي هي عضو فيها مواقف اعترضت فيها دون قيد أو شرط على الحصار الذي تعاني منه كوبا. ويسري هذا القول على مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الشراكة البوليفارية لشعوب قارتنا أمريكا اللاتينية المعقود في كاراكاس يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، حيث أعربت فيه عن إدانتها الشديدة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وطالبت بوقف فوري لهذه السياسات الانفرادية. وفي اجتماع مؤتمر قمة الأمريكتين المعقود في بلايا دل كرمن في ٢٣ شباط/فبراير، أعربت عن تأييدها لكوبا إزاء السياسة الاقتصادية العدوانية المستمرة ضدها، وطلبت من الرئيس أوباما إنهاء هذه السياسة.

وأعربت كذلك، في مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في شرم الشيخ (مصر) في الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عن رفضها الشديد تطبيق التدابير الانفرادية المخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تتخذها بعض الدول ضد دول أخرى، بما في ذلك الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وأعاد فخامة رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الأونرابل خوان إيفو موراليس أيما، في إطار الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في سان بيدرو سوا، هندوراس، يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تأكيد تضامنه القوي مع حكومة كوبا وشعبها في هذا النضال العادل، وعمل على إلغاء القرار الذي اتخذ في عام ١٩٦٢ بإبعاد كوبا من منظومة البلدان الأمريكية، مما سيشكل مؤشرا إيجابيا على اعتزام الولايات المتحدة إجراء تغيير في علاقاتها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لا سيما وأن مسؤولين كبارا في الإدارة الأمريكية سلّموا بأن السياسة التي اتبعتها الإدارة لعزل بعض بلدان المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية.

ولم تصدر حتى الآن عن حكومة الولايات المتحدة أي مؤشرات واضحة بشأن ضرورة أن ترفع نهائيا الحصار الذي تفرضه على كوبا، بالرغم من المطالبات الدولية المستمرة وما أثاره مجيء الإدارة الحالية من آمال باحتمال تحقق ذلك.

وفي ضوء كل ما تقدم، ترى دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن إعادة اعتماد القرار الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا أصبحت أهم اليوم من أي وقت مضى، حيث سيساهم ذلك مساهمة كبيرة في تعزيز ودعم مطالبة

المجتمع الدولي الولايات المتحدة بالتحرك نحو الإلغاء النهائي لهذه السياسة الظالمة وغير القانونية المفروضة ضد الشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بالفقرة ٣، لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح القرار ٦/٦٤.

## بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا توجد في بيرو ولا تُطبق فيها أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٦/٦٤. ولا توافق حكومة بيرو على اتخاذ تدابير انفرادية تُطبق خارج الحدود الإقليمية ويُقصد منها التأثير في العملية السياسية داخل دولة ما. وترى بيرو أن إبداء الاحترام الواجب للنظام الدستوري الوطني للدول أمرٌ أساسي في العلاقات الدولية تنص عليه مبادئ القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويرتكز موقف حكومة بيرو في هذا الشأن على القرارات السابقة الصادرة عن الآلية الدائمة للتشاور والتنسيق في المجال السياسي (التابعة لمجموعة ريو) والإعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة الأيبيرية - الأمريكية وغيرها.

وختاما، تود حكومة بيرو أن تؤكد مجدداً تأييدها الثابت والراسخ للأهداف المشتركة في مجال الديمقراطية التمثيلية وإعمال حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية.

## بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

تدين جمهورية بيلاروس بثبات التدابير الاقتصادية الانفرادية المتخذة وسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على الدول النامية وتعتبرها مخالِفة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وكذلك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وللصكوك القانونية الدولية الأخرى.

وتؤيد جمهورية بيلاروس الحق غير القابل للتصرف لكل دولة من الدول في تحديد النموذج الإنمائي الخاص بها. وترى أن أية محاولات انفرادية تقوم بها بعض الدول لتغيير

النظام السياسي الداخلي لدول أخرى عن طريق تدابير عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك من التدابير الرامية إلى ممارسة الضغوط، محاولات غير مقبولة.

وتلتزم جمهورية بيلاروس في سياستها الخارجية التزاما صارما بمبادئ القانون الدولي. ولا تتضمن تشريعات جمهورية بيلاروس أية قوانين أو قرارات أو إجراءات تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية، بما يمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وكذلك حرية التجارة الملاحة.

وتؤدي الضغوط الاقتصادية بالضرورة إلى تفاقم معاناة الشعوب، وتلحق أضرارا بالغة باقتصادات البلدان، فتعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونتيجة لاتخاذ تدابير الإكراه الاقتصادية يتباطأ التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلدان التي تُتخذ في حقها هذه التدابير، وفي ذلك انتهاك لحق شعوب بأكملها في العيش الكريم، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطراب الأوضاع السياسية ونشوب النزاعات.

ونعتبر أيضا أن المسؤولية عن نتائج استخدام تدابير الإكراه الاقتصادية الانفرادية يجب أن تقع على عاتق الدول التي تستخدم هذه التدابير وتلتزم بها.

وبناء عليه، تدعو جمهورية بيلاروس إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، في أقرب وقت ممكن. فقد يشكل إلغاء الولايات المتحدة لهذا الحظر إحدى الركائز لتطبيع العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

وتتسم العلاقات بين جمهورية بيلاروس وجمهورية كوبا بمستوى رفيع من التعاون المتبادل وبتزايد نشاطهما. ويتمثل الهدف ذو الأولوية لعلاقاتهما المشتركة في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي. وثمة اهتمام متبادل بزيادة حجم التجارة الثنائية والإمكانيات الكبيرة المتاحة لذلك، وتنفيذ المشاريع المشتركة في مجالات الاقتصاد المختلفة. وقد شهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعا حادا في حجم التبادل التجاري بين بيلاروس وكوبا، مع ازدياد صادرات البضائع من بيلاروس إلى كوبا بنسبة تزيد على الضعفين.

وتُعقد في كل عام اجتماعات اللجنة البيلاروسية – الكوبية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي.

ويتعزز التعاون بين برلمانَي بيلاروس وكوبا.

وتوسعت القاعدة التعاقدية – التشريعية للتعاون الثنائي توسعا كبيرا. وجرى التوقيع على ٢٦ اتفاقا بين وزارات البلدين، وبين حكومتيهما، وتوجد أيضا ثلاثة اتفاقات جاهزة للتوقيع.

وتؤكد جمهورية بيلاروس استعدادها لتعزيز التعاون في جميع الميادين وتطوير العلاقات الودية مع جمهورية كوبا، وعزمها على اتخاذ كل ما يساعد على ذلك في المستقبل.

## تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا تؤيد تايلند، من حيث المبدأ، قيام بلد ما بفرض قوانينه الوطنية على بلد آخر، مما يؤدي، في الواقع، إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لتلك القوانين. فهذا التصرف، في رأي تايلند، مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وليس لدى تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل.

## تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

تؤيد تركمانستان اتخاذ القرار ٦/٦٤. ولا تحتوي التشريعات الوطنية لتركمانستان على أية أحكام بشأن الحد من حرية التجارة والملاحة.

## تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا توجد لدى تركيا أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٤، وهي تؤكد من جديد تمسكها بمبادئ التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

## ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لا تطبق حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو أي تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد البلدان الأخرى.

## توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعمل توغو باستمرار من أجل احترام تساوي الدول في السيادة، وضمان سلامتها الإقليمية، فضلا عن عدم التدخل وعدم السعي للتأثير في شؤونها الداخلية. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع كل لجوء إلى تدابير قسرية انفرادية لممارسة ضغوط على الدول. ولذلك لم تقم توغو قط بسنّ أو تطبيق قوانين أو أنظمة ترمي إلى المساس بسيادة دول أخرى و/أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

كما دأبت توغو على مساندة مسعى الحكومة الكوبية الرامي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة عليها.

## توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تكرر حكومة توفالو التأكيد على موقفها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مخالف لضرورة تشجيع الحوار وصون مبادئ ميثاق الأمم المتحدة

ومقاصده الداعية إلى التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. وهذه الممارسات التجارية التمييزية تستمر في الإضرار بظروف عيش الشعب الكوبي وحقوقه الإنسانية وتعيق جهود الحكومة الكوبية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ولم تصدر حكومة توفالو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية وتجارية ومالية بين توفالو وجمهورية كوبا.

وعلاوة على ذلك، تعارض حكومة توفالو استمرار اعتماد وتطبيق مثل تلك التدابير التجارية التقييدية، وهي تؤيد في هذا الصدد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، تماشيا مع ما تطالب به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة ثابتة ومستمرة.

## تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا تطبق تونس قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

## تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة الدولية والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي نوع من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٦/٦٤. وتحتفظ مملكة تونغا بعلاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

## تيمور – ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تصدر حكومة تيمور – ليشتي أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

وتناهض تيمور – ليشتي فرض أي حصار اقتصادي وتجاري ومالي بصورة انفرادية. وتكرر حكومة تيمور – ليشتي التأكيد على معارضتها الثابتة لتطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر ذلك مخالفا لمبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي.

وتظل حكومة تيمور – ليشتي متمسكة بضرورة الإنهاء الفوري لجميع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها تبعات خطيرة في تنمية الشعب الكوبي ورفاهه بصورة عامة.

والإبقاء على هذه التدابير الانفرادية مناف لروح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية.

وتؤيد تيمور – ليشتي بقوة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ وتدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا فورا وبدون شرط أو قيد، تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

## جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ما زالت حكومة جامايكا تعارض التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية التي تفرضها دولة على أخرى والتي من شأنها أن تقيّد حرية ممارسة الأنشطة التجارية ومزاولة التجارة والتعاون الاقتصادي.

ولهذه الغاية، وتمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسن حكومة جامايكا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة دولة من الدول أو مصالحها الوطنية الشرعية.

وإثباتا لهذا الموقف، اتخذ مجلس النواب بجامايكا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قرارا يؤيد رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويشير إلى ما يترتّب عن هذا الحصار من تأثير على التدفّق الحرّ للتجارة لا في المنطقة فحسب بل في نصف الكرة الجنوبي.

ولذلك، فإنّ حكومة جامايكا تؤكّد مجددا تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحثّ جميع الدول التي لا تزال تطبق هذه القوانين والتدابير على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن.

## الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

أيَّدت حكومة الجبل الأسود قرار الجمعية العامة ٦/٦٤. والجبل الأسود جاهز، بوصفه أحدث عضو في مجتمع الأمم المتحدة، لمواصلة تنمية التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف في آن معاً.

## الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تعرب الجزائر مجددا عن انشغالها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على كوبا منذ ما يقرب من نصف قرن.

ومما يعكس إرادة المجتمع الدولي في إنهاء هذا الحصار الذي طال أمده، أن الجمعية العامة تعتمد كل سنة قرارا يدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا كالقرار الذي اعتمدته خلال دورتها الرابعة والستين (القرار ٦/٦٤)، وأيدته ١٨٧ دولة عضوا.

وقد رفضت الجزائر باستمرار فرض قوانين وقواعد خارج نطاق الولاية الوطنية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، كالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض

على كوبا الذي ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنه يتعارض مع مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتود الجزائر أن تؤكد أن هذا الحصار، بالإضافة إلى طابعه الانفرادي ومخالفته لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا يزال يسبب ضررا ماديا وماليا كبيرا، وأنه تترتب عليه آثار سلبية في الظروف المعيشية للشعب الكوبي ورفاهه.

ومما يزيد من تفاقم الآثار الناجمة عن الحصار المفروض في رفاه الشعب الكوبي، الآثار المعاكسة الناشئة عن السياق الدولي الراهن المتأثر بخاصة من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وتغيرات المناخ وأزمتي الوقود والمواد الغذائية التي تهدد على نحو خطير الجهود التي تبذلها كوبا من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعرب الجزائر عن تأييدها الكامل للمواقف التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩ في شرم الشيخ (مصر)، والمواقف التي اعتمدت في مؤتمر قمة الجنوب الثاني (مجموعة الـ ٧٧ والصين) في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ المعقود في الدوحة (قطر)، وهي مواقف ترفض فرض القوانين والقواعد خارج نطاق الولاية الوطنية وجميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض جزاءات انفرادية ضد البلدان النامية، وتؤكد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

وتحث الجزائر أيضا الولايات المتحدة على أن تستجيب لما يصدر من المجتمع الدولي من نداءات متزايدة تدعو إلى إنهاء حصار استمر ٥٠ عاما والتقيد التام بمبادئ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

## جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

يرتبط كمنولث جزر البهاما بعلاقات دبلوماسية وتجارية عادية مع جمهورية كوبا.

ولم تصدر جزر البهاما ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تذكر جزر البهاما بموقف الهيئات الإقليمية والأقاليمية، مثل الجماعة الكاريبية، ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

## جزر القمر

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

تعيد جزر القمر تأكيد التزامها المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لذا فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو أنظمة لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أو تمس بسيادة دول أخرى.

## جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

لا تزال جزر سليمان تشعر بالأسى لأن مخلفات الحرب الباردة ما برحت قائمة إلى يومنا هذا. فالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة وشعب كوبا ما فتئ يعرّض أطفال كوبا وشعبها لأوضاع صعبة. ومن ثم فإن جزر سليمان تدعو إلى رفع هذا الحصار دون قيد أو شرط في إطار مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وباسم شعوب العالم.

وتنوّه جزر سليمان بالروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبالمرونة والسخاء اللذين يبديانهما بالرغم من المشاق المفروضة لتعليم وإيواء وإكساء أطفال من دول شتى عديدة يدرسون هناك.

## الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعيد الجماهيرية العربية الليبية مرّة أخرى التأكيد على أنّها تعارض بشدّة فرض إجراءات أحادية الجانب على الدول لأغراض سياسية، وهي تشدّد على أنّ هذا السلوك لا يساعد على حلّ النزاعات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها.

وما فتئت الجماهيرية العربية الليبية تعرب عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ القانون الدولي. وهي لم يسبق لها أن سنَّت أو طبَّقت أي قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٦/٦٤. بل إنّها على العكس من ذلك كانت ضحيةً لهذا النوع من الإجراءات الجائرة.

وتعرب الجماهيرية العربية الليبية عن قلقها البالغ إزاء استمرار بعض الدول في تطبيق تدابير اقتصادية أحادية الجانب وقاسية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتشكّل انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي.

وقد صوتت الجماهيرية العربية الليبية لصالح القرار ٦/٦٤ تأكيدًا لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي تدعو الدول إلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية بعيدا عن التدابير القسرية الأحادية الجانب والقاسية التي تشكل خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلةً لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ تموز/يوليه ٢٠١٠]

لقد نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الموضوع لأكثر من عقد من الزمن. وكل عام تدعو الدول المحبة للسلام والعدل الأعضاء في المنظمة إلى رفع هذا الحصار الذي يضر بشكل رئيسي بالنساء والمسنين والأطفال.

ولذا فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تنادي حكومة الولايات المتحدة إلى أن تقوم في المستقبل القريب بإلغاء جميع التشريعات التي تفرض بموجبها الحصار على كوبا، وهذا من شأنه أن يعزز بشدة رفاه الشعب الكوبي. وهي تكرر التأكيد مرة أخرى على تأييدها للقرار ٦/٦٤.

## الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

تحترم الجمهورية الدومينيكية في علاقاتها الدولية المعايير والمبادئ التي تنظم علاقات التعاون والتبادل بين الأمم، والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وغيرها من معايير القانون الدولي. وبناء على ذلك، فهي تمتنع عن سن و/أو تطبيق أي قوانين تتنافى مع هذه المعايير والمبادئ.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

انطلاقا من موقفها المبدئي إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، صوتت الجمهورية العربية السورية لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، الذي يشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويعيد تأكيد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي ذلك القرار، أهابت الجمعية العامة أيضا بالدول أن تتخذ في أسرع وقت ممكن التدابير الضرورية لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لما يزيد على ثلاثة عقود.

وفي هذا الصدد، تشير الجمهورية العربية السورية إلى البيان الصادر عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمرهم المعقود في شرم الشيخ من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي دعوا فيه الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يسبب للشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، فضلا عن كونه انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

وحث رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى على الامتثال الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا بما يتجاوز الحدود الإقليمية، وإزاء التدابير التشريعية الجديدة التي لا تزال تُتخذ بهدف تشديد الحصار.

وتشير الجمهورية العربية السورية أيضا إلى الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المعقود في الدوحة، والذي أعرب فيه المشاركون عن رفضهم القاطع للقوانين والأنظمة التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الآثار التي تخلفها الجزاءات الاقتصادية على القدرة الإنمائية للبلدان المستهدفة. كما اعتمد مؤتمر القمة نداء خاصا باسم جميع قادة البلدان النامية من أجل رفع هذا الحصار فورا، لأنه يكبد الشعب الكوبي خسائر مادية فادحة وأضرارا اقتصادية جسيمة، إضافة إلى كونه تدبيرا انفراديا ومنافيا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار.

ولقد أعلن المجتمع الدولي مرارا رفضه لاستمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد على كوبا، وقانون هيلمز – بيرتون، الذي يتجاوز تأثيره الحدود الإقليمية للقوانين المحلية، ويمس سيادة الدول الأخرى التي تتعامل مع كوبا. وفرض هذه الجزاءات أمر يتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة. وقد أثبتت التجربة أن نظم الجزاءات تسبب في معظم الأحيان أضرارا مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية جسيمة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة.

وبالتالي، تدعو الجمهورية العربية السورية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة مناخ إيجابي في العلاقات الدولية وتعزيز دور الشرعية الدولية في صون مبدأ تساوي الدول في السيادة.

## جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تعرب حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة مجددا عن تضامنها مع الدول الأعضاء التي تعتمد الموقف ذاته، للتنديد بما يجري تطبيقه ضد كوبا من تدابير تجارية انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتطال الشعوب والاقتصادات في الدول الأخرى. وتعتبر جمهورية تنزانيا المتحدة أن هذه التدابير الانفرادية تتناقض مع روح التعددية وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

ولجمهورية تنزانيا المتحدة علاقات سليمة ومتينة مع كوبا شعباً وحكومة، ويتعاون البلدان في مختلف المساعي الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجال بناء القدرات في ميداني الصحة والتعليم. وتؤمن جمهورية تنزانيا المتحدة بأن التعاون بين البلدين سيشهد مزيدا من الازدهار إذا رفع الحصار المفروض من جانب واحد، وهي على ثقة من أن هناك مجالا للنقاش بين الطرفين.

## جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

يتمثل الموقف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في معارضة كافة أنواع الجزاءات، بما فيها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على دول ذات سيادة.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على نحو انفرادي على كوبا والذي يتجاوز حدودها الإقليمية انتهاكا صارخا لسيادة كوبا يخرق مبادئ وينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبالتالي فإنه يثير قلق واستنكار الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وتواصل سياسة الحصار الإجرامية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا منذ حوالي خمسة عقود عرقلة تنمية كوبا ورفاه شعبها، ولذلك ينبغي التعجيل بإنهائها، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستجابة لمطالبات المجتمع الدولي.

وتؤيد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا كاملا جهود حكومة وشعب كوبا لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، وستواصل توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كوبا وتطويرها في المستقبل.

## جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

من المؤسف أن يستمر سريان الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية على كوبا، وهي بلد مستقل وذو سيادة. فهذا الحصار الذي تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل تقدم كوبا من حيث تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية ويسبب معاناة لا توصف لشعبها فحسب، بل يشكل أيضاً انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي ومبدأ تساوي الدول في السيادة، ومبدأ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفيما يتعلق بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإنها، بحكم التزامها بجميع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وامتثالها لها، لم تسن أو تصدر أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار المذكور أعلاه.

## جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

تنفذ جمهورية مقدونيا القرار ٦/٦٤ تنفيذا كاملا.

## جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

انضمت جنوب أفريقيا مرارا وتكرارا إلى غالبية البلدان في الإعراب عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في جميع جوانبه ومعارضتها له.

وترى جنوب أفريقيا في استمرار فرض هذا الحصار انتهاكا صارخا لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد رفض المجتمع الدولي باستمرار الحظر المفروض على كوبا. وفي عام ٢٠٠٩، سجلت الأمم المتحدة تصويتا ضد هذا الحظر بأغلبية ١٨٧ صوتا مقابل ٣ أصوات. وهذا التصويت إنما هو إشارة واضحة إلى أن الوقت قد حان لرفعه. ولا بد من وضع حد للمعاناة الشديدة التي يعيشها سكان كوبا المدنيون الذين يتحملون وطأة ذلك الوضع الجائر.

ويحظى عمل كوبا المتميز في مجالات الصحة والتعليم والتكنولوجيا الأحيائية في أفريقيا وفي العالم الأقل نموا بصفة خاصة والعالم على وجه العموم، باعتراف المجتمع الدولي.

ويخنق الحصار هذا الإسهام البارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين الظروف المعيشية للفقراء.

ولا تزال جنوب أفريقيا مدينة لكوبا لدورها في معركة التحرير التي خاضتها جنوب أفريقيا؛ وقد أقام البلدان علاقات طويلة الأمد لا تنفك تتوسع من خلال ازدياد التعاون في مجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي.

ولا تزال آلية التشاور المشتركة بين البلدين واللجنة المشتركة بينهما تشكلان أرضية التعبير عن علاقاتنا الثنائية المتينة. وقد شارك إبراهيم إسماعيل إبراهيم نائب الوزير في جنوب أفريقيا مع نظيره الكوبي ماركوس رودريغز نائب الوزير في رئاسة الاجتماع السابع لآلية التشاور المشتركة المعقود في هافانا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، عقد في هافانا، كوبا، يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الاجتماع السادس للجنة المشتركة بين جنوب أفريقيا وكوبا. وسيعقد الاجتماع السابع للجنة المشتركة في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١ وكان قد أرجئ عقد ذلك الاجتماع بسبب استضافة جنوب أفريقيا لكأس العالم لكرة القدم في الشهر نفسه.

وتسعى حكومتا جنوب أفريقيا وكوبا، من خلال آليتي التعاون هاتين، إلى توسيع نطاق علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة بينهما والمتينة أصلا، في مختلف المجالات. وتقدم كوبا لجنوب أفريقيا، من خلال مشاريع التعاون الثنائية في إطار اللجنة الثنائية المشتركة، مساعدة كبيرة في معالجتها لمشاكل نقص المهارات لديها، عبر تزويدها بالعمال وبالمدربين المتخصصين في شتى المجالات التي تم تحديدها.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، استضافت كوبا وزير جنوب أفريقيا للاتصالات، سيفيوي نيانـدا، لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، قام مسؤولون من وزارة الدولة لشؤون البيئة بزيارة إلى كوبا لتعزيز التعاون الثنائي في مجال البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إيفاد عدة وفود رفيعة المستوى، برئاسة وزراء ونواب وزراء ومديرين عامين، خلال السنوات الماضية بهدف زيادة تعزيز العلاقات الثنائية.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تواصل جنوب أفريقيا وكوبا التعاون في إطار مختلف المنظمات، ولديهما آراء متكاملة بشأن مسائل كثيرة، من قبيل إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب.

## دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تفرض حكومة كمنولث دومينيكا ولا تفكر في فرض أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على جمهورية كوبا. ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رفع أي حصار مفروض على شعب جمهورية كوبا.

ومنذ إقامة علاقات دبلوماسية بين حكومة كمنولث دومينيكا وجمهورية كوبا نمت العلاقات بين البلدين بشكل تدريجي. وكانت أبرز تجليات هذا النمو في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وما زالت المساعدة التقنية في مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والأشغال العامة، انطلاقا من روح التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تساهم في تمتين وتوطيد علاقاتنا.

## الرأس الأخضر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

وفقا للمبادئ المجسدة في الدستور الوطني وتماشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تقم جمهورية الرأس الأخضر قط بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

## رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠]

تؤكد رواندا من جديد التزامها بالأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

## زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تود البعثة أن تفيد بأن حكومة جمهورية زامبيا تكرر التأكيد، مرة أخرى، هذا العام، على استمرار معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية الموجهة ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة تكون الآثار المترتبة عليها منافية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بوجه عام. ومن هذا المنطلق، فإن استمرار تنفيذ تدابير تجارية انفرادية ضد كوبا تترتب عليه آثار وخيمة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعب كوبا.

وبما أن الحصار الاقتصادي والثقافي والتجاري له انعكاسات خارج الإقليم على البلدان الثالثة، فإن زامبيا تؤيد بقوة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى رفع الحصار فورا ودون شرط أو قيد كيما يتمكن شعب كوبا من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية ودون تدخل من قوى أجنبية. وهذا هو ما دفع زامبيا إلى التصويت لصالح القرار ٦/٦٤.

ونتيجة نظر حكومة زامبيا في هذه المسألة على مدى السنين، باتت أكثر اقتناعا بأن الحصار المفروض على كوبا لا مبرر له ويشكل، بالتالي، انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تناهضه جميع الأمم المحبة للسلام. وبناء عليه، فإن وفد زامبيا سيؤيد أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالمطالبة برفع الحصار دون مزيد من التأخير.

## زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تكرر زمبابوي التزامها وتمسكها الراسخين بالمبادئ الأساسية المتمثلة في تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب زمبابوي عن قلقها العميق إزاء الأضرار الاقتصادية الهائلة والمعاناة التي تفوق الوصف التي تتحملها كوبا نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية. فالحصار يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وأنظمة منظمة التجارة العالمية والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة. فضلا عن ذلك، يتسم الحصار بطابع استفزازي وتمييزي للغاية، وقد قوّض مبادئ تساوي الدول في السيادة، وحقوق الإنسان الأساسية، وروح التعايش السلمي وحسن الجوار بين الدول.

وقد دأبت زمبابوي على الدعوة إلى إلغاء القوانين والتدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي طُبقت وتُطبق من جانب واحد على الدول الأعضاء. ونحن ندين تطبيق أي بلد تدابير اقتصادية انفرادية ضد بلد آخر من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة. وقيام الولايات المتحدة بمد نطاق ولايتها الإقليمية إلى بلدان أخرى يخالف مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المعترف به بموجب القانون الدولي. وسياسة الولايات المتحدة هذه لا تقوض حق الشعب الكوبي في التنمية فحسب، ولكنها أيضا تتناقض مع حرية التجارة والملاحة وتتعارض مع أحكام منظمة التجارة العالمية، التي تنتمي الولايات المتحدة إلى عضويتها.

وزمبابوي، باعتبارها ضحية في الوقت الحالي للقوانين والتشريعات المحلية ذات الأثر الخارج عن نطاق الولاية الإقليمية، تتفهم تماما ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي غير القانوني المفروض من جانب واحد على كوبا. لذلك، فإن زمبابوي تقف بحزم إلى جانب شعب كوبا البطل في كفاحه ضد هذا الحصار غير القانوني. لذا تنضم زمبابوي إلى البلدان الأخرى

طالبة من الولايات المتحدة أن تضع حدا فوريا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا.

## ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

تؤكد ساموا، وفقا للمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على أنها لم تقم بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تؤثر على سيادة دول أخرى.

## سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

تعارض سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحظر، ومن ثم فهي تعارض فرض الحصار الانفرادي علي كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

## سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا تزال حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين تعارض تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود، دون أي اعتبار لسيادة الدول. وترى سانت فنست وجزر غرينادين أن هذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ المساواة في السيادة والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تطبق حكومة سانت فنست وجزر غرينادين تدابير اقتصادية انفرادية ضد دول أخرى كوسائل للإكراه السياسي أو الاقتصادي. وليس لدى سانت فنست وجزر غرينادين أي قوانين تقيد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة أو الملاحة أو التعاون الاقتصادي أو أي نشاط تجاري آخر مع كوبا.

وتتمتع سانت فنست وجزر غرينادين بعلاقات صداقة ودية مع كوبا، وتواصل التعامل مع حكومة كوبا وشعبها في تضامن بشأن مجموعة متنوعة من الشراكات البنّاءة والتعاونية والتي تعود بالفائدة على الطرفين.

وتصوت سانت فنست وجزر غرينادين باستمرار ودون تردد لصالح قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتعرب سانت فنست وجزر غرينادين عن قلق مستمر بسبب المشاق والمعاناة الإنسانية الناشئة عن استمرار سريان الحصار المفروض على كوبا، على الرغم من التأييد الدولي الكاسح للعديد من القرارات التي تدعو إلى إنهائه.

## سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيو ٢٠١٠]

امتثالا للالتزامات المنوطة بنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تنص، في جملة أمور، تعيد التأكيد على حرية التجارة والملاحة، لا تصدر سانت كيتس ونيفيس ولا تطبق أي قوانين أو تدابير تؤثر على التدفق الحر للتجارة الدولية أو تكون لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية تمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها.

ولذلك، فإننا، إذ نسلّم بأواصر صداقتنا الوثيقة مع كوبا، الدولة الكاريبية التي يجمعنا معها تراث تاريخي وثقافي زاخر، ولنا معها طائفة واسعة من مجالات التعاون التي تساهم في تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية، نرفض بشدة فرض قوانين ولوائح يتعدى أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك فرض عقوبات من جانب واحد ضد كوبا.

وندعو مرة أخرى، من خلال هذه الوسيلة، حكومة الولايات المتحدة، باسم حسن الجوار أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي تسبب في معاناة لا توصف، ويهدد التقدم والرفاه العام لشعبها، ويعوق تقدمنا الإقليمي المشترك.

ونؤكد مجددا تأييدنا للقرار الحالي للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

## سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

امتثالا للالتزامات القانونية الدولية وتمشيا مع الالتزام بمبادئ تساوي الدول في السيادة، لم تسن حكومة سانت لوسيا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها الوطنية المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري والتعاون التجاري والاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا مجددا استمرار التعاون الاقتصادي والتعليمي والعلمي والتقني القائم بين كوبا وسانت لوسيا لتعزيز التنمية والاستدامة الاقتصاديتين والاجتماعيتين.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية، وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي وتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي بين الأمم.

ودأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتعتقد سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يعرقل سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم يسبق لسري لانكا أن سنت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد هذا القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة واتخذت هذا الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إن جمهورية السلفادور، التي تحترم دوما المقاصد والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وكذلك القانون الدولي، تود الإفادة بأنها لم تسن أو تطبق على الإطلاق أي قانون أو تدبير يمكن أن تُلحق آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية ضررا بسيادة جمهورية كوبا أو بالمصالح الشرعية للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو بحرية التجارة والملاحة.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن جمهورية السلفادور، عملا بالوثيقة A/63/937، استعادت العلاقات الدبلوماسية التامة مع جمهورية كوبا، وهي عاقدة العزم على أن تظل العلاقات الثنائية بين البلدين علاقات ود وصداقة على جميع الصعد.

## السنغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تسن حكومة السنغال أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجه القرار ٦/٦٤.

وتولي حكومة السنغال أهمية كبرى للاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي.

## سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تواصل مملكة سوازيلند دعم كل الجهود الرامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، ويشجعها كثيرا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت حتى الآن ١٦ قرارا منذ عام ١٩٩٢ لصالح رفع الحصار.

ومرة أخرى يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الأخير ٦/٦٤ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''.

ولذلك فإن الأمل وطيد في أن يستطيع الشعب الكوبي الاعتماد على دعم المجتمع الدولي له في مطالبته المشروعة لفك الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليه، ولتمتع كوبا من دون أي عائق بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها جميع الدول ذات السيادة.

وترى مملكة سوازيلند أن استمرار فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبالإضافة إلى كون الحصار عملا انفراديا منافيا لميثاق الأمم المتحدة، ولمبدأ حسن الجوار، فقد تسبب للشعب الكوبي في خسائر مادية وأضرارا اقتصادية فادحة. و لم يتسبب الحصار للشعب الكوبي في معاناة لا حصر لها فحسب، بل وقوض أيضا المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان ثالثة.

وتعارض مملكة سوازيلند تطبيق أي تدابير انفرادية خارج حدود الولاية الإقليمية تقوض سيادة الدول وتنتهك القانون الدولي، وحرية التجارة والملاحة، وقواعد النظام التجاري الدولي.

## السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

يؤيد السودان تأييداً تاماً قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، بوصفه قرارا هاما جدا. وقد طالب السودان، في بيانه أمام الجمعية العامة، بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وتمشياً مع موقف السودان القائم على المبادئ، فإن السودان يعارض فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لتأثيرها المدمر على جهود تلك البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ولأنها تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة السودان من جديد أنها لا تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن، عند تطبيقها خارج الحدود الوطنية، أن تمس بسيادة أي دولة. وتدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا النوع.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق خسائر فادحة بالشعب الكوبي وتسبب في معاناته وهضم حقوقه المشروعة والإضرار بمصالحه المشروعة. ويشكل هذا الحصار انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وينم عن ازدراء لمبادئه السامية والنبيلة.

وما زال السودان نفسه يعاني من الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها عليه الولايات المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والتي تشكل انتهاكا للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تستجيب بالكامل لتطلعاتها.

ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة هذا، عرضت حكومة السودان هذه المسألة على النظام المتعدد الأطراف واضعة إياها في صدارة الأولويات، بهدف حشد الدعم من أجل القضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية.

وما فتئ السودان يعزز علاقاته الثنائية مع كوبا. وفي هذا الصدد، اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وكوبا في ٣٠ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في هافانا، وترأس وفد السودان وزير التعاون الدولي وضم الوفد كبار مسؤولين آخرين. واللجنة الوزارية المشتركة هي المنتدى الذي أنشئ لتعزيز التعاون بين البلدين في جميع القطاعات. ويتوقع من اللجنة، بوصفها وسيلة لتوطيد العلاقات الثنائية ومكافحة الآثار السلبية للحظر، أن تعزز وتوطد العلاقات بين السودان وكوبا في جميع المجالات.

ولقد قطعت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام عندما عُين الممثل الدائم لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة سفيرا في كوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين بواسطة الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وشارك السودان في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وطالب في بيانه بالإنهاء

الفوري للحصار المفروض على كوبا. وأكد السودان من جديد، في اجتماعه الثنائي مع المسؤولين الكوبيين، التزامه بتعزيز العلاقات الثنائية مع كوبا في جميع الميادين.

## سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

لا تزال جمهورية سورينام ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومتمسكة بمبادئ القانون الدولي. وفي هذا الصدد، يعتبر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على نحو إنفرادي أمرا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي ضوء العبء الإضافي الذي سببته الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية، تكرر سورينام دعوتها إلى إنهاء هذا الحصار.

## سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تقم سيراليون، تمشيا مع التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٤.

وتؤيد سيراليون القرار وتؤمن بأن إلغاء الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية لن يساعدا فقط في التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش الشعب الكوبي في ظلها، بل سيعزز الحوار وحسن الجوار والتعاون بين الدول.

## سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

تؤيد حكومة سيشيل تأييداً تاماً مضمون القرار ٦/٦٤، ولذلك فإنها لم تسنّ ولا تطبق أي قوانين أو تدابير يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون بمثابة فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا، أو أن تسهم فيه.

وعلاوة على ذلك، ترى حكومة سيشيل أن إصدار قوانين يستتبع تنفيذها تدابير أو أنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية أمرٌ يتنافى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

## شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

في كل مرة يعرض فيه على نظر المجتمع الدولي الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، يرفضه بلدنا باعتباره لا يستند إلى أساس موضوعي وتؤدي آثاره قطعا إلى تدهور الظروف المعيشية للشعب الكوبي.

ولقد ظلت شيلي تؤكد باستمرار أن العلاقات الدولية يجب أن تستند إلى جملة أمور، منها مبادئ تساوي البلدان أمام القانون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحرية التجارة والملاحة، وبناء عليه، امتنعت شيلي عن تنفيذ أي قوانين أو قواعد مناقضة لهذه المبادئ أو العمل من أجل سن قوانين من هذا القبيل.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إذ تؤكد حكومة جمهورية صربيا من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي، فإنها لم تسن و لم تطبق قط أي قوانين أو أنظمة أو تدابير أو أعمال يتعدى أثرها الحدود الإقليمية أو تؤثر على سيادة أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤.

وقد أيدت جمهورية صربيا باستمرار في الجمعية العامة القرار المذكور وصوتت لصالحه. وهي إذ تشاطر رغبة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، عملا بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

## الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٠]

ينبغي إيلاء الاحترام الواجب للمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وسائر المعايير ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية. ولكل بلد الحق في أن يختار، وفقا لظروفه الوطنية، نظامه الاجتماعي وطريقته لتحقيق التنمية دون تدخل أي بلد آخر.

وينبغي تسوية الخلافات والمشاكل بين البلدان عن طريق الحوار السلمي والتفاوض على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة. وإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والذي طال أمده، لا يخدم أي غرض سوى الإبقاء على حدة التوتر بين بلدين جارين وإلحاق الأذى والمعاناة الشديدين بالشعب الكوبي، وبخاصة النساء والأطفال. فهذا الحصار الذي لا يزال ساريا يشكل خطرا كبيرا على الحقوق والمصالح المشروعة لكوبا وغيرها من الدول، وكذلك على حرية التجارة والملاحة، وينبغي رفعه عملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

## طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٦/٦٤. وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحق الأساسي للدول في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي

الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة ضد كوبا لا تزال تؤثر سلبا على الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة كالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، سيصبح فرض أي حظر أو عقوبات أكثر من أي وقت مضى أمر يتعذر تبريره ويستوجب أن تتخذ بشأنه على الصعيد العالمي ردود فعل مناسبة.

وتخالف هذه الإجراءات مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان مع كوبا علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

## غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

ظلَّ موقف غابون ثابتاً بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، صوَّتت غابون لصالح اعتماد القرار من جانب الدول الأعضاء في منظمتنا.

فهذا الحصار يخالف مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول، ولحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وكلها مبادئ منصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتبقى غابون قلقة إزاء مواصلة التدابير الرامية إلى تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وتوسيع نطاقه، وإزاء العواقب الناجمة عنه بالنسبة للشعب الكوبي والكوبيين المقيمين خارج كوبا على حد سواء.

## غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تُصدر غامبيا و لم تطبِّق أي قوانين أو تدابير أو قرارات تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية بما يمسّ سيادة دول أعضاء أخرى أو المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين للولايات القضائية لتلك الدول أو حرية التجارة والملاحة.

وما زلنا نعارض سنَّ أو تطبيق مثل هذه القوانين والتدابير ضد كوبا لأنها تعوق التدفق الحر والسلس للتجارة والملاحة الدوليتين. كما أننا نعتقد أنه ينبغي للجميع احترام القرارات العديدة الصادرة عن الجمعية العامة والداعية إلى إنهاء الحصار المفروض منذ عقود على كوبا. يجب إنهاء هذا الحصار.

ولذلك، تنضم غامبيا، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي، إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين والتدابير والسياسات لكونها تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لقد أحجمت جمهورية غانا بثبات، في إطار الوفاء بالتزامها بالأهداف والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، عن اتخاذ أي تدبير يؤثر سلباً على سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين للولايات القضائية لتلك الدول، وحرية التجارة والملاحة.

وبالإشارة بوجه خاص إلى القرار ٦/٦٤، تنظر غانا إلى كوبا باعتبارها عضواً هاماً في المجتمع الدولي، كما أنها أقامت شراكات كاملة لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا البلدين في مجالات التجارة والتعليم والصحة.

## غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لا تزال غرينادا تُعرب عن قلقها العميق إزاء مواصلة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا من جانب واحد منذ نصف قرن تقريباً. فهذا الحصار ينتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش السلمي بين الدول.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير تنتهك الحقوق السيادية لجميع الكوبيين، وتتعارض مع مبدأ عدم التعرض للشؤون الداخلية للدول وتؤدي إلى نتائج عكسية فيما يخص تحقيق أهداف التنمية البشرية.

ولذا، فإن حكومة غرينادا لا تُصدر ولا تطبِّق أي قوانين أو تدابير تشكل تعدياً على الحقوق السيادية لأي دولة أو تؤدي إلى تقويضها، ولا تقبل بها؛ وكذلك الأمر بالنسبة لأي قانون يقيِّد أو يعوق التجارة والملاحة الدوليتين لأي دولة؛ وأي تطبيق انفرادي لتدابير اقتصادية وتجارية قد تحدّ نمو وتطور أي دولة.

وفي ضوء ذلك، دعت غرينادا باستمرار إلى إزالة التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا من خلال حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتعترف غرينادا بمبادئ الأمم المتحدة وتؤيدها وتتقيَّد بها، ومنها مبدآ السيادة والمساواة بين الدول، وبناءً عليه، فهي تؤيد مرة أخرى، وبغير تحفظ، قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ الداعي إلى الإنهاء الفوري للحصار المفروض من جانب واحد على كوبا.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تود جمهورية غواتيمالا، عملا بقرار الجمعية العامة ٦/٦٤، أن تبلغ بأن دولة غواتيمالا لم تُصدر ولم تطبِّق أي قانون أو تدبير مخالف للأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناءً عليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي قانون، أو نظام، يمنع حرية المرور والتجارة الحرة بين غواتيمالا وكوبا.

وبناء على ما سلف، ترفض غواتيمالا أي تدبير انفرادي يتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتطلب بإلحاح إلى البلدان التي ما زال نظامها القانوني يتضمَّن أحكاماً شبيهة، القيام بما يلزم لإبطالها أو إلغاء تأثيرها.

## غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

أثبتت حكومة غيانا على الدوام احترامها وتقيّدها الثابتين بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك تلك التي ورد ذكرها في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

ولهذه الغاية، لم تسن غيانا أي تشريعات و لم تقرّر أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها الحدود الإقليمية لتمسّ سيادة الدول الأخرى.

وقد تمسّكت غيانا أيضا، من حيث المبدأ، بموقف ثابت يعارض بشدّة الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا، وهي تكرّر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتعرب غيانا عن تشجيعها لعملية الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

وتمتثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٦/٦٤ وستظلّ تمنحه تأييدها التام.

## غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تولي غينيا، شعبا وحكومة، اهتماما خاصا للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على شعب كوبا، وتعتبره مصدر قلق بالغ.

وعليه، فإنّ جمهورية غينيا، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ووفاءً بالتزاماتها الدولية واحتراما منها للقواعد والأهداف والمبادئ التي تحكم المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها، تعيد رسميا

تأكيد تمسّكها بمبادئ المساواة بين الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهي تعرب عن رفضها للقوانين واللوائح التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وسائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية. وجمهورية غينيا، إذ تستند أيضا إلى مبدأي حرية التجارة والملاحة الدوليتين اللذين التزمت بهما، تطالب برفع هذا الحصار الجائر الذي تسبّب للشعب الكوبي في كثير من المعاناة والخسائر الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وإذ تدرك الحكومة الغينية أن هذا الحصار هو انتهاك لحقوق الإنسان بصفة خاصة، وللقانون الدولي بصفة عامة فإنها تحتفظ بالحقّ في تطبيق جميع الأحكام الواردة في مختلف القرارات المتعلقة بهذا الحصار. وهي توجّه بهذا الشأن نداء عاجلا من أجل الرفع الفوري والكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٦٢. ولذلك ستصوّت جمهورية غينيا، كما كان دأبها دائما، لصالح أي قرار يؤكد من جديد ضرورة وضع نهاية دائمة لهذا الحصار.

## غينيا – بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن هذه الممارسات التجارية التمييزية، وتطبيق قوانين وطنية تتجاوز الحدود الإقليمية، أمران يتعارضان مع ضرورة تعزيز الحوار والتطبيق السليم للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تؤيد حكومة غينيا – بيساو أيا من القرارات التي اعتمدت ضد كوبا. ولم تعتمد الحكومة على الصعيد الوطني أي آليات قد تضع هذه القرارات موضع التنفيذ، نظرا لطابعها الانفرادي ولمخالفتها للقواعد الداخلية المنطبقة على حرية التجارة وحرية ممارسة حقوق الملاحة.

لذلك تأسف غينيا – بيساو لاستمرار هذا الحصار المفروض منذ أكثر من ٥٠ عاما في إلحاق أضرار اقتصادية ومالية وصحية وغيرها بكوبا.

ورغم أن الجمعية العامة قامت على مدى السنوات الـ ١٦ الماضية، بتأييد من أغلبية الأصوات، باتخاذ قرارات متتالية بشأن ضرورة إنهاء الحصار، لم تُبدِ الولايات المتحدة أي مؤشر على مرونة موقفها بشأن استمرار سياستها القائمة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتقر غينيا – بيساو بالاهتمام الذي يوليه الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ القرار ٦/٦٤، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة الجهود التي يبذلها، حتى يتسنى للبلدين الدخول في حوار بنّاء بهدف تطبيع علاقاتهما.

**غينيا الاستوائية**

[الأصل: بالإسبانية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

يسر حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أن تؤكد من جديد موقفها المؤيد لرفع الحصار، وبذلك تضم صوتها إلى صوت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى صوت المجتمع الدولي ككل.

وموقف حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بهذا الشأن يتواءم مع المقاصد والمبادئ التي كرستها المادتان ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتان تستندان إلى مبدأ صون السلم والأمن الدوليين والمبدأ الذي يفرض على جميع الدول الأعضاء في المنظمة تقديم كل مساعدة تحتاجها هذه الأخيرة لتحقيق أي إجراء تتخذه بموجب الميثاق. وفي هذا الصدد فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ خمسة عقود كان ولا يزال يشكّل عائقا كبيرا يحول دون تحقيق هذا البلد تنميته الكاملة ورفاه شعبه.

وتعرب البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية مقدّما عن ارتياحها للتدابير والآليات التي قد يرى الأمين العام للأمم المتحدة أنه من المناسب اتخاذها من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ بفعالية وفقا لأحكام الميثاق وذلك بهدف رفع الحصار بسرعة بما يفضي إلى استعادة كوبا حقوقها الشرعية وتمكينها من تحقيق التنمية البشرية المستدامة لشعبها.

**الفلبين**

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

دأبت الفلبين على التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار الداعي إلى إنهاء الحظر التجاري والاقتصادي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد فعلت ذلك مرة أخرى في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عندما صوتت الجمعية العامة على القرار الداعي إلى إنهاء الجزاءات المفروضة ضد كوبا بأغلبية ١٨٧ صوتا مقابل ثلاثة أصوات وامتناع عضوين عن التصويت.

وتعرب حكومة الفلبين عن تأييدها التام لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤ وتكرر التزامها بالامتثال لهذا القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتود حكومة الفلبين أن تؤكد من جديد أنها لم تفرض وليس بنيّتها أن تفرض أيّ قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى وتنفيذ القرار ٦/٦٤.

وتربط الفلبين بكوبا علاقات ثقافية واقتصادية تعود إلى التجارة بالسفن الشراعية بين مانيلا وأكابولكو في مطلع القرن السادس عشر.

وتوجد علاقات تجارية طبيعية بين الفلبين وكوبا حيث بلغ مجموع عمليات التبادل التجاري نحو ٣,٧٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، اقترنت بمعدل نمو في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ قدره ٣٣,٢٥ في المائة.

ومن المقرر أن تستضيف حكومة الفلبين في عام ٢٠١٠ الاجتماع الثاني للجنة المشتركة بين جمهورية الفلبين وكوبا المعنية بالمشاورات والتعاون والاجتماع الثالث للجنة المشتركة بين جمهورية الفلبين وكوبا المعنية بالتعاون العلمي والفني. والنتيجة المتوقعة برنامج مشترك بين الفلبين وكوبا يتضمن قائمة بالأنشطة التعاونية لمدة ثلاثة أعوام في عدة مجالات تشمل العلم والتكنولوجيا والبيئة والتكنولوجيا الأحيائية والتجارة والتعليم والعدل والرياضة والسياحة وإحياء التراث والثقافة.

ومن المنتظر أن توقع الفلبين اتفاق التعاون الإعلامي بين وكالة الصحافة اللاتينية لكوبا ووكالة الإعلام الفلبينية؛ وهي تتفاوض مع كوبا لإبرام اتفاق للتعاون في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاق بشأن النقل البحري.

## فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[١٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تسترشد في العمل الذي تقوم به بين ركب الأمم بالثوابت الدستورية المتمثلة في الإنسانية والتعاون وتعاضد الشعوب وفي الالتزام الثابت بالتوجه السلمي، ديدنها في ذلك الامتثال المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، لم تطبق ولن

تطبق أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارُها حدودها الإقليمية وتمس بحق دول أخرى في السيادة والاستقلال السياسي أو بحقوق الإنسان لسكانها.

وتكرر حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية رفضها القاطع لتطبيق تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية حيث تعتبر أن هذه الأعمال تخالف قواعد القانون الدولي ومبادئه المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، وتنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية.

وقد أيدت جمهورية فنزويلا البوليفارية تأييدا قويا القرارات الثمانية عشر التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد، كما أيدت الإعلانات الصادرة عن المحافل السياسية الأخرى رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تحول دون التعايش السلمي بين الأمم وتنتقص من الشرعية الدولية.

وتهيب جمهورية فنزويلا البوليفارية مجدداً برئيس الولايات المتحدة الأمريكية، السيد باراك أوباما، أن يعمل على أن ترفع حكومة بلده الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي الذي تفرضه على شعب كوبا الشقيق. ولسوف يكون اتخاذ مثل هذا القرار في المستقبل دليلا على التزام هذا البلد بالشرعية الدولية المتمثلة في الاحترام المطلق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

لقد أدت سياسة المواجهة هذه التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها منذ أكثر من أربعين عاما إلى الإضرار برفاه مواطني هذا البلد الكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان لسكانها. وفي هذا السياق، فإن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تطالب الولايات المتحدة بالامتثال التام لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤.

وتكرر جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعراب عن قلقها من جراء تعزيز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما لا يساعد على الإطلاق على تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ومقصد ميثاق الأمم المتحدة وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ (القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المرفق).

وتتبنى جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعلانات المتكررة الصادرة عن جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، وهي الإعلانات المندّدة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية لكون هذه التدابير منافية للحوار والتعاون بوصفهما تعبيرين صادقين عن تعددية الأطراف. وتدين حكومة فنزويلا، في هذا السياق، تطبيق أحكام قانوني توريتشيلّي وهيلمز – بورتن اللذين تتجاوز آثارهما الحدود الإقليمية للولايات المتحدة واللذين تسببا في إلحاق مزيد من الأضرار الجسيمة بالاقتصاد الكوبي خلال العقدين الماضيين في علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة ومع فروع شركات من الولايات المتحدة.

وجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن رؤساء دول وحكومات إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفنزويلا، وكوبا، ونيكاراغوا، خلال مؤتمر القمة التاسع للبديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – المعاهدة التجارية للشعوب، الذي عقد في كاراكاس، بجمهورية فنزويلا البوليفارية، في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، ”طالبوا مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة بوضع حد فورا ودون قيد أو شرط للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهو ما ينادي به المجتمع الدولي قاطبة، ولا سيما شعوب وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

ومن الواضح أن الإبقاء على هذه التدابير الانفرادية يتنافى مع روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن تسود العلاقات الدولية، حيث أن تطبيقها مخالف لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية على يقين بأن المجتمع الدولي ينبغي ألاّ يدّخر وسعا في جهوده لإنهاء ممارسة التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى الحيلولة دون ممارسة الدول حقها السيادي، وفقا للحق في تقرير المصير، في أن تختار نظامها السياسي والاجتماعي بما يتواءم مع واقع وخصوصيات بلدانها وشعوبها.

ولهذه الغاية، يعتقد بلدنا أنه لا يجب تحت أي ظرف من الظروف حرمان الشعوب من وسائل العيش والتنمية الخاصة بها.

وختاما، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وتكرر بناء على ذلك دعوتها حكومة الولايات المتحدة إلى الامتثال لأحكام ثمانية عشر قراراً اتخذتها الجمعية العامة وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم والإجرامي الذي تفرضه على كوبا.

## فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ تموز/يوليه ٢٠١٠]

يؤكد الممثل الدائم لفيجي من جديد تأييد بلده للقرار ٦/٦٤. ويغتنم ممثل فيجي هذه الفرصة ليؤكد مجددا موقف بلاده بأن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وردا على مذكرة الأمين العام، يود الممثل الدائم لفيجي أن يؤكد أن فيجي لم تتخذ أي تدابير قد تعرقل العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وفيجي. بل على العكس من ذلك، فإن فيجي عازمة على تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وهي تؤيد في هذا الصدد تأييدا تاما النداء إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

## فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا خلال العقود الماضية، انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وتتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم في بناء علاقات دولية متينة ومنصفة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي، وسياسات وقوانين الحصار التي اعتمدتها ضد كوبا، وآخر هذه القرارات القرار ٦/٦٤ المتخذ في عام ٢٠٠٩ بأغلبية ١٨٧ صوتاً.

وترى فييت نام أن الخلافات بين الولايات المتحدة وكوبا يجب أن تُحل من خلال الحوار والتفاوض، من منطلق روح الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتؤكد فييت نام تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وترى أن الأمم المتحدة ستتخذ قريبا مبادرات وتدابير عملية للإسراع بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين ضد كوبا.

ومرة أخرى تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع الشعوب الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة في العالم لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز النتائج الناجمة عن سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة.

## قطر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

تواصل قطر تأييد قرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتواصل التعاون مع كوبا في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وتعقد اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين دولة قطر وجمهورية كوبا اجتماعات منتظمة، حيث عقدت اجتماعها الرابع في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وتعتزم عقد اجتماعها الخامس في هافانا في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وشهدت المبادلات التجارية بين قطر وكوبا زيادة على مدى السنوات الثلاث الماضية، حيث بلغ إجمالي قيمة هذه المبادلات التجارية ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ و ١,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ و ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٦. وفي ما يتعلق بالاستثمار، وقّعت شركة الديار القطرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ اتفاقاً استثمارياً مع كوبا تبلغ قيمته ٧٠ مليون دولار.

## قيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان في سياستها الخارجية التزاما قويا بقواعد القانون الدولي ومبادئه. وتدعو جمهورية قيرغيزستان إلى احترام مبادئ تكافؤ الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ووفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لا تسنّ جمهورية قيرغيزستان، ولا تطبّق، أية قوانين أو أحكام تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية، بما يمس سيادة الدول الأخرى، والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول، وكذلك حرية التجارة والملاحة.

## كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في التطور وفقا لأسلوبها الخاص في التنمية. وتدين كازاخستان بشدة أي إجراءات انفرادية تنطوي على استخدام دولة واحدة لتدابير اقتصادية وتجارية تؤثر تبعاتها المتجاوزة للحدود الإقليمية لتلك الدول على سيادة دولة أخرى.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان إلى وقف فوري لتلك الإجراءات المتخذة ضد كوبا.

## الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ليس من ممارسات الكرسي الرسولي أن يضع أو يطبّق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضدّ البلدان.

## كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

إن كرواتيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، ولم تسن أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

## كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

كررت مملكة كمبوديا الإعراب خلال الدورات السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن موقفها الثابت المؤيِّد للرفع غير المشروط للجزاءات المفروضة بغير موجب على جمهورية كوبا.

فمواصلة فرض هذا الحصار اللاأخلاقي تتسبب بالفعل في معاناة شديدة لشعب كوبا البريء وتكبّده خسائر اقتصادية فادحة. ومن ثمّ، ينبغي رفع هذا الجزاء الجائر وإلغاؤه دون أي شرط.

وتود حكومة كمبوديا الملكية دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمين العام إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤ المذكور أعلاه.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

### مقدمة

لقد نشأ النزاع التاريخي الذي يخيم منذ أكثر من ٢٠٠ سنة على العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من ادعاء مختلف حكومات الولايات المتحدة أن بيدها تقرير مصير كوبا والنيل من عزم الكوبيين الراسخ على الدفاع عن حقهم في أن تكون لهم دولة حرة ومستقلة وذات سيادة.

وقد بلغ هذا العزم ذروته بانتصار الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩. ومنذئذ، ما فتئت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تستخدم نفس الأدوات السياسية، بطرق متنوعة، للقضاء على الثورة الكوبية. ولعل فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي والقيام بأعمال التخريب وشن حرب نفسية ودعائية على كوبا من الأدوات الثابتة لسياستها التي تتوخى تحقيق ذلك الهدف بصورة منهجية.

والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، قابل لكي يُوصف، بحكم طبيعته، بأنه عمل من أعمال الإبادة الجماعية وفقا للفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية

جنيف لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في عام ١٩٤٨، وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية وفقا لمقتضيات الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية الذي أقره مؤتمر لندن البحري في عام ١٩٠٩. فهو حصار يتصف بخروجه خروجا واضحا عن الولاية القضائية الإقليمية، ذلك أن فرض عقوبات انفرادية على كوبا يتجاوز الحدود الإقليمية الأمريكية ليمس بمؤسسات ورعايا بلد آخر.

وحقيقة الأمر هي أن اعتلاء حكومة ديمقراطية جديدة مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، التي اتخذت من فلسفة التغيير نهجا لها، لم يؤد إلى إحداث أي تغيير في سياسة الحصار.

ولا يزال متعذرا على كوبا تصدير سلع وخدمات إلى الولايات المتحدة أو استيرادها منها بحُرية؛ ويتعذر على مواطني كوبا ومؤسساتها التجارية تداول الدولار في معاملاتهم التجارية الدولية وفتح حسابات في مصارف بلدان أخرى بتلك العملة؛ بل إن الكوبيين محرومون من الحصول على قروض من المصارف في الولايات المتحدة، والهيئات الفرعية التابعة لها في بلدان أخرى، ومن مؤسسات دولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

ولا يزال قانونا توريتشيلي وهيلمز - بيرتون وتطبيقهما خارج الحدود الإقليمية يعرقلان التجارة بين كوبا وفروع الشركات الأمريكية في بلدان أخرى، ويهددان ويعاقبان كل من يرغب من رؤساء المؤسسات التجارية في الاستثمار في كوبا، مما يعطل نقل البضائع بحرا بين كوبا وبلدان أخرى، حيث يُحظر لمدة ستة أشهر على السفن التي تكون قد رست في الموانئ الكوبية أو التي تنقل بضائع لحساب كوبا، الرسو في موانئ الولايات المتحدة؛ كما يُحظر ذلك على السفن التي يوجد ضمن طاقمها رعايا كوبيون ولو كانت تحمل علم بلد آخر.

وبالمثل، تواصل حكومة الولايات المتحدة الحالية اللجوء إلى أعمال التخريب السياسي في مواجهتها مع كوبا، دون مراعاة للمعايير الدولية الأساسية. وخصصت لتمويل برامجها التخريبية ما قدره ٤٠ مليون دولار من ميزانيتها لعامَي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها ٦/٦٤ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لا تزال إجراءات الحصار الرئيسية المفروضة على كوبا قائمة إلى اليوم بل إنها تعززت على نحو ما يتضح من تشديد الجزاءات الاقتصادية وأشكال الاضطهاد التي تستهدف نشاطها التجاري وعملياتها المالية.

وقد بلغ المجموع التراكمي للخسائر الاقتصادية المباشرة التي تكبدها الشعب الكوبي بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من الولايات المتحدة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أكثر من ١٥٤ ١٠٠ مليون دولار بالأسعار الجارية، وذلك وفقا لتقديرات متحفظة للغاية.

وقد يصل ذلك المجموع إلى ٥٣٣ ٢٣٩ مليون دولار لو حسب على أساس تضخم أسعار التجزئة في الولايات المتحدة باستخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الصادر عن مكتب الإحصاءات التابع لوزارة العمل بالولايات المتحدة (www.bls.gov).

وباحتساب أن قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في الأسواق المالية الدولية قد انخفضت بنسبة تجاوزت قدرها ٣٠ مرة منذ عام ١٩٦١، حيث حُدد سعر الأوقية الواحدة من ذلك المعدن بـ ٣٥ دولارا، إلى نهاية عام ٢٠٠٩، حيث فاق سعرها ١ ٠٠٠ دولار، فإن مجموع خسائر الاقتصاد الكوبي تكون قد بلغت ٣٦٣ ٧٥١ مليون دولار[(١)].

## الفصل ١
## حكومة الرئيس باراك أوباما: استمرار سياسة الحصار التجاري والمالي والاقتصادي المفروض على كوبا

في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، أدلى نائب رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، للصحفيين خلال ما عرف بمؤتمر قمة القادة التقدميين الذي عقد في شيلي آنذاك، ببيان ذكر فيه أن حكومة بلده لن ترفع الحصار المفروض على كوبا. وفي ٧ نيسان/أبريل من ذلك العام، أدلى المتحدث باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة، روبرت وود، في مؤتمر صحفي بالبيان التالي: ''أعتقد أننا قلنا صراحة إن الوقت لم يحن بعد لرفع الحظر''.

وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قال مستشار الرئيس أوباما، ديفيد أكسلرود، ردا على سؤال وُجّه إليه خلال مقابلة مع شبكة CBS التلفزيونية، عما إذا كان البيت الأبيض ينظر في إمكانية رفع ''الحظر'' عن كوبا، ''إن ذلك لا يزال سابقا لأوانه''.

(١) للحصول على هذا الرقم، استُخدمت سلسلة أرقام تبيّن الآثار المترتبة على فرض الحصار في كل عام منذ عام ١٩٦١؛ ثم حُوّلت تلك المبالغ السنوية إلى دولارات الولايات المتحدة. واستُخدم سعر الذهب في الأسواق العالمية في نهاية كل عام، وفقا لسلسلة الإحصاءات التي ينشرها موقع USAGOLD الأمريكي (www.usagold.com). ولحساب حجم انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب، قُسّم سعر الذهب في نهاية عام ٢٠٠٩ على سعره في كل عام، فتبين أن قيمة الدولار قد انخفضت بما مقداره ٣١,١ مرة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٩.

وفي اليوم نفسه، أدلى المستشار الاقتصادي للرئيس أوباما، لورنس سمرز، خلال مقابلة مع شبكة NBC التلفزيونية، بكلمة بشأن رفع الحصار جاء فيها: ''لن يتحقق ذلك بين عشية وضحاها، وسيكون متوقفا على تصرف كوبا؛ فهي تعلم منذ فترة طويلة ما يتعين عليها القيام به، ومآل الأمور بيدها، أي أن ذلك متوقف على سياستها وعلى تحقيق الديمقراطية فيها وعلى كل ما يمكنها أن تتخذه من تدابير [...] فهذه مسألة يتوقف حلها على سلوك كوبا''.

ويتضح إذن أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتزم بتاتا تغيير سياستها إزاء كوبا ولا الامتثال للقرارات التي اتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا، والتي تطالبها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. بل إنها، على العكس من ذلك، لا تزال متمسكة بربط أي تغيير في سياستها إزاء كوبا بشروط موضوعة سلفا ومطالب تتسم بطابع التدخل في الشأن الكوبي وهي أمور غير مقبولة.

وإن الرئيس أوباما، بالرغم من التأييد السياسي الكبير الذي يحظى به في الكونغرس، وفي الأوساط الصحفية، ولدى الرأي العام، والقطاع الخاص، على نحو فاق أي توافق للآراء توصل إليه المجتمع الأمريكي من ذي قبل بشأن السياسة المتبعة تجاه كوبا والذي كان من شأنه أن يتيح له التصرف بقدر كبير من الاستقلالية، لا يزال دون مستوى التطلعات الكثيرة التي أحدثتها خطاباته بشأن تلبية مطالب مختلف قطاعات المجتمع الأمريكي والمجتمع الدولي، وصلاحياته لتعديل جوانب هامة من السياسة الأمريكية، وحتى دون تدخل من الكونغرس.

ولو كانت لدى الرئيس أوباما الإرادة السياسية، لكان استعمل ما لديه من سلطات كافية، في التخفيف إلى حد كبير من وطأة الحصار المفروض على كوبا. فعلى سبيل المثال، كان بإمكانه، دون حاجة إلى الحصول على موافقة الكونغرس، أن يأذن باتخاذ تدابير واسعة النطاق من أجل:

- زيادة كبيرة في سفر المواطنين الأمريكيين والرعايا الأجانب المقيمين في الولايات المتحدة، ومن خلال تفسير فضفاض لفئات السفر المسموح بها بموجب القانون[٢] وعددها ١٢ فئة، (على سبيل المثال، تمديد فترات السفر التثقيفي، وإصدار تصاريح

(٢) تشمل تلك الفئات ما يلي: السفر في مهام رسمية لحساب دول، أو حكومات أجنبية أو منظمات دولية؛ والسفر في إطار أسري، والسفر لأغراض القيام بأنشطة صحفية؛ والسفر لغرض إجراء تحقيقات مهنية؛ والسفر للقيام بأنشطة تربوية؛ أو دينية؛ أو لغرض المشاركة في مؤتمرات، ومسابقات رياضية، ومعارض؛ والسفر المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الكوبي؛ والسفر لغرض تنفيذ مشاريع إنسانية؛ والسفر للقيام بأنشطة مؤسسات خاصة أو معاهد البحث أو التعليم؛ والسفر للقيام بأنشطة التصدير أو الاستيراد أو نقل معلومات أو مواد إعلامية؛ والسفر لغرض إجراء أنشطة تصدير المنتجات الزراعية.

المشاركة في المؤتمرات المهنية، والتبادل الأكاديمي، والعلمي والطلابي والثقافي والرياضي والديني؛ والإذن بتنفيذ المشاريع ذات الطابع الإنساني، في جملة تدابير أخرى)

- إلغاء القيود على النفقات المرتبطة بالسفر، مثل الإقامة والوجبات والتنقلات المحلية، المفروضة على المواطنين الأمريكيين والرعايا الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة أثناء قيامهم بزيارات إلى كوبا (يحظر التعديل الذي أدخل على قانون المالية لسنة ٢٠٠٩ على المواطنين الأمريكيين والمواطنين الأمريكيين ذوي الأصول الكوبية، إنفاق أكثر من ١٧٩ دولارا في اليوم الواحد، وهو الحد الأقصى المسموح به حاليا لتغطية تكاليف سفر موظفي حكومة الولايات المتحدة بمهمة رسمية إلى كوبا).
- رفع الحظر المفروض على استخدام بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، والشيكات المصرفية، والشيكات السياحية، سواء الصادرة عن مصارف في الولايات المتحدة، أو الصادرة عن مصارف في دول أخرى.
- زيادة عدد مطارات الولايات المتحدة المأذون لها بانطلاق رحلات متوجهة إلى كوبا منها (لا يسمح بذلك في الوقت الراهن إلا لثلاثة مطارات هي: مطارات ميامي ونيويورك ولوس أنجلوس).
- الإذن بممارسة أنشطة الشحن البحري بين الولايات المتحدة وكوبا.
- إصدار تراخيص لجميع وكالات السفر الأمريكية لتمكينها من تنظيم رحلات إلى كوبا، أو تخفيف الإجراءات اللازمة لحصولها على التصاريح المطلوبة (يوجد حاليا حوالي ١٥٠ وكالة سفر من التي أُذن لها القيام بتلك الرحلات بموجب تصاريح خاصة).
- الإذن للمسافرين الوافدين إلى كوبا بشراء منتجات كوبية وحملها معهم إلى الولايات المتحدة لغرض استخدامهم الشخصي وكهدايا دون قيود على قيمتها (حتى الآن لا يسمح إلا بحمل مواد إعلامية وقطع فنية).
- رفع الحظر المفروض على الشركات الكوبية للمشاركة في نقل الأشخاص الوافدين إلى كوبا من الولايات المتحدة والقادمين منها أو الوافدين من كوبا إلى الولايات المتحدة أو القادمين منها.

- السماح بإقامة نوع من العلاقات المصرفية، مثل المصارف المراسلة، وتمكين الكيانات الكوبية من فتح حسابات في مصارف في الولايات المتحدة بهدف تسهيل تصدير المنتجات الزراعية.

- رفع الحظر المفروض على قيام السفن التي تنقل منتجات زراعية إلى كوبا بنقل بضائع منها ولو كانت الوجهة النهائية لتلك البضائع بلدا آخر.

- زيادة فئات المنتجات التي يمكن تصديرها إلى كوبا لتشمل، على سبيل المثال، المبيدات الحشرية ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب والمعدات الزراعية، وحتى الأثاث المصنوع من الخشب والملابس المصنوعة من مواد ذات أصل حيواني أو نباتي.

- السماح بتوسيع نطاق التعاون في تطوير وتسويق وتوريد الأدوية ومنتجات الطب الأحيائي التي يكون منشؤها كوبا.

- الإذن باستيراد الأدوية والمنتجات الطبية التي يكون منشؤها كوبا وما يقابلها من مدفوعات إلى المصدرين الكوبيين.

- الإذن بتصدير الأدوية والمعدات الطبية التي يمكن استخدامها لإنتاج منتجات التكنولوجيا الأحيائية الكوبية.

- إصدار تعليمات إلى ممثلي الولايات المتحدة لدى المؤسسات المالية الدولية بعدم عرقلة منح قروض أو تسهيلات مالية أخرى لكوبا.

- تخفيف أو إلغاء الحظر المفروض على استعمال كوبا للدولار في المعاملات المالية الدولية.

- الإذن لفروع الشركات الأمريكية في الخارج بإجراء بعض المعاملات مع كوبا في المجالات التالية: الخدمات المالية والتأمينات والخدمات والاستثمارات الأخرى (قانون توريتشيللي يحظر المتاجرة في البضائع لكنه لا يحظر هذه العمليات).

- رفع الحظرين المفروضين على السفن بموجب قانون توريتشيللي: الأول يحظر على سفن البلدان الأخرى التي تنقل بضائع إلى كوبا، دخول موانئ الولايات المتحدة لمدة ١٨٠ يوما؛ والثاني يحظر على السفن التي تحمل بضائع أو ركابا إلى كوبا أو منها، دخول موانئ الولايات المتحدة (يخول قانون توريتشيللي وقواعده التنظيمية الرئيس إصدار تراخيص لذلك الغرض).

- رفع اسم كوبا من قائمة الدول الداعية للإرهاب الدولي. صدرت هذه القائمة لأول مرة في عام ١٩٨٢، إبان فترة حكم الرئيس ريغان، ولا تزال نافذة حتى الآن. وهي تنص على فرض جزاءات محددة[٣].

## ١-١ أهم التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة للإبقاء على الحصار

في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أبلغ الرئيس أوباما وزيرة الخارجية ووزير الخزانة، وذلك بحجة التقيد بمقتضيات قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، الذي يعتبر أحد القوانين التي تنظم سياسة الحصار، بأن الإبقاء على الجزاءات الاقتصادية المفروضة على كوبا يصب في ''المصلحة الوطنية'' لبلده.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ذكرت وكالة الأنباء الألمانية DPA في إحدى مقالاتها أن شركة Mozilla، التي صممت متصفح شبكة الإنترنت، Firefox، قد حظرت على مستخدمي البرنامج من كوبا ومن بلدان أخرى مشمولة بالجزاءات، المشاركةَ في أحد الامتحانات التنافسية المتعلقة بالبرمجة الحاسوبية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عُلم أن مساعد وزيرة الخارجية لشؤون النصف الغربي من الكرة الأرضية، أرتورو فاليترويلا، كان قد أكد في رسالة وجهها إلى عضو مجلس الشيوخ جورج لوميو (نائب جمهوري عن ولاية فلوريدا)، أن وزارة الخارجية لا تزال تطبق الجزاءات على كوبا في إطار البند الرابع من قانون هيلمز- بيرتون.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أصدرت اللجنة الاتحادية للاتصالات، بناء على تعليمات وردت إليها من وزارة الخارجية في ١٢ من الشهر نفسه، إشعارا يفيد بأن اسم كوبا سيبقى على قائمة الاستبعاد وأن اللجنة ستواصل توثيق تعاونها مع وزارة الخارجية لتطبيق السياسة المتعلقة بالاتصالات ضد كوبا؛ فعلى الرغم من الأحكام الجديدة المتعلقة بطلب الحصول على ترخيص لتقديم خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى كوبا، فلن يُسمح بالاستثمار في الهياكل الأساسية الكوبية المتصلة بتلك الخدمات.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أفاد الموقع الإلكتروني softlibre.barrapunto.com أن شركة SourceForge الراعية للبرامجيات المفتوحة المصدر، التي

(٣) تشمل الجزاءات المفروضة على الدولة الراعية للإرهاب وفقا للقائمة التي وضعتها الولايات المتحدة، ما يلي: حظر المعاملات المالية دون الحصول على ترخيص، وحظر تقديم المساعدة المالية والتقنية المباشرة من حكومة الولايات المتحدة لتلك الدولة، وحظر تصدير بعض البضائع مثل المنتجات الصناعية الثقيلة، والمعدات ذات التكنولوجيا العالية والمنتجات ذات الاستخدام المزدوج، وحظر نقل الذخائر، وحظر منح تأشيرات دخول مؤقتة لرعايا ذلك البلد ما لم يكن بقرار خاص من وزير الخارجية.

تتولى مراقبة وإدارة مختلف مشاريع البرامجيات المفتوحة المصدر، قد حجبت الوصول إلى ذلك الموقع عن البلدان الخاضعة للجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة، بما فيها كوبا. وأكد الموقع أن ذلك القرار ينتهك مبدأين من مبادئ (مبادرة المصادر المفتوحة) Initiative Open Source، وهي مؤسسة تكرس جهودها لتعميم استخدام البرامجيات المفتوحة المصدر، يتمثلان في عدم التمييز ضد الأفراد والجماعات، وعدم التمييز فيما يتعلق بمجالات أنشطتهم.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، قام الرئيس أوباما، وقد أعاد التأكيد على استمرار الحصار، بتمديد صلاحية الأمر الرئاسي ٦٨٦٧، الذي اعتُمد في عام ١٩٩٦ والمعنون ''استمرار حالة الطوارئ الوطنية إزاء كوبا وسلطة الطوارئ في ما يتعلق بتنظيم رسو السفن وحركتها''، والمرسوم ٧٧٥٧ الصادر في عام ٢٠٠٤ الذي وسع، في إطار السعي إلى تشديد الحصار الاقتصادي على كوبا، نطاق حالة الطوارئ إزاءها لمنع دخول سفن الاستجمام التابعة للولايات المتحدة إلى المياه الكوبية.

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة، عن لوائح جديدة لتنظيم خدمات الإنترنت الموجهة إلى كوبا.

واعتمد حكم قانوني يتيح لشركات الولايات المتحدة وفروعها في الخارج تقديم خدمات معينة من خدمات الإنترنت للعملاء من الأفراد في كوبا، وهو ما لم يكن مسموحا به صراحة، من قبل. وهذه خدمات تشمل الرسائل الفورية و ''الدردشة'' والبريد الإلكتروني وشبكات التعارف وتصفح الإنترنت وإنشاء المدونات الإلكترونية وتبادل الصور وملفات الفيديو.

لكن هذا الإجراء لا يخفف وطأة الحصار المفروض على كوبا لأن الوثيقة الصادرة عن المكتب تستبعد بوضوح المسائل التالية من تلك الخدمات:

- تصدير خدمات الإنترنت بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى كبار مسؤولي حكومة كوبا أو حزبها.
- القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتصدير خدمات الوصل بالإنترنت أو نصب معدات الإرسال بالاتصالات السلكية واللاسلكية (من قبيل الوصلات بالسواتل أو مد الكابلات المعدة لهذا الغرض).
- القيام بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتصدير الخدمات المتعلقة بالخوادم غير المستخدمة لأغراض توفير الاتصالات الشخصية وتسجيل نطاقات الإنترنت

(من ذلك على سبيل المثال نطاقات المواقع الإلكترونية من صنف net و edu و gov وما إلى ذلك).

- استخدام خدمات الإنترنت لأغراض تجارية.

وقد اعترف مسؤولو حكومة الولايات المتحدة صراحة بأن تلك التدابير تنطوي على أهداف تخريبية.

ويؤكد كل ذلك الطابع السياسي لموقف حكومة الولايات المتحدة الذي يستهدف قطاع الاتصالات مع كوبا. فليس في هذا أيضا ما يدل على أن سياسة الحصار على كوبا قد خُفّفت وأنه توجد لديها نية لتطبيع الاتصالات معها. وعلى غرار ما يحدث في مجالات أخرى، يظل الشاغل الأساسي في تلك السياسة هو إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تسهل أعمال التخريب. وهذا التشريع ينطبق أيضا على البلدان الأخرى التي تفرض عليها الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية. فهي من ناحية تسعى إلى حرمان بلدنا من الاستحقاقات المتأتية من تلك الأنشطة، ومن ناحية أخرى، تلتمس طريق التأثير مباشرة على الأفراد في إطار ممارسة أنشطة تخريبية تستهدف كوبا.

وبالمثل، تواجه كوبا عدوانا إذاعيا ذا أهداف تخريبية مماثلة يُشن انطلاقا من أراضي الولايات المتحدة من خلال ١٩ محطة بث إذاعي وتلفزيوني، تقوم، على نحو يتنافى ومعايير القانون الدولي، بالبث لأكثر من ٢ ٠٠٠ ساعة أسبوعيا باتجاه كوبا عبر ٣٠ ترددا من مختلف الترددات. وهذه البرامج تحدث تداخلا موجيا يضر بخدماتنا الوطنية، وتحمل في طياتها دعوات إلى تعاطي العنف والقتل، ونداءات تحث المهنيين والفنيين على الهجرة والهروب، وتحرف حقائق الحياة الكوبية وتشوه صورتها، وتشجع على قلب النظام الدستوري الشرعي الذي أقامه الشعب الكوبي وأقره.

ويبين الشكل البياني التالي المبالغ التي خصصها مختلف الرؤساء الأمريكيين لإطلاق حرب إذاعية إلكترونية ضد كوبا.

**الأموال المخصصة من حكومة الولايات المتحدة لبرامج البث الإذاعي والتلفزيوني الموجه ضد كوبا**

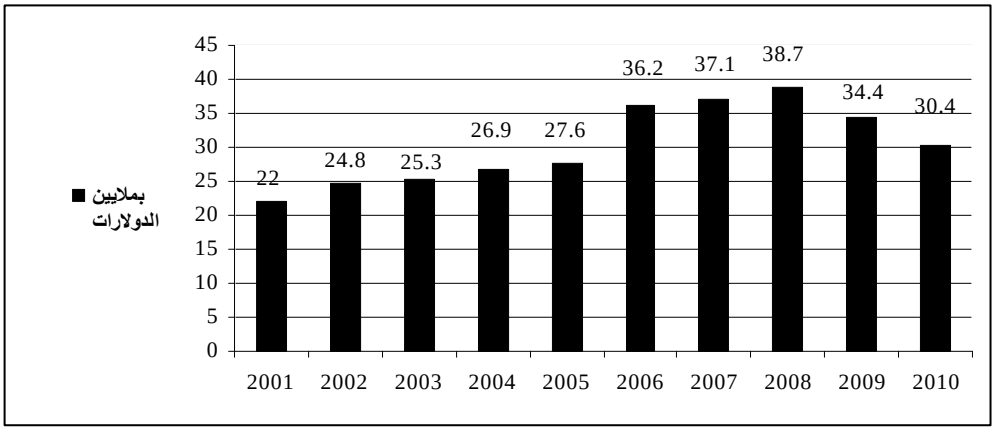


إن استخدام مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية استخداما عدائيا لأهداف معلنة أو خفية تتوخى تقويض النظام القانوني والسياسي للدول سلوك سلبي وينم عن انعدام الشعور بالمسؤولية، بل إنه يشكل انتهاكا للمعايير الدولية المتعارف عليها في هذا الصدد.

وقد اعترف مكتب مساءلة الحكومة التابع للولايات المتحدة، في تقرير أصدره في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، اعترافا صريحا بأن برنامج البث الإذاعي والتلفزيوني للحكومة الأمريكية الموجهة ضد كوبا يشكل انتهاكا للمعايير الدولية والتشريعات المحلية.

## ١-٢ تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية

تواصل تعزيز تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية. وتفاقمت الجزاءات وحالات الاضطهاد التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تستهدف المواطنين والمؤسسات والشركات في البلدان الثالثة التي تقيم علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية أو علمية أو تقنية مع كوبا أو تتوخى إقامة علاقات معها من هذا القبيل، وهو ما ينتهك الحق في البت في شؤون تتعلق بسيادة الدول الأخرى.

ولا تزال عمليات دمج الشركات ودمج الشركات الدولية الكبرى المتواصلة إلى جانب التحالفات الاستراتيجية على الصعيد العالمي التي تشارك فيها الولايات المتحدة على نطاق واسع، تؤثر سلبا على كوبا وتزيد من حدة الآثار السلبية للحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وذلك بتضييق الحيّز الاقتصادي الدولي الذي يمكن لكوبا أن تتحرك فيه.

وفيما يلي الخطوط العريضة لسياسة تطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية:

- تمنع فروع الشركات التابعة لبلدان ثالثة في الولايات المتحدة من إجراء أي نوع من المعاملات مع الشركات في كوبا.
- تمنع الشركات التابعة لبلدان ثالثة من تصدير منتجات كوبية المنشأ أو منتجات تدخل في تكوينها عناصر كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة.
- تمنع الشركات التابعة لبلدان ثالثة من بيع سلع أو خدمات إلى كوبا تزيد المكونات من صنع الولايات المتحدة في تكنولوجيا تصنيعها على ١٠ في المائة، حتى وإن كان مالكوها من رعايا تلك البلدان.
- تمنع السفن التي تنقل منتجات من كوبا أو إليها من دخول موانئ الولايات المتحدة بصرف النظر عن الميناء المسجلة فيه تلك السفن.
- تمنع المصارف التابعة لبلدان ثالثة من فتح حسابات بدولار الولايات المتحدة لصالح أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوبيين أو إجراء معاملات مالية معهم بتلك العملة.
- يعاقَب أصحاب الأعمال التجارية التابعون لبلدان ثالثة ممن يقومون باستثمارات في كوبا أو بأعمال تجارية معها، بمنعهم (إلى جانب أفراد أسرهم) من الحصول على تأشيرة الدخول إلى الولايات المتحدة، بل يعرضون أنفسهم لدعاوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة إذا كانت العمليات التي يقومون بها مع كوبا ذات صلة بممتلكات متنازع عليها مع مواطنين من الولايات المتحدة أو أشخاص ولدوا في كوبا وحصلوا على الجنسية الأمريكية لاحقا.

ومن الأدلة الدامغة على أن نطاق الحصار يتجاوز الحدود الإقليمية، يمكن الاستشهاد بالأمثلة التالية لشركات تابعة لبلدان ثالثة أو يوجد مقرها في تلك البلدان:

- في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، رفض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الطلب التي تقدم به Banco Popular Español في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ للإفراج عن الأموال المجمدة فيما يتصل بتحويل مبلغ ١٠٧ ٧٧٠,٩٥ يورو من مدريد إلى موسكو أجرته الخطوط الجوية الكوبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.
- في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قام فرع Bancomer، وهو مصرف مكسيكي يعمل برأس مال إسباني، بإبلاغ شركة Taino Tours المكسيكية التي تعمل برأس مال كوبي بمصادرة مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار، بمبادرة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، كان قد حُوِّل لصالح شركة ”AEROLÍNEAS DAMOJH S.A. DE C.V.“ لقاء استئجار

رحلة جوية. وفي الواقع، تجيز قواعد الحصار لوزراة المالية مراقبة العمليات التي تقوم بها المصارف المكسيكية بالدولار.

- أبلغت جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (SWIFT)[٤] المصرف المركزي لكوبا بأن النسخة الجديدة من نظام SWIFT Alliance Access، الإصدار ٧,٠، التي يفترض استخدامها للوصول إلى الشبكة اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، لن تكون متاحة لكوبا لأن هذه البرامجيات تتضمن تكنولوجيات وعناصر أمريكية تندرج ضمن إطار الحصار الاقتصادي.

- تم شراء شركة Lemery المكسيكية من جانب شركة Teva الإسرائيلية عبر الوطنية التي تعمل برأس مال أمريكي، وبذلك لم تعد كوبا قادرة على اقتناء مادة تحول دون نمو الخلايا وتكاثرها تدعى ''dactinomicina''، وهو دواء مفيد جدا لعلاج مرض الساركومة (وهو عبارة عن أورام خبيثة في الأنسجة الضامة مثل العظام والغضروف والأوعية الدموية)، من شأنه أن يتيح إطالة عمر المرضى في أكثر من ٧٠ في المائة من الحالات.

- كان هناك اتفاق قد أبرم مع شركة Huhtamaki البرازيلية لتسليم جهاز دوار لتعبئة المشروبات الكحولية إلى كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكانت الشركة تقيم علاقات مع كوبا منذ زمن. وبلغت قيمة هذه المعدات ٩٧٠,٣٠ ٨٢ دولارا، وكان يتوقع أن تنتج ٠٠٠ ٥ قنينة من الروم في الساعة بحجم ٦٠ مليلترا للقنينة. وفي تاريخ التسليم المتفق عليه، وردت رسالة أعلن فيها شراء شركة Huhtamaki من قبل الشركة الأمريكية .Dixie Toga S.A، وهي فرع تابع لمجموعة .Beamis Company Inc، مما أدى إلى إلغاء العقد بسبب سياسة الحصار المفروض على كوبا. ويقدر العجز في الأرباح بمبلغ ٠٠٠ ٤٨٠ دولار، بما أنه في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حيث كان يفترض تشغيل المعدات إلى آذار/مارس ٢٠١٠، لم يتم إنتاج حوالي ٠٠٠ ٩٢٠ ١ قنينة بحجم ٦٠ مليلترا يبلغ سعر الواحدة منها ٠,٢٥ دولار.

- ألغت شركة Ametek البريطانية طلب الشراء الصادر عن دوائر المشتريات في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض بيع جهاز لمعالجة الإشارات الرقمية إلى كوبا في إطار

(٤) نظام SWIFT هو شبكة لنقل المعلومات المصرفية يوجد مقرها في بلجيكا، وهي عبارة عن مجموعة من المعدات والدارات التي تتحكم فيها هذه الشركة، وهي ذات نطاق عالمي بالنسبة لمستعمليها.

مشروع الرصد البيولوجي ARCAL RLA2013 المعد لمركز التطبيقات التكنولوجية والتطوير في المجال النووي التابع للوكالة النووية الكوبية. وأعلنت شركة Ametek أنها لا تستطيع إرسال هذه المعدات إلى كوبا بسبب قوانين الحصار المفروض. وكان يفترض أن يستعاض بهذه المعدات المعدة للتحليل الطيفي لتفلور الأشعة السينية عن جهاز التحليل المتعدد القنوات Canberra (Serie 30) الذي تم اقتناؤه من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٣، والذي يسبب مشاكل عديدة بسبب تقادمه. وكان يتوقع استخدام هذه التقنية لقياس تركيزات الفلزات الثقيلة ودرجة تلوث الغلاف الجوي في هافانا عن طريق الرصد البيولوجي.

- في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وجهت شركة Construimport الكوبية طلب عروض إلى شركة .Komatsu Brasil Int اليابانية، عن طريق شركة Surimpex البرازيلية، بغرض استيراد ١٥ حفارة مجترة و ٢٠ محمِّلة خلفية و ٤ ممهدات للطرق تقدر قيمتها بمبلغ ٥,٥ ملايين دولار. وردّت شركة Komatsu Ltd، التي احتلت لسنوات عديدة الصدارة في سوق معدات البناء في كوبا، بأنها فرع تابع لشركة Komatsu Latin America التي تأسست بموجب قوانين الولايات المتحدة، ومن ثم لا يمكنها أن تبيع أي شيء لكوبا.

- رفضت شركة Siemens في المكسيك المشاركة في العطاءات بشأن قطع الغيار الخاصة بفرن القوس الكهربائي الذي تمتلكه شركة Antillana de Acero الكوبية، وقد كانت شركة Fuch المكسيكية، التي اشترتها شركة Siemens، توفر لها قطع الغيار تلك. وبسبب لوائح الحصار المفروض، رفضت هذه الشركة الوفاء بالتزاماتها إزاء كوبا، واضطرت كوبا إلى اقتناء المعدات اللازمة من بلد أوروبي بسعر أعلى وبمهلة زمنية أطول.

- في عام ٢٠٠٩، سعينا إلى اقتناء معدات تقنية لإحدى آلات الصب المستمر بثلاثة خطوط من أجل شركة ACINOX لصناعة الحديد والصلب في إقليم لاس توناس بهدف رفع الإنتاج السنوي للصلب من ٠٠٠ ٢٥٠ إلى ٠٠٠ ٣٠٠ طن. وعلى إثر الاتصال بالشركة المنتجة SVAI في مدينة ليتر بالنمسا، وهي من كبريات الشركات في العالم في هذا الميدان، ردت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بأن شركة Siemens AG، وهي الشركة الأم والمالكة، مدرجة في قائمة سوق نيويورك للأوراق المالية، ومن ثم يجب عليها التقيد بالحصار المفروض على كوبا.

- جرى رفض توريد قطع الغيار للطائرات المدنية من طراز Bandeirante EMB-110 التي تشغلها الشركة الجوية الكوبية Aerocaribbean, S.A. ويصنِّعها اتحاد شركات صناعة الطائرات في البرازيل Embraer. وبسبب الحصار، تم اقتناؤها عن طريق وسطاء، وهو ما زاد أسعارها بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة.

- رفضت وزارة خارجية الولايات المتحدة منح الشركة البريطانية Pascall Electronics Limited، وهي شركة متعاقدة من الباطن مع شركة Intelcan Technosystems Inc، رخصة تصدير المعدات اللازمة لتعديل جهاز الرادار للأرصاد الجوية من طراز MRL-5 في مدينة كاماغي (تزويده بخصائص دوبلر). وكان اتحاد الشركات العسكرية والفضائية الأمريكية Emrise Co. قد اقتنى شركة Pascall Electronics Limited في عام ٢٠٠٥.

- في أحد بلدان آسيا، أعلن أحد المصارف أنه سيسحب بطاقات ائتمان موظفي السفارة الكوبية امتثالا لقوانين الحصار. وقال إنه لم يُبد أي مصرف في البلد استعداده لتحويل مبالغ إلى كوبا، وهو ما كان يتم بشكل عادي حتى ذلك الحين.

- لم يقبل مصرف أوروبي يعمل كمصرف مراسل بعملة اليورو لمصرف آخر في آسيا، أمر الدفع الصادر عن كيان مصرفي كوبي، وقال إنه لا يتعامل مع كوبا بدعوى أنها تندرج في قائمة البلدان التي تدعم الإرهاب، وهي قائمة يعرف الجميع أنها معدة من قبل وزارة خارجية الولايات المتحدة.

### ١-٣ استمرار مضايقة الشركات والأشخاص الموجودين في الولايات المتحدة وفي بلدان ثالثة وفرض جزاءات عليهم

أبقت حكومة الرئيس أوباما على تدابير الحصار المتضمنة في خطة بوش، مثل منع العمليات التجارية والمالية التي تجريها كوبا في الخارج وفرض غرامات إدارية وجنائية على الشركات والأشخاص الذين ينتهكون لوائحها، في جملة تدابير أخرى.

وتتجلى مواصلة سياسية الجزاءات المفروضة على الشركات الأمريكية وفروعها والشركات التابعة لبلدان ثالثة أول ما تتجلى في إلغاء العمليات التي تقوم بها الشركات الخاضعة للعقوبة أو قطع العلاقات التجارية التي تقيمها. والمراد بذلك أيضا ثني الشركات والأشخاص الذين قد يقومون بعمليات تجارية ومالية مع كوبا عن القيام بذلك. وفي حالة المصارف بالتحديد، يؤدي ذلك إلى قطع علاقاتها مع كوبا أو يجعل كوبا تقوم بعملياتها المالية في ظروف سيئة.

وتؤكد الجزاءات المفروضة على فروع الشركات الأمريكية في الخارج والشركات التابعة لبلدان ثالثة مرة أخرى استمرار الطابع الذي يتجاوز الحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا.

ففي عام ٢٠٠٩، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامات قدرها ٥٠٣ ٣١٥ دولارات على سبعة كيانات لانتهاكها الحصار المفروض على كوبا. ويبلغ مجموع الغرامات المفروضة على الأشخاص وعلى الكيانات ٦٧٨ ٣٤٠ دولارا. وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، بلغت الغرامات المفروضة على الشركات ما قدره ٦٧١ ٢٢١ ٢ دولارا. وفرض المكتب غرامات أخرى بلغت ملايين الدولارات على ممارسة التجارة مع كوبا وضد بلدان أخرى بموجب تدابير قسرية أحادية الجانب.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الجزاءات المفروضة على شركات تابعة للولايات المتحدة ولبلدان ثالثة:

**المضايقات والجزاءات التي تستهدف شركات تابعة لبلدان ثالثة**

- في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، غرَّم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية المجموعة المصرفية Australia and New Zealand Bank Group, Ltd مبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ ٥ دولار لمشاركته في عمليات مالية ذات صلة بكوبا والسودان.
- في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، غرّم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية شركة Credit Suisse مبلغ ٥٣٦ مليون دولار لمخالفتها أحكام الحصار وقيامها بعمليات مالية مع العديد من البلدان التي فرضت عليها الولايات المتحدة جزاءات، ومنها كوبا. وفي حالتنا، تَبين أن شركة Credit Suisse أجرت ٣٢ عملية إلكترونية قدرها ٦٤٨ ٣٢٣ دولارا عن طريق مؤسسات مصرفية يوجد مقرها في الولايات المتحدة.
- في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٠، فرضت نفس الهيئة غرامة جنائية قدرها ٢,٢ مليون دولار على الفرع السويدي للشركة الكيميائية .Innospec Inc، التي يوجد مقرها في ديلاوير، لبيعها مادة مضافة للوقود إلى كوبا.

**المضايقات والجزاءات التي تستهدف أشخاصا وشركات في الولايات المتحدة**

- في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، بعثت لجنة الأوراق المالية (SEC) رسالة إلى شركة Intel تلتمس فيها معلومات عن مبادلاتها مع البلدان المستهدفة بجزاءات أحادية الجانب، منها كوبا. وكان وراء الطلب مقال صدر عن وكالة الأنباء AP، نشر في

٢ أيار/مايو، مفاده أن الحواسيب في كوبا تستخدم معالجات من طراز Celeron تنتجها هذه الشركة.

- في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن شركة Liberty International Holdings Inc. غُرِّمت مبلغ ٢١١ ٣٥ دولارا لتوفيرها التأمين لمعاملة تجارية تتصل بالحكومة الكوبية. وغرِّم كذلك أحد الأشخاص مبلغ ١٧٥ ١ دولارا لشرائه التبغ الكوبي عن طريق شبكة الإنترنت.

- في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، غرِّمت شركة Philips Electronics of North America Corporation، التي يوجد مقرها في نيويورك، مبلغ ٧٥٠ ١٢٨ دولارا لأن أحد موظفيها ذهب إلى كوبا بدون ترخيص لبيع معدات طبية لحساب فرع لها موجود في بلد أجنبي.

- في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، غرِّم أحد الأفراد مبلغ ٠٠٠ ١٥ دولار لمشاركته في عمليات مالية مع كوبا. وغرِّمت أيضا شركة MGE UPS Systems Inc.، المعروفة باسم American Power Conversion Corporation، مبلغ ٣٤١ ١٠ دولارا لبيعها منظِّمات كهربائية لصالح كوبا، والشركة First Incentive Travel, Inc.، مبلغ ٢٥٠ ٨ دولارا لتقديمها خدمات السفر لمواطنين أمريكيين.

- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت جريدة Huffington Post أن مكتب التحقيقات الاتحادي استجوب ما لا يقل عن ١٠ من أعضاء فرقة Venceremos بسبب سفرهم إلى كوبا. وحسبما ورد في إفادات مايكل وارن، محامي الفرقة، قد يعزى ذلك إلى توجيه جديد من وزارة العدل.

- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، علِمنا أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية رفض منح نادي اليخوت في ساراسوتا بفلوريدا رخصة المشاركة في سباق الزوارق بين ساراسوتا وهافانا.

- في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أن شركة LD Telecommunications Inc. التي تتخذ من فلوريدا مقرا لها، قد غرِّمت مبلغ ٦٧١ ٢١ دولارا لتحويلها أموالا ترتبط بخدمات للاتصالات السلكية واللاسلكية قدمت إلى كوبا.

# الفصل ٢
# تبعات الحصار على القطاعين الأشد تأثيرا في المجتمع

## ٢-١ التبعات على الصحة والتغذية

كان قطاعا الصحة العامة والتغذية من بين المجالات ذات الأولوية التي استهدفتها سياسة الحصار.

### الصحة العامة

في الفترة بين أيار/مايو ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠، قدر الضرر الذي لحق بقطاع الصحة العامة بمبلغ ١٥,٢ مليون دولار.

ونتج هذا الضرر الاقتصادي أساسا عن ضرورة شراء الأدوية والكواشف والمعدات وقطع الغيار للمعدات وغيرها من اللوازم الطبية من أسواق بعيدة، وهو ما يتم في كثير من الأحيان عن طريق وسطاء، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف بصورة تلقائية.

ويضاف إلى ذلك ما يلقاه المرضى وذويهم من معاناة وما يحسون به من يأس جراء عجزهم عن العثور على الدواء اللازم، وهو ما يحدث في كثير من الأحيان في اللحظة الحاسمة لإنقاذ حياة المريض. ولن يتأتى أبدا الوقوف على مدى الألم الذي يحسون به.

ومن الأمثلة العديدة على الأضرار الواقعة في ميدان الصحة أثناء الفترة قيد الاستعراض، نذكر ما يلي:

- نظرا لتعذر شراء صفائح اليود المشع على معهد علم الأورام والبيولوجيا الإشعاعية، وهي الصفائح التي تنفرد الولايات المتحدة ببيعها، لم يستطع المعهد استخدامها لعلاج الأطفال والكبار المصابين بالورم الأرومي الشبكي (وهو ورم خلقي يصيب شبكية العين). وهذه التكنولوجيا هي الأكثر استعمالا لعلاج الأطفال لأنها تتيح الحفاظ على نظر العين المصابة دون تشويه الوجه. وفي غياب صفائح اليود، يتمثل العلاج الوحيد المتبقي في استئصال العين، وفي بعض الحالات العينين، وهو علاج جراحي يتسبب في عاهات شديدة مدى الحياة.
- لم يتمكن المعهد نفسه، الذي يستقبل حوالي ١ ٦٠٠ مريض سنويا، من شراء قطع غيار من أجل جهازه الماسح (CT) من طراز Philips، وهو ما تسبب في مصاعب جمة لدى التخطيط لحصص علاج ٢٥٠ مريضا منهم بالأشعة. وفي الواقع، فإن

غياب هذه التكنولوجيا التي من شأنها أن تتيح تمييز أشكال الأورام وحدودها بوضوح يؤدي إلى تناقص مستوى دقة العلاج بالأشعة بنسبة تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة.

- لم تتمكن كوبا من الحصول على مادة (temozolomide (Temodar، وهو دواء يحول دون نمو الخلايا وتكاثرها يستعمل تحديدا لعلاج أورام الجهاز العصبي المركزي (الأورام الدِّبقية والأورام النجمية) التي تصيب سنويا حوالي ٢٥٠ شخصا، بمن فيهم حوالي ٣٠ طفلا. ومن شأن مادة Temodar أن تزيد إلى حد كبير معدل بقائهم على قيد الحياة وأن تحسن نوعية حياتهم، وهي لا تنطوي سوى على القليل من الآثار الجانبية، واستعمالها سهل نسبيا مقارنة بعلاجات أخرى.

- لم تُمنح كوبا الحق في شراء مواد التباين المعالجة باليود وغير الأيونية، التي تحسن نوعية التصوير الطبي المستخدم بالنسبة للمرضى المصابين بأورام. ومن شأن استخدامها أن يزيد من فعالية تشخيص المرض دون أن يتعرض المريض لخطر ردة الفعل الأرجية لمادة التباين، وهي ردة الفعل التي قد تكون قاتلة أحيانا.

- حُرمت المستشفيات في كوبا من إمكانية شراء مادة السِّلان (silane)، وهي مادة كاشفة تسوقها شركة Sigma-Aldrich وتستخدم لتثبيت مقاطع الأنسجة على الصفيحات في بعض التقنيات الخاصة بكيمياء الأنسجة المناعية والتهجين. وفي غياب هذه المادة، يتعذر تطبيق التقنيات الحديثة لتشخيص الأمراض وتوقع مآلها وعلاجها.

- بما أن شركة Philips لم توَرِّد قطع الغيار لآلتين ماسحتين (CT)، لم يستطع مستشفى Hermanos Ameijeiras في هافانا إجراء فحوص بالآلات الماسحة لأكثر من ٥ ٠٠٠ مريض، ولا سيما التصوير المقطعي للأوعية الدموية، وهو فحص أساسي في حالات إصابة الأوعية الدماغية.

- حرمت كوبا أيضا من الحق في شراء مواد وأدوية تتصل بزراعة الأعضاء والأنسجة، كمادتي cyclosporine و tacrolimus، التي تحول دون رفض الجسم للعضو أو النسيج المزروع.

ولا يزال الأطفال في كوبا من الضحايا الأبرياء لسياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا:

- أدرجت وزارة المالية في الولايات المتحدة مركز William Soler لدراسة الأمراض القلبية لدى الأطفال في فئة ”المستشفيات الخاضعة للحصار“ في عام ٢٠٠٧، وهذه الفئة تُلزم بشروط معيَّنة لشراء مختلف المواد؛ وإن لم تلتزم بهذه الشروط لا يسمح لها

الحصول عليها. وهذا ما حال دون حصول المركز من السوق الأمريكية على الآلات المعدة للرعاية الصحية للأطفال – مسابر لفحص المثانة والقصبة الهوائية ذات جودة أفضل، والقساطر والإستنتات (أنابيب شبكية داعمة) من جملة أمور أخرى – أفضت إلى صعوبات عدة في إجراء مختلف العمليات الجراحية.

- حُرم الأطفال في كوبا من استعمال أجهزة Amplatzer، التي تصنّعها شركة أمريكية بمواد خاصة تحول دون رفض الأنسجة لها. وتتيح هذه الأجهزة القيام عن طريق الجلد بعلاج تشوهات القلب الخلقية من قبيل عيب الحاجز الأذيني أو بقاء القناة الشريانية. وهذه الطريقة المعروفة باسم عملية القسطرة تتيح تجنب جراحة القلب المفتوح، وهي عملية خطيرة تتطلب عناية مركزة وفترة نقاهة مدتها ثلاثة أسابيع.

وقد أضيف أربعة أطفال ممن ينتظرون إجراء عملية إلى القائمة التي أعدت في السنوات الماضية:

١ – ماريا فرناندا فيدال، في الخامسة من العمر، هافانا، الملف السريري رقم ٦٨٠٣٤٧

٢ – سينتيا سوتو أبونتي، في الثالثة من العمر، هافانا، الملف السريري رقم ٦٦٨٧٣٩

٣ – مايولي بيريز أولبوا، في الثامنة من العمر، سييغو دي أفيلا، الملف السريري رقم ٦٩١٠٦٤

٤ – ليانيت د. ألفاريز، في الخامسة من العمر، كاماغي، الملف السريري رقم ٠٤١١٠٩٧٥٣٣٥

- مُنعت الشركة الأمريكية Abbott من بيع مادة sevoflurane إلى كوبا، وهي عبارة عن مخدر عام يستنشق ذي مفعول سريع، مما يجعله في طليعة المواد المخدرة المثالية للأطفال، وهو إلى جانب ذلك عامل ممتاز من عوامل حماية عضلة القلب من حوادث نقص التروية لدى المرضى الخاضعين للتخدير بهدف إرواء الأوعية الدموية. ولا يمكن لكوبا أيضا اقتناء الأدوية الجنسية التي تصنعها شركة Abbott من قبيل levosimendan، وهي أقل جودة ولها آثار جانبية على المرضى.

**التغذية**

تواصلت، خلال الفترة قيد الاستعراض، الشروط المرهقة والصعبة المفروضة على كوبا والتي تتم بموجبها عمليات شراء الأغذية الأساسية من شركات في الولايات المتحدة.

وتواصل حكومة الولايات المتحدة عرقلة هذه المشتريات و لم يتحقق أي إجراء لإتمام هذه المشتريات وفقاً للمعايير والقنوات والممارسات العادية في التجارة الدولية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، نشرت لجنة التجارة الدولية في الولايات المتحدة تقريراً عن المبيعات الزراعية إلى كوبا أقرت فيه بأن من بين العوامل التي تحد من التبادل التجاري بين البلدين ما يلي: ظروف الدفع الصعبة على المستوردين الكوبيين؛ وتكاليف التخزين أو غرامات التأخير الإضافية التي تتكبدها شركة Alimport من جراء العقبات البيروقراطية؛ وتعقيدات وبطء عملية الحصول على تراخيص للمصدرين الذين يتعين عليهم السفر إلى كوبا؛ والقيود المفروضة على سفر المفاوضين الكوبيين؛ والعقوبات المفروضة بموجب قوانين الولايات المتحدة على السفن الأجنبية التي ترسو في الموانئ الكوبية وعلى مشتريات الحكومة الكوبية من بلدان معينة لاعتبارات جيوسياسية. وترى اللجنة أن احتمال رفع القيود المالية والقيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة في مبيعات الولايات المتحدة الزراعية إلى كوبا، التي تتراوح ما بين ٩٢٤ مليون دولار و ١,٢ بليون دولار، أي ما بين ٤٩ في المائة و ٦٤ في المائة من المشتريات الزراعية الكوبية.

وتوضح الأمثلة التالية هذه الحالة:

- تكبّدت شركة استيراد المواد الغذائية Alimport، بسبب تأمين المخاطر القطرية، خسارة قدرها ١٠٢,٩ مليون دولار من حيث الرسوم المصرفية والمالية والتكاليف الزائدة الناجمة عن طرائق الدفع. وكانت هذه الأموال ستمكّن من شراء ٣٣٧ ٠٠٠ طن من القمح أو ٤٥١ ٠٠٠ طن من الذرة أو ١٠٩ ٠٠٠ طن من الدجاج على أساس متوسط الأسعار لعام ٢٠٠٨.
- وفقا لمعلومات دائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة، استورد هذا البلد في عام ٢٠٠٩ أكثر من ٣,٨٢ ملايين طن متري من السكر الخام، منها ١,٣٧٠ مليون طن متري في إطار الحصة المحددة. وبالنسبة لكوبا، ونظراً لأحجام الإنتاج والتصدير الحالية لبلدنا، فقد أدت استحالة الوصول إلى السوق التفضيلية وسوق التعاقدات الآجلة في نيويورك خلال الفترة قيد الاستعراض إلى فقدان إيرادات تناهز ٤٩ مليون دولار.

- يضطر اتحاد المشروبات والمرطبات، بسبب استحالة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لاستيراد البراميل اللازمة لتخمير مشروب الروم من الأسواق الأوروبية، إلى دفع تكاليف إضافية قدرها ٧٠٠ ٢٨٤ دولار.

- أدت استحالة دخول مشروب الروم الكوبي إلى سوق الولايات المتحدة، لا سيما العلامة التجارية الرائدة Havana Club إلى خسائر في المبيعات لا تقل عن ٢,٢ مليون صندوق من مشروب الروم، مما يمثل فقدان إيرادات تناهز ٨٧,٣ مليون دولار، على أساس متوسط السعر الذي احتسبته شركة Havana Club International في عام ٢٠٠٩.

- تضرر إنتاج الأرز بسبب الحظر، حيث تأخر استلام الأسمدة والمبيدات اللازمة لزراعته، مما يعني التوقف عن زرع ٦ ٠٠٠ هكتار في موسم الشتاء ٢٠٠٩-٢٠١٠، وحدوث خسارة في الإنتاج قدرها ٧٠٠ ٢٤ طن من الأرز الرطب، أي ما يمثل نقصا بمقدار ٤٠٠ ١٢ طن بالنسبة للمستهلِك. وكلّف استيراد الكمية ذاتها ٧,٥ ملايين دولار من ميزانية البلد.

- تكبّد قطاع تربية الخنازير خسارة تناهز ٢٣,٤ مليون دولار بفعل تغيير المناطق التي تتم معها الأنشطة التجارية، وتكاليف النقل، والافتقار إلى التمويل الخارجي، والزيادة المعروفة في التأمين ضد مخاطر التجارة مع كوبا.

- بالإضافة إلى الأضرار والخسائر التي لحقت بمختلف أنشطة القطاع الزراعي الرعوي جراء القيود المفروضة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، سواء عند التصدير أو الاستيراد، مما يجبر كوبا على التعامل مع أسواق أبعد وأقل قدرة على المنافسة، فإن عدم الحصول على التكنولوجيات المتقدمة كان له أثر ضار على المحاصيل والكفاءة العامة لهذا القطاع، مما تسبب في انخفاض كمية المنتجات المتاحة للاستهلاك العام.

## ٢-٢ الأضرار التي لحقت بأنشطة التبادل الأكاديمي والعلمية والثقافية والرياضية

ما زالت قطاعات التعليم والثقافة والرياضة متأثرة بشدة جراء الحصار.

وفي الواقع، فإن حكومة الولايات المتحدة ليست مهتمة بتشجيع الاتصالات الحرة بين البلدين. فقد استمرت هي نفسها في منع مواطنيها من زيارة كوبا بل و لم تُعِد مستويات التبادل بين المؤسسات الجامعية الكوبية والأمريكية إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٤.

ومع أن حكومة الولايات المتحدة وافقت على منح رخص السفر لبعض الفرق الفنية وفرق العلماء الأمريكيين للمشاركة في تظاهرات نُظمت في كوبا ووافقت على منح عدد أكبر من التأشيرات للفنانين والأساتذة الجامعيين الكوبيين، كجزء من مخططها الجديد للتأثير على كوبا، فإنها لم تغيِّر في شيء الحظر المفروض على التبادل الجامعي والعلمي والثقافي الذي سنّته إدارة الرئيس جورج بوش في عام ٢٠٠٤، وبالتالي فإن هذه الرخص تعسفية وانتقائية تماماً.

**التعليم**

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لضمان تعليم جيد للجميع، فإن آثار الحصار تنعكس يومياً في خصاص يؤثر على عملية التعلُّم والبحث والعمل العلمي للطلاب والأساتذة بوجه عام.

وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- خلال الفترة قيد الاستعراض، انخفض المبلغ الإجمالي للواردات الكوبية في هذا القطاع إلى ١٨,٢٠٠ مليون دولار، خُصصت منه نسبة ١٠ في المائة لدفع أجرة النقل. ولو كانت لكوبا سبل الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، لما كان عليها سوى دفع نسبة ٣,٧ في المائة للنقل، ولكان بإمكانها أن تشتري بفضل الفارق بينهما الورق اللازم لطباعة جميع الكتب المدرسية الضرورية لكل مستويات التعليم، وجميع أدوات الرسم اللازمة لتدريس الرياضيات في جميع المدارس الابتدائية ومدارس التعليم المتخصص، وكذا ١٥٠ ٠٠٠ مجموعة من أقلام الكتابة على السبورات البيضاء واللازمة لتعليم تكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء البلاد في العام الدراسي الواحد.
- أدت استحالة دخول سوق الولايات المتحدة والاضطرار إلى اللجوء لأسواق بعيدة وأكثر تكلفة إلى منع كوبا من الحصول على المعدات اللازمة لتهيئة ٦٠ حجرة دراسية متخصصة للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية. وتبلغ تكلفة كل وحدة من هذه الحجرات نحو ١٤ ٠٠٠ يورو في السوق الأوروبية؛ أما في الولايات المتحدة، فإنها لا تتجاوز ٨ ٠٠٠ دولار.

- خلال الفترة قيد الاستعراض، تكبد قطاع التعليم العالي خسائر تصل إلى ٣ ٦٩٢ ٥٤٦ دولاراً، نظراً للآثار التي خلفها الحصار في مجالي الإنتاج والخدمات، واستحالة الحصول على التكنولوجيا الأمريكية، واللجوء إلى أسواق بديلة مع ما يترتب على ذلك من عواقب نقدية ومالية.

- شهدت جامعة هافانا تضاؤل خدماتها المتاحة للأساتذة والطلاب لدخول شبكة الإنترنت لأنها توفرها انطلاقا من موقع في كوبا. وقد أثر ذلك على سبيل المثال في تحديث برمجيات مثل برمجية Java لشركة Sun Microsystems.

- ترفض شركة Applied Biosystems أن تبيع كوبا معدات مخصصة لتحديد تسلسل الحمض النووي الريبي ولتفاعل البلمرة المتسلسل، وهي معدات ضرورية في مختبرات البيولوجيا الجزيئية. وكان من اللازم اللجوء إلى وسطاء لشراء هذه الأجهزة، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف وضياع الوقت على أنشطة البحث.

**الثقافة**

لا يزال الحصار يمنع الشعبين الأمريكي والكوبي من التمتع بأفضل وسائل التعبير الفني والأدبي والثقافي لكلا البلدين.

فخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغت خسائر قطاع الثقافة ٠٠٠ ٥٧٥ ١٠ دولار، وهو مبلغ يشمل أساسا فقدان إيرادات من صادرات السلع والخدمات واللجوء إلى أسواق أخرى، مع ما يترتب على ذلك من تكاليف إضافية في النقل والتأمين وخسائر نقدية ومالية.

- على الرغم من جودة المنتجات الكوبية، فإن المعهد الكوبي للفن والصناعة السينمائية لم يتمكن من المشاركة في أنشطة سوق الفيلم الأمريكي والرابطة الوطنية لمديري برامج التلفزيون. كما أن الحصار يمنعه من إقامة علاقات مع الشركات الأمريكية التي تقدم الإعلانات التجارية في مجالات مثل الطيران والسياحة والثقافة والفن والرياضة، مما أضاع على المعهد مبلغاً يناهز ٠٠٠ ٧٢٠ دولار.

- تضرر مجال تعليم الفنون بشدة جراء القيود المفروضة على شراء المنتجات والمواد اللازمة لدراسة تخصصات فنية مختلفة، مثل الزيوت والأصباغ والرانتجات الاصطناعية والفُرَش اللازمة للفنون التشكيلية، أو الآلات الموسيقية، ضمن أشياء أخرى.

- وُقّع في عام ٢٠٠٢ اتفاق ثنائي مع المجلس الوطني لبحوث العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة، في إطار دعم المشروع الرامي إلى حفظ بيت – متحف إرنست همينغواي، وذلك خصوصاً لرقمنة مراسلات هيمنغواي ومجموعات وثائقه. لكن وزارة الخزانة رفضت أن تُحوَّل إلى كوبا الأموال اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

**الرياضة**

لقد عانت الرياضة الكوبية أيضا بشدة بسبب الحصار.

- فكوبا لم تستطع للسنة الثالثة على التوالي شراء جهازٍ للفصل اللوني للسوائل بالضغط العالي مقترن بمقياس طيفي للكتلة، وهي معدات ضرورية لمراقبة تعاطي المنشطات. وتحظر حكومة الولايات المتحدة بالفعل على الشركات الأمريكية والشركات التابعة لها في الخارج أن تبيع هذه المعدات لكوبا.
- لم ترد الشركة الأمريكية .UCS Inc على طلبات العروض المقدَّمة من قبل الشركة الكوبية Consumimport لشراء معدات رياضية مخصصة لممارسة رياضة البيسبول. لذلك اضطرت الشركة الكوبية إلى استخدام وسيط وإتمام عملية الشراء في سوق أخرى، مع ما ترتب على ذلك من زيادة في التكاليف بلغت ٣ ٠٠٠ دولار لعملية واحدة.

وعلاوة على ذلك، منعت حكومة الولايات المتحدة العديد من العلماء والفنانين والأساتذة الجامعيين الأمريكيين من المشاركة في الاجتماعات والمناسبات التي أقيمت في الجزيرة، وذلك من خلال عدم منح تراخيص للسفر إلى كوبا. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك من بين أمور أخرى:

- ثلاثون متخصصا أمريكيا كانوا يودون المشاركة في المؤتمر الدولي العشرين الذي عقدته الجمعية الكوبية لجراحة العظام وإسعاف المصابين في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.
- ممثلون عن الإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي كانوا يودون المشاركة في حلقة العمل Colac Mar بشأن حماية الأحياء البحرية في عام ٢٠٠٩.
- مموّلو أوركسترا نيويورك الفلهارمونية، التي اضطرت إلى إلغاء حفلتها في كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

- عدة وفود أمريكية هامة كانت تود المشاركة في مناسبات ثقافية تُنظم في كوبا مثل مهرجان Jazz Plaza الدولي، ومهرجان السينما الأمريكية اللاتينية الجديدة، في كانون الأول/ديسمبر، ومهرجان هافانا الذي يُنظم كل عامين.

- العديد من العلماء الأمريكيين الذين كانوا يعتزمون المشاركة في الندوة الدولية الثالثة المتعلقة بالتنفس الاصطناعي وغازات الدم، التي عقدت في مقاطعة فيلا كلارا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

## الفصل الثالث
## الآثار المترتبة على الحصار في القطاع الخارجي للاقتصاد

### ٣-١ الآثار المترتبة على الحصار في التجارة الخارجية

بلغت الخسائر التي سجلتها في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠ الشركات الممارسة للتجارة الخارجية ١٥٥,٥ مليون دولار، بانخفاض بلغ نحو ٨٧ مليون دولار، أي بنسبة ٣٦ في المائة، مقارنة مع ٢٤٢,٤ مليون دولار خلال الفترة نفسها من ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ويرجع ذلك إلى انكماش التجارة العالمية والقروض التجارية بسبب الأزمة العالمية. لكن هذا لا يعني أنه ترتبت على الحصار آثار أقل حدة أو أقل استمرارية على القطاع الخارجي، بل على العكس من ذلك تماماً.

والآثار الرئيسية التي ترتبت على الحصار في التجارة الخارجية هي التالية:

- تؤدي استحالة دخول سوق الولايات المتحدة إلى الاضطرار لاستخدام وسطاء، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في أسعار السلع، واللجوء إلى أسواق بعيدة مثل آسيا، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في تكاليف الشحن والتأمين؛ وإلى عدم تلقي إيرادات صادرات السلع والخدمات.

- تزايد تكلفة التمويل بسبب ما يسمى ''تأمين المخاطر القطرية'' المرتبط بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

- يتسبب حظر استخدام الدولار واللجوء إلى عملات أخرى في زيادة التكاليف بفعل أسعار الصرف وتقلباته.

- تكبّدت التجارة الخارجية خسائر أخرى بسبب التكاليف الإضافية المرتبطة بالمعاملات التي يتعين إتمامها عن طريق مصارف بلدان ثالثة، والعمولات المصرفية، وسبل الدفع.

وابتداء من آذار/مارس ٢٠٠٩ وخلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠، أُعلن عن سن أوامر تنفيذية من الرئيس أوباما وتدابير مرتبطة بقوانين اعتمدها الكونغرس في الولايات المتحدة ونُفذت، في ما يتعلق بمسائل تجارية أو مسائل ذات صلة بها.

لكن هذه القوانين الجديدة لم تغيِّر في شيء الأحكام المتعلقة بالحصار المفروض على كوبا. فكل ما عمله هذا الإصلاح، في جوهره، هو تخفيف بعض القيود وعدم توفير الأموال اللازمة للسلطات الأمريكية لتنفيذ التدابير المتخذة في إطار قانون إصلاح العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات في عام ٢٠٠٠ وتدابير مشددة اتخذها إدارة الرئيس جورج بوش.

وفي الحقيقة فقد خُففت، بواسطة إصدار رخصة عامة، القوانين المنطبقة على أرباب الشركات الزراعية الأمريكية الذين يودون التوجّه إلى كوبا، ولكن أُضعف تأثيرها بواسطة فرض قيامهم بتقديم معلومات معيّنة عن رحلتهم وتحديد المبلغ الذي يمكن أن ينفقوه يوميا أثناء إقامتهم في كوبا. وهو ما لم يكن حتى الآن يخضع لمراقبة صارمة.

وبموجب هذه الرخصة العامة، يجب على كل رجل أعمال أمريكي أن يقدم إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تقريرين كتابيين: الأول قبل ١٤ يوماً من السفر، والثاني ١٤ يوماً بعد عودته من الرحلة. وفي التقرير الأول، يتعين عليه أن يحدد اسم المنتِج أو المورد والأنشطة التي ينوي القيام بها. أما في التقرير الثاني، فيجب عليه أن يصرح بالأنشطة التجارية التي قام بها، وأسماء الأشخاص الذين التقى بهم وما أنفقه في كوبا.

وبالتالي فمن الواضح أن هذه التدابير التخفيفية محدودة وغير كافية في مقابل حجم وصرامة القيود المفروضة على مبيعات المنتجات الزراعية والصحية إلى كوبا.

وفي عام ٢٠٠٩، لم يتم شراء أي منتجات مرتبطة بالقطاع الصحي، مثل الأجهزة الطبية والمعدات الطبية غير المستهلكة، من الولايات المتحدة، لأن بيع هذه المنتجات ما زال يخضع لعدد من الضوابط ومتطلبات التحقق ”في عين المكان“ التي تجعل من المستحيل تقريبا إجراء أي تفاوض وتسليم فعلي للمشتريات.

وفي ما يلي بعض الأمثلة عن آثار الحصار على التجارة الخارجية:

- قامت شركة Consumimport، الموجَّهة وارداتها لقطاعات التعليم والصحة والرياضة، بشكل منهجي بالاتصال بالشركات الأمريكية التي تنتج السلع الكهربائية والمعدات الرياضية ومعدات المكاتب العالية الجودة، والتي وجهت إليها طلبات عروض دون الحصول على أي رد منها. وتوجد من بين هذه الشركات Cooper Wiring Devices (السلع الكهربائية)، و Office Furniture USA (السلع المكتبية)، و UCS Inc.

(المعدات الرياضية) التي سبق ذكرها. ونتيجة لذلك، كان على شركة Consumimport أن تلجأ إلى أسواق أخرى بل إلى استخدام وسطاء، مما كلّفها ١,٩ مليون دولار، مع احتساب التكاليف الإضافية بالنسبة للمعدات الرياضية.

- ليس بإمكان شركة Cubacontrol، التي تستورد المنتجات إلى كوبا وتوفر خدمات الرقابة التجارية على المنتجات المستوردة إلى كوبا أو المصدرة منها، أن تعمل في السوق المحلية المرتبطة بالولايات المتحدة في البلدان التي فيها مكاتب. ولا يمكنها أيضا استلام مدفوعات بالدولار نظير الخدمات التي تقدمها لجهات في الخارج، أو تحويل المبالغ المقبوضة بالدولار إلى حسابها المصرفي.
- اتصلت شركة Metalcuba بالشركة الأمريكية Asif Enterprises طلباً لشراء أعمدة نضوية وأنابيب مجلفنة، لكنها لم تتلق ردا. كما اتصلت بشركة Ipesa، التي يوجد مقرها في المكسيك وللأمريكيين نصيبٌ في رأسمالها، لكن لم تتلق أي رد منها أيضا.

## ٣-٢ الآثار المترتبة على الحصار بالنسبة للاستثمار الأجنبي

حتى ولو كان الاستثمار الأجنبي في كوبا يعتبر تكملة المجهود الوطني المكرس حصرا للمشاريع التي تخدم المصلحة الوطنية، والتي لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية هامة، فإن للحصار الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا عواقب وخيمة، خاصة للأسباب التالية:

- استحالة الحصول على التكنولوجيا المتطورة المتاحة للشركات الأمريكية.
- استحالة وصول الشركات التي لها مقر في كوبا، سواء المختلطة منها أو الممولة برؤوس أموال أجنبية، إلى الأسواق الأمريكية لاستيراد وسائل الإنتاج وللتصدير.
- استحالة الحصول على تمويل مضمون من المصارف الأمريكية لأغراض مشاريع الاستثمار المباشر الأجنبي في كوبا.
- تتسبب الجزاءات المفروضة على الشركات الأجنبية والضغوط التي تخضع لها في إعاقة إقامة العلاقات التجارية مع كوبا، وهي دليل على طبيعة الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

ويشير التقرير عن الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٩، الذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى أن الولايات المتحدة لا تزال تحتل مكان الصدارة كمقصد ومصدر للاستثمارات المباشرة الأجنبية.

وعلى الرغم من الأزمة العالمية، ازدادت الاستثمارات المباشرة الأجنبية الواردة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٨، فبلغت ١٤٤ بليون دولار. ويتفاوت الوضع من منطقة إلى أخرى: فقد ارتفعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة ٢٩ في المائة في أمريكا الجنوبية، غير أنها انخفضت بنسبة ٦ في المائة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وهي منطقة دون إقليمية تضررت بصورة مباشرة من التباطؤ الاقتصادي الذي حصل في الولايات المتحدة.

ولتقدير تدفقات الاستثمارات التي يمكن أن تتلقاها كوبا في غياب الحصار، تم تحليل معطيات الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ بدءا بدراسة التدفقات الكلية للاستثمارات التي تلقتها بعض البلدان في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في مختلف قطاعات اقتصادها، وكذلك التدفقات الواردة من الولايات المتحدة. وتم التوصل بذلك إلى توليفة للاستثمارات التي تلقتها البلدان التي يُقارن اقتصادها باقتصاد كوبا ولها سمات جغرافية ومناخية واجتماعية - ثقافية مشابهة، سواء أكانت بلدانا نامية أو ذات مستوى إنمائي متوسط.

ومن بين بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي لها سمات مماثلة لسمات كوبا، اختيرت الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وهندوراس، ومن ضمن البلدان التي تُعتبر، مثل كوبا، بلدانا ذات مستوى إنمائي متوسط حسب تصنيف رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل، تم اختيار أورغواي وبيرو وكولومبيا.

ويورد الجدول التالي مجموع ما تلقته تلك البلدان من تدفقات الاستثمارات الأجنبية والواردة من الولايات المتحدة في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨.

| البلد | مجموع تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الواردة (بملايين الدولارات) (١) | مجموع تدفقات رؤوس الأموال القادمة من الولايات المتحدة (بملايين الدولارات) (٢) | النسبة المئوية للاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة (١/٢) |
|---|---|---|---|
| أوروغواي | ٢ ٠٨٧ | ٧٨٥ | ٣٨ |
| بيرو | ٦ ١٠٧ | ٩٤٧ | ١٦ |
| الجمهورية الدومينيكية | ٨ ٧٥٠ | ٣ ٥٩٤ | ٨ ٧٥٠ |
| كوستاريكا | ٦ ٩٠٢ | ٩٤٨ | ٥٧ |
| كولومبيا | ٢٥ ٨٣٩ | ٦ ٤٦٥ | ٢٥ |
| هندوراس | ٤ ٠٥٧ | ١ ٧٥٢ | ٤٣ |

المصدر: الاستعراض الإقليمي العام للاستثمار المباشر الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٢٠٠٨.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكننا أن نعتبر أن كوبا كانت ستتلقى من الولايات المتحدة تدفقات استثمارية مباشرة أجنبية تكافئ ما تلقته البلدان المشمولة بهذه الدراسة.

ونظرا لأن الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد من الولايات المتحدة يشكل في المتوسط ٣٧ في المائة من مجموع الاستثمارات التي تلقتها البلدان الستة المشمولة، فقد كان بإمكان كوبا أن تتلقى خلال الفترة المشمولة بالدراسة، لولا الحصار، حوالي ٢,٢٥١ مليون دولار.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار فقط البلدان التي صنفتها رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل ضمن البلدان ذات المستوى الإنمائي المتوسط، يتبين أن كوبا كانت ستتلقى حوالي ٢٦ في المائة من تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، أي ١,٦٠٢ مليون دولار.

وإذا أخذنا في الاعتبار فقط بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي لها سمات مماثلة لسمات كوبا فإن هذه النسبة تبلغ ٤٧ في المائة من التدفقات الواردة، أي ٢,٩ بليون دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨.

أما في القطاع النفطي، فإن الشركات الأمريكية التي تملك تكنولوجيا متطورة للاستكشاف في أعالي البحار، مثل EXXON MOBIL (التي تحتل المرتبة الثانية على قائمة فورتشن لأكبر ٥٠٠ شركة في العالم (Fortune 500))، و CHEVRON (المرتبة السادسة)، و CONOCO PHILLIPS (المرتبة العاشرة)، و VALERO ENERGY Corporation (المرتبة التاسعة والأربعون)، و Marathon Oil (المرتبة الثامنة بعد المائة)، تجد نفسها عاجزة عن الاستثمار في الجزيرة بسبب قانون هيلمز – بيرتون.

وتظل السياحة إحدى المحركات الرئيسية للاقتصاد الكوبي. ولذلك ينبغي أن يُسمح لها بمواصلة نموها، وينبغي تحقيقا لذلك أن يتمكن المستثمرون الخارجيون من الاستثمار في الهياكل الأساسية للفنادق وغيرها، وفي بناء جملة مرافق منها ملاعب الغولف. بيد أن الشركات الأمريكية العاملة في قطاع الفنادق مستبعدة من هذا المجال رغم ما تقوم به من استثمارات كبيرة في منطقة البحر الكاريبي.

وتشكل ملاعب الغولف مثالا جيدا على هذه الحالة. فلعبة الغولف يمارسها أكثر من ٨١ مليون شخص في العالم. ويفيد الاتحاد الدولي للمسافرين المتخصصين في لعبة الغولف بأن هؤلاء الأشخاص يمارسون اللعبة في المتوسط ٦,٣ مرات في الشهر. وتضم الولايات المتحدة أكبر عدد من هواة الغولف، حيث يبلغ عددهم ٢٩ مليونا، وأكبر عدد من ملاعب الغولف. ولكن بسبب الحصار لا يجوز لأي شركة أمريكية أن تستثمر في هذا المجال في كوبا

وفيما يتعلق بقطاع الفنادق، لا توجد أي سلسلة فنادق أمريكية ضمن سلاسل الفنادق الدولية الـ ١٤ العاملة في كوبا، فالجزيرة محرومة من فنادق مثل شيراتون وهيلتون وماريوت وهولداي – إن التي لها حضور في منطقة البحر الكاريبي، وجميعها تقريبا من بين أفضل عشر مجموعات فندقية في العالم.

وفي مجال الصناعات الزراعية – الغذائية، تستورد كوبا من الولايات المتحدة كمية كبيرة من المنتجات كل عام. وكان بالإمكان، ما لم يكن الحصار قائما، إنشاء شركات ذات رؤوس أموال مختلطة لتطوير إنتاج عدد من هذه المنتجات في كوبا، إلى جانب الأنشطة اللوجستية المتعلقة بالتموين والزراعة ومعالجة المحاصيل والتوزيع، مما سيوفر عدة امتيازات، منها الاستعاضة عن المنتجات المستوردة بمنتجات محلية، وإحياء الصناعات الغذائية، وتوفير فرص عمل جديدة.

## ٣-٣ الآثار المترتبة على القطاع المالي والمصرفي

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمادت حكومة الولايات المتحدة في إخضاع القطاع المصرفي والمالي لسياسة عدائية وعازلة تجلت في استحالة الحصول على تمويل خارجي، ووضع العراقيل أمام تنفيذ كل العمليات المالية، وتعثر المفاوضات التجارية والمالية أو إلغائها، حتى في مراحلها النهائية.

ويقلل الحصار في كل سنة من فرص الاستعانة بمصارف شريكة مما يُعقد العمليات، وإضافة إلى العقبات المعروفة المتصلة باستخدام الدولار كعملة للدفع، وهذا ما اضطر النظام المالي والمصرفي إلى دراسة سبل جديدة أو بدائل لمواصلة المعاملات المالية مع مصارف أجنبية.

وخلال الفترة قيد التقرير، عانت المصارف والمؤسسات المالية الكوبية من الآثار العامة التالية:

- تكبد تكاليف إضافية ناجمة عن الاضطرار إلى الدفع بعملات مختلفة، رغم كون العقود المبرمة تقتضي الدفع بالدولار، مما يعرضها لتقلبات أسعار الصرف ويكبدها مصاريف إضافية بسبب ما يتعين عليها القيام به من عمليات مزدوجة لصرف العملات.
- استحالة فتح حسابات بالفرنك السويسري في بعض المصارف السويسرية الرئيسية.
- ضرورة المحافظة على أرصدة دنيا في الحسابات الكوبية في الخارج نتيجة لمخاطر الحصار.

- استحالة الدفع لحاملي خطابات الاعتماد في الأماكن التي يقيمون فيها، مما يوجب المرور عبر مصارف في مناطق أخرى وتحمل الزيادة في التكاليف نتيجة لذلك.
- إجراء عمليات تجارية أو مالية بشروط مجحفة بسبب استحالة إيجاد عدد كاف من الشركاء المستعدين للتفاوض مع كوبا.
- دفع ضمان نسبته ١٠٠ في المائة لتثبيت خطابات الاعتماد غير الممولة، مما يستلزم تجميد الأموال بمجرد إصدار الخطاب.
- استحالة إجراء تحويلات فردية (العمال الأجانب، وطلاب أمريكا اللاتينية، والطلاب الكوبيون في أمريكا الوسطى والجنوبية) بسبب النفوذ القوي الذي تمارسه الولايات المتحدة على مصارف المنطقة.
- الضغوط التي تتعرض لها إدارة الائتمانات الخارجية، مما يسبب زيادة في التكلفة المالية للعمليات ويجبر المصارف الكوبية، عندما تقوم بعمليات تمويل بالاشتراك مع المصارف الأجنبية، على إنشاء آليات لمواجهة القيود الناجمة عن الحصار والتصنيف الائتماني لكوبا، الذي تحدده وكالات تصنيف تخدم مصالح الولايات المتحدة.
- استحالة وصول المصارف الكوبية إلى مواقع المعلومات المالية المتخصصة، مثل موقع Reuters الذي يُعتبر من أكثر موارد المعلومات اكتمالاً. وعلى الرغم من لجوء كوبا إلى حلول بديلة فإن هذا الوضع يؤثر على خدمات المعلومات وتحليل الأسواق التي يوفرها أحد المصارف الكوبية، وهي خدمات يعتمد عليها عدد كبير من الزبائن بصورة منتظمة.

### ٣-٤ المادة ٢١١ من القانون الأمريكي لعام ١٩٩٩ (القانون الجامع الموحد للاعتمادات الإضافية الطارئة (*Omnibus Consolidated and Emergency Supplemental Appropriations Act*))، والاعتداءات الجديدة المرتكبة في مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية

في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أذنت القاضية الفدرالية لمقاطعة ولمنغتون بولاية ديلاوير لشركة Bacardi بتسويق مشروب الروم الذي يحمل العلامة التجارية Havana Club في الولايات المتحدة. وكان المكتب الأمريكي للبراءات قد رفض في آب/أغسطس ٢٠٠٦، بموجب المادة ٢١١ من القانون المشار إليه أعلاه تجديد إيداع هذه العلامة التجارية من طرف المالكة الأصلية للعلامة، وهي المؤسسة الكوبية – الفرنسية Havana Club

Internacional . وكانت الشركة الفرنسية Pernod Ricard قد أعلنت أنها ستطعن في هذا القرار أمام محكمة الاستئناف الفدرالية للدائرة الثالثة.

والهدف من المادة ٢١١، التي اعتمدها كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ كجزء من القانون الجامع الموحد للاعتمادات الإضافية الطارئة لنفس العام، هو منع إيداع بعض العلامات التجارية ذات السمعة الدولية مثل Havana Club (أو تجديد إيداعها)، بهدف الاستيلاء عليها.

وفي عام ٢٠١٠، تكون قد مضت ثمانية أعوام على تأكيد هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بأن المادة ٢١١ تشكل انتهاكا للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وفي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، بشأن المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأَولى بالرعاية، وطلبت إلى حكومة الولايات المتحدة الامتثال لهذا الاتفاق عن طريق تعديل هذه المادة.

غير أن الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الحين لم تتخذ أي إجراء للامتثال لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ولا لقرارات هيئة تسوية النزاعات. واقتصرت على تكرار القول بأنها تعمل بالتعاون مع الكونغرس على تنفيذ التوصيات وقرارات الهيئة.

ويؤكد عددٌ كبير من الأعضاء الهامين في منظمة التجارة العالمية كل شهر، في هيئة تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية ما يساورهم من قلق عميق إزاء تمادي الولايات المتحدة في عدم احترام التزاماتها، وما لذلك من عواقب مباشرة على النظامين المتعددي الأطراف للتجارة وحماية الملكية الفكرية.

والإذن لشركة Bacardi بتسويق شراب الروم تحت علامة Havana Club التجارية، وهي علامة تجارية مشهورة تشير إلى أصل الكوبي، هو بمثابة تشجيع لأسوأ الممارسات المجحفة في التجارة الدولية.

ومن ناحية أخرى، فقد ظهرت في عام ٢٠٠٩ حالة جديدة يمكن أن تنجم عنها مخاطر جديدة في سياق الحصار والعداوة السياسية السائدة، وذلك في إطار دعاوى مرفوعة ضد دولة كوبا أمام المحاكم في الولايات المتحدة، يسعى بعض أصحاب المطالبات إلى الحصول على علامات تجارية وبراءات اختراع كوبية كتعويضات.

ولا يمكن حتى الآن تقييم ما لهذا الأمر من آثار محتملة على الشركات الكوبية صاحبة العلامات التجارية والبراءات في الولايات المتحدة، باستثناء أثره المثبط لهم في العلاقات التجارية المحتملة.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أعلن المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية تحويل ٤٤ علامة تجارية و ٥٨ براءة اختراع تابعة لكيانات كوبية إلى نيلو خيريس. وإحدى هذه البراءات لم يرد ذكر لها في المطالبة المقدمة إلى المحاكم الفدرالية، بل و لم تكن قد منحت بعدُ وقت تقديم الطلب.

وقد سمح تدقيق دوري أُجري في الموقع الشبكي للمكتب المذكور في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بالتحقق من أن براءات الكيانات الكوبية التالية: مركز علم المناعيات الجزيئي ((Centro de Inmunología Molecular (CIM))، والمركز الوطني للأبحاث العلمية ((Centro Nacional de Investigaciones Cientificas (CNIC))، ومختبرات دالمر (DALMER)، ما زالت مسجلة باسم نيلو خيريس.

ومن المقرر، ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠١٠، أن تبت المحاكم الفدرالية للمقاطعة الشرقية من ولاية فرجينيا، وواشنطن العاصمة، ومقاطعة جنوب فلوريدا، في شأن مطالبات التعويض السخيفة التي قدمها ضد كوبا أقارب المرتزق الأمريكي روبرت أوتيس فولر، ونيلو خيريس الكوبي – الأمريكي، الذين اعترفت المحاكم بحقهم في الحصول على تعويضات تبلغ قيمتها عدة مئات من ملايين الدولارات، في إطار إجراءات قانونية يشوبها التلاعب السياسي من جانب عناصر معادية لكوبا معظمها مقيم في ولاية فلوريدا.

ويسعى مقدمو المطالبات، إذ لم يتمكنوا من تلبية مطالبهم باستخدام الأموال الكوبية المجمدة في الولايات المتحدة والتي استُنفدت نتيجة سلسلة طويلة من القرارات القضائية التعسفية في حق كوبا، إلى تحقيق أهدافهم عن طريق التسليم غير الشرعي للعلامات التجارية والبراءات الكوبية المودعة طبق الأصول في الولايات المتحدة.

وإذا بتت المحاكم الفدرالية المعروض عليها الأمر لصالح مقدمي المطالبات فإن ذلك سيشكل سابقة سلبية جدا بالنسبة لمستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وسيشكل ذلك أيضا انتهاكاً خطيرا للالتزامات الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الملكية الفكرية.

وتخضع الولايات المتحدة لالتزامات تفرضها عليها الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الملكية الفكرية، وعلى الأخص اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية البلدان الأمريكية لحماية العلامات التجارية والأسماء التجارية، واتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية الذي وضعته منظمة التجارة العالمية، وهي صكوك تُلزم الولايات المتحدة، بوصفها دولة طرفا فيها، بحماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركات والمؤسسات من جميع البلدان، بما فيها كوبا.

ويمنح القانون الأمريكي سلطة تقديرية كاملة لحكومة الولايات المتحدة للتدخل في الإجراءات القضائية من هذا النوع التي تؤثر على مصالحها الوطنية.

وقد أضفت حكومة الولايات المتحدة في مناسبات عديدة الصفة الشرعية على موقف عناصر معادية لكوبا، من أجل تلبية مطالباتها بالحصول على تعويضات على حساب الممتلكات والأصول الكوبية الموجودة في البلد. وتكفي الإشارة، في هذا الصدد، إلى نهب أكثر من ١٧٠ مليون دولار من الأموال الكوبية المجمدة في حسابات في المصارف الأمريكية، لإرضاء أسر أعضاء منظمات إرهابية ومعتدين ومرتزقة يعملون لحساب حكومة الولايات المتحدة.

وبالمقابل، توجد حاليا أكثر من ٠٠٠ ٥ براءة اختراع وعلامة تجارية أمريكية مودعة في كوبا ومصونة بفضل ما تلتزم به الحكومة الكوبية من تقاليد عريقة بموجب القانون الدولي تملي عليها الالتزام باحترام الملكية الفكرية. ونجد من بين مالكي هذه العلامات التجارية وبراءات الاختراع شركات مثل Mars Incorporated، Procter and Gamble، و 3M، و Merc & Co، وWyeth، و Pfizer، و E.R. Squibb and Sons، و Bayer، و Warner-Lambert و G.D. Searle، والكثير من كبريات الشركات الأمريكية الأخرى.

وهذه المحاولة للاستيلاء على العلامات التجارية وبراءات الاختراع التابعة لشركات كوبية من شأنها تقويض الاتفاقات الدولية المتعلقة بالعلامات التجارية وبراءات الاختراع، وتترتب عليها عواقب خطيرة بالنسبة للتجارة الدولية. وقوة العلامة التجارية، وهي الملكية الفكرية الوحيدة التي يمكن أن تستمر صلاحيتها إلى أجل غير مسمى، هي من الأمور المعروفة جيدا.

والولايات المتحدة ملزمة بمقتضى القانون الدولي بالعمل على كفالة توافق قوانينها وأنظمتها وإجراءاتها القضائية والإدارية مع الالتزامات التي تعهدت بها في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية و الاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها في مجال العلامات التجارية وبراءات الاختراع.

# الفصل الرابع

# الآثار المترتبة على الحصار في قطاعات الاقتصاد الكوبي الأخرى

لقد أضر الحصار أيضا بالصناعة الخفيفة الكوبية، معرقلا بذلك تحقيق التقدم في سد الاحتياجات الحيوية للسكان. وتقدر الخسائر خلال الفترة قيد الاستعراض بمبلغ ٠٠٠ ٨٩١ ١٢ دولار، نظرا للتكاليف الإضافية لاستيراد المنتجات من أسواق أبعد، وزيادة تكاليف النقل والتأمين، بالإضافة إلى التكاليف الإضافية الناجمة عن تجميد المخزونات.

ولم تتمكن شركة Unión Suchel من شراء المواد الخام من سوق الولايات المتحدة لتصنيع منتجات مثل الصابون والمنظفات والمراهم، مما أدى إلى تكبد نفقات إضافية قدرها ٦٠٠ ٧١٦ ٦ دولار. وكان بالإمكان إنتاج ٣٤٨ ٧ طنا من الصابون بهذا المبلغ، أي ٥٨,٧ مليون قطعة صابون، لاستهلاك السكان.

واضطرت شركة Unión Poligráfica إلى شراء مدخلاتها من الأسواق الآسيوية، ونشأت عن ذلك تكاليف إضافية قدرها ٠٠ ٩٩٩ ١ دولار. وكان يمكن تصنيع ١٦,٧ مليون دفتر مدرسي من نوعية جيدة بهذا المبلغ، أي ١٨ في المائة من احتياجات البلد في سنة دراسية واحدة.

ولم يُفلت قطاع النقل من الآثار السلبية للحصار.

والمهمة الرئيسية لشركة .Aries S.A هي تنظيم وصول سفن الرحلات والمسافرين على متنها إلى كوبا. ويُقدر بأن الشركة قادرة على استقبال ما يصل إلى ١,٢ مليون مسافر و ٠٩٢ ١ من سفن الرحلات في السنة. وكان ذلك سيدر على بلدنا، لولا الحصار، ربحا سنويا قدره ٤٤٢ ٣٠٠ ١٢٥ دولارا، وفقا للمؤشرات التي وضعها اتحاد الرحلات البحرية بين فلوريدا ومنطقة البحر الكاريبي (Florida-Caribbean Cruise Association).

أما شركة Navegación Caribe فقد اضطرت، بسبب إغلاق السوق الأمريكية أمامها، إلى التحول إلى أسواق أوروبية لشراء قطع الغيار وغيرها من المواد الضرورية لسفنها؛ وتكبدت بسبب ما نجم عن ذلك من زيادة في تكلفة النقل في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠، تكاليف إضافية قدرها ٠٠٠ ٥٢٥ دولار.

وتضررت أنشطة شركة Prácticos de Puertos من التأخير والتكاليف الإضافية الناجمة عن إصلاح سفنها المخصصة لنقل الركاب. وذلك ما حدث في حالة سفينة *Rio Las Casas* التي لزم استبدال محركاتها. ونظرا لكون المحركات من صنع أمريكي فقد توجب نقلها

من الولايات المتحدة إلى بلد ثالث يقع في قارة أخرى، ومن ثم إلى كوبا، ونتجت عن ذلك زيادة لا يمكن تفاديها في رسوم النقل، أدت إلى خسارة مبلغ ٧٨٨ ١٦ دولارا.

وقد تضرر قطاع المعلوماتية والاتصالات أيضا بشكل خطير من تطبيق الحصار وبلغت الخسارة خلال الفترة قيد الاستعراض حوالي ٤٣٠ ٢٤٠ ٦١ دولارا.

وعلى الرغم من المفاوضات التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بين الدوائر البريدية الكوبية والأمريكية لكفالة انتظام الصلة بين البلدين، فإن سياسة الحصار لا تزال تحول دون وصول الرسائل والشحنات المباشرة المرسلة بالبريد، مع كل ما يترتب على ذلك من متاعب. ومن شأن زيادة حجم النقل البريدي بين البلدين أن تدر على كوبا ربحا يُقدر ١,٥ مليون دولار على الأقل.

وتكبدت الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية خسارة قدرها حوالي ٠٠٠ ٨٦٨ ٥٢ دولار خلال الفترة قيد الاستعراض، نتيجة للآثار الناجمة عن الحصار على الإنتاج والخدمات، وتكاليف النقل الإضافية، واستحالة الحصول على التكنولوجيا الأمريكية في جملة أمور. وتفرض سيطرة ومراقبة مشددان على شراء المعدات وقطع الغيار المصنعة بموجب ترخيص أمريكي والمتاحة في الأسواق الدولية، وهي ضرورية لسير أعمال شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوبا وتطورها، وتنتج عن ذلك زيادة كبيرة في أسعارها

ولا تزال شركة Cubaelectronica تعاني من عواقب الحصار. ولا يزال يُمنع بانتظام الدخول إلى عدد كبير من المواقع والخدمات على الإنترنت، مهما تكن طبيعة الموقع المعني. فكوبا محرومة من الحصول على بعض الخدمات المتاحة مجانا على الشبكة. وذلك هو الحال بالنسبة للموقع الأرجنتيني www.vivalinux.com.ar الذي يقدم برمجيات مجانية لا يستغني عنها أي مبرمج. ويُحظر على كوبا استيراد حواسيب يُنتجها أكبر صانعي الحواسب في العالم، مثل Intel و Hewlett-Packard و IBM و Macintosh. ويتعين على بلدنا دفع تكلفة إضافية تبلغ ٣٠ في المائة من القيمة الشرائية الحقيقية لهذه المنتجات.

وقد تضررت الشركة الوطنية الكوبية للبرمجيات (DESOFT S.A) بشدة من الحصار. وانقطعت علاقات العمل التي كانت تربطها بالشركة الكوستاريكية Móvil Multimedia والشركة الإسبانية Oesía بسبب تخوف الشركتين من التعرض لغرامات أو لإجراءات انتقامية إذا تاجرتا مع كوبا، مما أدى إلى عرقلة المشاريع وسبب خسائر اقتصادية.

ولا يزال ميدان العلم والتكنولوجيا، الضروري لتنمية أي بلد، يعاني من الحصار.

وقد حاولت الشركة المتخصصة للاستيراد والتصدير والتوزيع في مجال العلم والتكنولوجيا (EMISICT)، بالنيابة عن معهد السيبرنطيقا للرياضيات والفيزياء (ICIMAF) ومركز التطبيقات التكنولوجية والتنمية النووية (CEADEN)، شراء مكونات إلكترونية من شركة Farnell، وهي واحدة من أكبر شركات توزيع المنتجات الالكترونية والكهربائية، فرفضت هذه الشركة، التي هي جزء من مجموعة Premier Farnell، الموزعة الأولى للمكونات الإلكترونية في الولايات المتحدة، ولها فروع في أكثر من ٤٠ بلدا، بيع مكوناتها من صنع أمريكي. ولهذا السبب تأخر معهد السيبرنطيقا ومركز التطبيقات التكنولوجية في إنتاج المواد الطبية المخصصة للنظام الصحي الوطني وللتصدير، واضطرا للبحث عن حلول أخرى.

يضطلع مركز الإدارة البيئية في كاماغوي بمهمة جمع وتطبيق ونشر المعارف العلمية والتقنية المستخدمة في إدارة البيئة، وذلك بواسطة تنفيذ المشاريع البحثية وتوفير الخدمات العلمية ذات القيمة المضافة العالية والمنتجات المتخصصة التي توظّف التكنولوجيا النووية أو المتقدمة؛ ويواجه المركز صعوبات جمة في نشر نتائج بحوثه العلمية في الصحائف المرموقة التي تصدر في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة.

وفي قطاع السياحة، أسفر الحصار عن خسائر بمبلغ ٠٠٠ ٩٠٠ ١٠٨ ١ دولار في عام ٢٠٠٩.

وتتوزع هذه الخسائر كما يلي: مبلغ ١,٠٣ بليون دولار بسبب منع المواطنين الأمريكيين من زيارة كوبا؛ ومبلغ ١١,٥ مليون دولار بسبب منع اليخوت والمراكب الشراعية الأمريكية من الرسو في الموانئ الكوبية؛ ومبلغ ٢٧,٤ مليون دولار من التكاليف الزائدة في وسائل النقل والأسعار والضرائب وأسعار الفائدة المرتفعة وتكدس المخزونات وتجميد الموارد المالية، ولا سيما في حالة سلسلة محلات Caracol وشركة ITH للاستيراد والتوزيع؛ و ٤٠ مليون دولار من الخسائر الناجمة عن القيود المفروضة على التجارة الإلكترونية والخدمات الأخرى المقدمة عبر شبكة الإنترنت.

وسجل قطاع السياحة الكوبية في عام ٢٠٠٩ عجزا قدره ١,٠٣ بليون دولار يُعزى إلى منع المواطنين الأمريكيين من السفر إلى كوبا، وذلك على أساس أن ١٥ في المائة من السياح الأمريكيين الذين يتوجهون إلى منطقة البحر الكاريبي كانوا سيزورون كوبا لو لم يكونوا ممنوعين من ذلك.

ووفقا للإحصاءات التي نشرتها منظمة السياحة الكاريبية في أواخر آذار/مارس ٢٠١٠، يمكن أن نفترض أن عدد السياح الأمريكيين الذين كانوا سيتوجهون إلى كوبا، في حالة انعدام الحظر المفروض على زيارتها، كان سينخفض أيضا بنسبة ٨ في المائة نتيجة

للأزمة، كما هو الحال بالنسبة للوجهات الأخرى في المنطقة. وبالتالي، تشير التقديرات إلى أن كوبا كانت ستستقبل حوالـــي ٠٠٠ ٥٨٥ ١ سائح من الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩.

وعلاوة على ذلك، فإن الفنادق الكوبية لا تستطيع استخدام سوى نظام واحد من نظم التوزيع العالمية الكبرى، وهو نظام Amadeus، لأن النظم الثلاثة الأخرى هي شركات أمريكية (Sabre و Galileo و Worldspan). ويفضل الوسطاء الآخرون الذين يقدمون هذا النوع من الخدمات عدم التعامل مع الشركات السياحية الكوبية خوفا من تكبد غرامات وتعريض مبيعاتهم في الولايات المتحدة للخطر.

وفي قطاع الطيران المدني، تقدر الخسائر الناجمة عن الحصار في الفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بمبلغ ٢١٠ ٨٣٠ ٢٦٥ دولارات.

وتمارس الولايات المتحدة سيطرة احتكارية على جميع أنشطة بناء الطائرات التجارية وإنتاج الأجزاء وقطع الغيار والتكنولوجيات المصمّمة للطائرات والمطارات، وتصنيع معدات صيانة الطائرات. وتملك أيضا نصيبا لا يستهان به في إنتاج ورأس مال اتحادات أخرى في قطاع الطيران التجاري، وخصوصا في أوروبا، بحيث لا تعجز شركات الطيران الكوبية عن شراء الطائرات والمعدات والقطع التي تنتجها صناعة الطيران الأمريكية فحسب، وإنما أيضا تلك التي تنتجها صناعات أخرى مثل الصناعة الأوروبية. فتضطر كوبا للّجوء إلى تأجير طائرات أقل فعالية في ظل ظروف غير طبيعية ومجحفة.

وتقوم شركات طيران أمريكية مختلفة مثل Miami Air و American Eagles و Gulf Stream و Sky King وغيرها بإجراء رحلات جوية منتظمة من كوبا وإليها على الخطوط الجوية التي تربط ميامي ولوس أنجليس ونيويورك بمختلف المطارات الكوبية. وبالرغم من أن الدولة الكوبية توفر لهذه الشركات جميع التسهيلات اللازمة لهذا الغرض، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تسمح للشركات الجوية الكوبية بإجراء رحلات إلى الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، في حين تعبُر المئات من رحلات شركات الطيران الأمريكية يوميا المجال الجوي لكوبا في طريقها إلى أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، فإن الطائرات الكوبية، وبسبب القيود المفروضة على الخطوط الرابطة بين كندا والمنطقتين الوسطى والشرقية من كوبا (كايو كوكو وسييغو دي أفيلا وكاماغوي وهولغوين وسانتياغو دي كوبا) والتي تمنعها من التحليق فوق الأراضي الأمريكية، تضطر لسلك مسارات غير مباشرة، والتحليق ليلا وبسرعة تتجاوز السرعة الموصى بها من أجل التكيّف مع ساعات إغلاق المطارات الكندية. ويترتب على ذلك زيادة استهلاك الوقود وإطالة فترة الرحلات بمدة

١٤ إلى ٤٧ دقيقة، حسب الوجهة المقصودة في كوبا، مما يؤثر في كفاءة الرحلات الجوية وقدرتها التنافسية.

وتعاني الشركات الكوبية لخدمات النقل الجوي بدورها من نقص في الأرباح بسبب عجزها عن توفير خدمات شتى من قبيل تولي مسؤولية الركاب والشحن والأمتعة، وتقديم خدمات المطاعم على متن الطائرات، وبيع الوقود وغير ذلك من الخدمات اللازمة للملاحة الجوية، وتحصيل الضرائب المتعلقة باستخدام منشآت المطارات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار العدد التقديري للزوار الأمريكيين الذين كانوا سيفدون إلى كوبا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن الخسارة تصل إلى ٦٣٨ ٤٨٤ ٢٠٥ دولاراً.

وفي قطاع الطيران المدني، كما هو الحال في جميع قطاعات الاقتصاد، يشكل الحصار العامل الرئيسي وراء زيادة التكاليف لعدة أسباب.

ففي القاعة الغربية من المحطة ٣ في مطار خوسيه مارتي الدولي في هافانا، اضطررنا لشراء نظام الأحزمة المتحركة لنقل الأمتعة من بلد أوروبي بتكلفة قدرهـــا ١٧٨ ٧٠٣ ٣ دولاراً. وبلغت تكاليف نقل هذا النظام من أوروبا ٨٥٤ ٩١ دولاراً، وحصلت الجهة الوسيطة على عمولة بمبلغ ٣٥٠ ١٧ دولاراً مقابل وساطتها في عملية الشراء؛ وتُضاف إلى كل ذلك مصاريف خبيرين أوروبيين تعيّن استقدامهما إلى كوبا لمدة ١٤ يوما لأغراض التجميع والتركيب والتشغيل.

ولو كان بإمكاننا شراء هذا النظام مباشرة من الولايات المتحدة، لأمكننا توفير ٦٢٦ ١٠٠ دولاراً في ضوء الأسعار المرجعية للمعدات ذات الجودة المماثلة أو الأعلى في السوق الأمريكية، وتحقيق تخفيضات كبرى في نفقات سفر وإقامة الخبيرين لأعمال التركيب، وتوفير نسبة ٥ في المائة المدفوعة على سبيل العمولة إلى الجهة الوسيطة.

وكان المبلغ المدّخر سيكفي لشراء حزام متحرك ثانٍ لنقل الأمتعة من أجل استبدال الحزام القديم الموجود في القاعة الشرقية من نفس المحطة، مما كان سيؤدي إلى تحسين نوعية الخدمة المقدمة إلى الركاب الوافدين إلى بلادنا عبر هذه المحطة.

وتشكل تدابير الحصار المفروضة على هذا القطاع انتهاكا لاتفاقية الطيران المدني الدولي التي وقعتها ١٩٠ دولة، من بينها الولايات المتحدة، ولا سيما المبادئ المتفق عليها لكفالة تقديم خدمات النقل الجوي الدولي على أساس تكافؤ الفرص وتشغيلها بطريقة سليمة واقتصادية، والمادة ٤٤ التي تنص على أن غايات وأهداف منظمة الطيران المدني الدولي تشمل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الدول المتعاقدة وتجنب التمييز بينها.

وفي قطاع صناعة الصلب والهندسة الميكانيكية، بلغت قيمة الأضرار الناجمة عن الحصار ٥٠٠ ٣٤٣ ٣٦ دولار بين تكاليف إضافية وخسائر، أو ما يعادل ٩,٦ في المائة من مبلغ الواردات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٠٠٠ ٦١٨ ٣٧٧ دولار).

ولو أتيح لنا هذا المبلغ، لأمكننا شراء أو إنتاج:

- ١٦٢ ١١ محركا بوقود الديزل لإصلاح الشاحنات الثقيلة الثابتة؛
- أو ٣٨٢ شاحنة رباعية الدفع لنقل البضائع؛
- أو ٩٥٣ ١ حافلة لتحسين خدمات النقل؛
- أو ٣٤٩ ١٢ مضخة بمحرك للاستخدام في برامج العمل الاجتماعي أو البرامج الزراعية؛
- أو ١٠٣ آلات لحصاد قصب السكر من أجل تحسين عمليات القطع والحصاد؛
- أو إنشاء ٠٢٨ ٣ مزرعة مساحة كل منها ٨٠٠ متر مربع لزيادة إنتاج المواد الغذائية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استخدمت شركة Hotelera لاستيراد المواد الأولية والأجزاء والمعدات والأثاث والأجهزة الطبية ٤٠ حاوية وأنفقت ٠٠٠ ١٥٦ دولار لجلب البضائع من أوروبا والصين. ولو كان بإمكانها اقتناء هذه المشتريات من الولايات المتحدة، لما كلفها نقل نفس الكمية من الحاويات سوى ٠٠٠ ٣٦ دولار، مما كان سيسفر عن وفورات بمبلغ ٠٠٠ ١٢٠ دولار، وهو مبلغ يكفي لشراء نحو ٢٥٠ من الأسرة الهيدرولية للمستشفيات أو ٢٠ جهازا للطرد المركزي من طراز Universal بسعة ٢٤ أنبوبا لمختبرات مستشفى الأورام.

ومن أجل شراء المواد الأولية اللازمة لصناعة مواد البناء من الألومنيوم المستخدمة في بناء المساكن والمراكز الاجتماعية، اضطرت المجموعة الصناعية Alcuba إلى إنفاق مبلغ إضافي قدره ٧٠٠ ٢٧٤ ١ دولار مقارنة بما كانت ستنفقه لو كان بإمكانها الوصول إلى السوق الأميركية. وهو مبلغ كان سيمكّنها من شراء ٧٠٠ طن إضافية من قضبان الألومنيوم لتشييد ٣٧٥ ٦ مترا مربعا من الهياكل، وهو ما يكفي لبناء ٢٦٥ مسكنا من ثلاث غرف، أو ثلاثة مستشفيات تستوعب ٤٠٠ سرير.

وتصل الخسائر التي تكبدتها مجموعة Acinox لصناعة الصلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ٩,٠٧ ملايين دولار، أي ما يعادل تكلفة إنتاج ٣٠٠ ٣٧ طن من قضبان حديد

التسليح، وهي كمية كانت ستكفي لبناء ٨٠٠ ٢٤ شقة في المباني الجماعية يستفيد منها ٢٠٠ ٩٩ مواطن كوبي.

أما مصنع الصلب Antillana de Acero، فلا يمكنه الحصول من المجموعة الأمريكية Emerson على قطع الغيار اللازمة لتشغيل محرك جهازه للخلط المستمر، فيضطر بالتالي لشرائها بواسطة بائعين ومصنّعين آخرين. ولو كان بإمكانه شراء هذه القطع مباشرة من الشركة المصنّعة، لكلفه ذلك ٢٠٠ ١٠ يورو، في حين أنه يدفع ٠٠٠ ٢١ دولار بسبب لجوئه إلى الجهات الوسيطة.

وطلبت المجموعة الصناعية Alcuba من شركة Alcoa Brazil موافاتها بالتكاليف المقدّرة لشراء ٤٧ ٢٢٨ ٥ طنا من قضبان الألومنيوم بقياس ٧ و ٨ بوصات، المستخدمة في ثقب القضبان المجنّبة. فكان ردها أن شركة Alcoa، باعتبارها شركة أمريكية، لا تستطيع التعامل تجاريا مع كوبا بسبب الحصار.

وتكبدت شركة إنتاج النيكل Cubaniquel خسائر تصل إلى ١٠١,٣ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وتكبدت كوبا خسائر بمبلغ ٧٥,٧ مليون دولار بسبب المنع من تصدير أي منتج أُعد كليا أو جزئيا بالنيكل الكوبي إلى الولايات المتحدة، حتى وإن تم تصنيعه في بلدان ثالثة.

وفيما يلي آثار الحصار خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- انخفاض الأسعار بنحو ٤٧٨ دولاراً للطن بسبب المخاطر القطرية، مما تسبب في خسائر بمبلغ ١٨ مليون دولار.
- زيادة في تكاليف تصدير النيكل بسبب ارتفاع تكاليف النقل والمناولة والإشراف والشحن وعمولات البيع. وقد بلغت هذه النفقات ١١ مليون دولار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان التصدير إلى الأسواق المجاورة سيحقق وفورات بمبلغ ٤,٣ مليون دولار.
- تمديد فترات السداد بمدة تتراوح بين ٣٠ و٦٠ يوما بسبب بُعد الأسواق، مما ترتب عليه ترحيل مبلغ ٥٣,٤ مليون دولار من الإيرادات إلى العام التالي.

وقد عانى قطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعي أيضا الكثير من التداعيات.

وأسفر مجرد استحالة استيراد العبوات الناسفة لحفر آبار النفط عن خسارة في الإنتاج بمقدار ٤٨٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام، أي ٢٠ مليون دولار بمتوسط سعر البيع في عام ٢٠٠٩.

وتستخدم العبوات الناسفة في عمليات الحفر لإحداث ثقب في سطح البئر من أجل الوصول إلى طبقة الإنتاج، مما يسهل تدفق النفط وضخه ويزيد من مستويات الإنتاج.

وفي عام ٢٠٠٧، تسنى الحصول على هذه العبوات من شركة Innicor Subsurface Technologies، وهي شركة كندية اشترتها لاحقا شركة أمريكية. وفي عام ٢٠٠٨، تمكنت كوبا من الحصول على عرض من شركة كندية أخرى، هي LRI Perforating Systems، غير أنها بيعت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى الشركة الأمريكية Dynamic Materials Corporation قبل أن يتسنى لها إتمام أول عقد لها مع كوبا.

وما فتئت كوبا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وحتى تاريخ هذا التقرير، تحاول عبثا الحصول على هذه المنتجات من ألمانيا وكندا والأرجنتين.

# الفصل ٥
# معارضة سياسة الإبادة الجماعية الناجمة عن الحصار المفروض على كوبا

## ٥-١ معارضة لم يسبق لها مثيل داخل الولايات المتحدة

تعززت معارضة الحصار بشكل ملحوظ داخل الولايات المتحدة نفسها.

ولا يمكن أن تُحصر في بضع صفحات تلك الأعداد الكبيرة من الإعلانات والمقالات الصادرة عن الشخصيات المدنية والعسكرية والبرلمانيين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية والجامعيين الأمريكيين الذين أقروا منذ عام مضى بفشل سياسة الحصار، وأعربوا عن دعمهم لمشاريع القوانين التي تسمح للأمريكيين بزيارة كوبا وتطبيع العلاقات الثنائية، ودعوا إلى رفع الحصار.

وفيما يلي عينة موجزة من أهم وأبلغ الإعلانات والمقالات التي طالبت برفع الحصار.

- أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ لصحيفة *Folha de São Paolo*: ''أود لو يُرفع الحظر اليوم قبل الغد. فليس هناك ما يبرر استمرار معاناة الشعب الكوبي''.
- في صحيفة نيويورك تايمز البارزة، وصف مقال افتتاحي في العدد الصادر في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بعنوان ''أوباما وكوبا ومنظمة الدول الأمريكية'' الحصار

بأنه ''مفارقة تاريخية من مخلفات الحرب الباردة يُديمها ساسة فلوريدا''، وأضاف بأن الرئيس أوباما ينبغي أن يبذل المزيد من الجهود ويمارس ضغوطه على الكونغرس لرفع الحصار.

- نشر مجلس شؤون نصف الكرة الجنوبي في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مقالا يعترف فيه بفشل سياسة الحصار ويصف التدابير التي اتخذها الرئيس أوباما بأنها غير كافية.

- نشر معهد Cato في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مقالا وصف فيه سياسة الولايات المتحدة إزاء كوبا بالسياسة الفاشلة، واقترح على كل من الكونغرس والرئيس رفع الحصار.

- أعلن جورج شولتز، وزير الخارجية خلال فترة رئاسة رونالد ريغان، للمجلة البيروفية *Caretas* في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ قائلا: ''لا يبدو لي قرار الإبقاء على الحظر المفروض على كوبا قرارا ذكيا على الإطلاق. وفي رأيي أن الأمر لا يستدعي التفاوض مع كاسترو. بل ينبغي رفع الحظر بكل بساطة''.

- نشرت منظمة العفو الدولية في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تقريرا بعنوان ''*The US embargo against Cuba: its impact on economic and social rights*'' (الحصار الأميركي المفروض على كوبا: أثره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، تدعو فيه أوباما إلى رفع الحصار وعدم تجديد العقوبات المفروضة على كوبا بموجب ''قانون الاتجار مع العدو''.

- اتخذ اتحاد العمال الأمريكي – مؤتمر المنظمات الصناعية القوي الذي يضم أكثر من ٥٠ نقابة في الولايات المتحدة، خلال مؤتمره الدستوري السادس والعشرين المعقود في الفترة من ١٣إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، قرارا يحث فيه الكونغرس، من بين أمور أخرى، على إصدار قانون يضع حدا للحصار. وأعلن الاتحاد بأن هذا الحصار ''هو أقسى حصار تفرضه الولايات المتحدة على أي بلد''.

- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، طالب حزب الخُضر الأمريكي الرئيس أوباما بإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وحاجج الخُضر في بيانهم بأن كسب بضعة أصوات إضافية في انتخابات ولاية فلوريدا هو الدافع الأساسي وراء استمرار الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية صارمة على الشعب الكوبي. ويدعو المحفل الوطني لحزب الخُضر إلى رفع هذه العقوبات على الفور ويصف هذه السياسة بأنها انتهاك لحقوق الإنسان وعقبة أمام بيع الأغذية والأدوية إلى بلد ذي سيادة لا يشكل أي تهديد للولايات المتحدة.

- نشرت صحيفة *Peoria Journal Star* في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ بيانا صادرا عن وزير الزراعة، توم فيلساك، أعرب فيه عن رغبته القوية في تطوير علاقات تجارية مع كوبا ''طالما أن ذلك يتماشى مع القيم الأميركية''. وأعرب أيضا عن أمله في رفع الحواجز التجارية بين جميع البلدان.

- أعلن الرئيس السابق بيل كلينتون، أثناء حوار له مع الصحافة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بمناسبة محاضرة ألقاها في جامعة ميامي، أن الحظر المفروض على كوبا لم ينجح وأنه يدعم شخصيا رفع القيود المفروضة على كوبا.

- نشرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، مقالا افتتاحيا بشأن سياسة أوباما تجاه أمريكا اللاتينية، ورد فيه: ''نعتقد أنه ينبغي رفع الحظر تماما''.

وفي الكونغرس الاتحادي، حظي عدد من المبادرات بدعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي، من قبيل مشروع القانون المتعلق بحرية التنقل (المقدم برعاية ١٧٨ عضوا في مجلس النواب و٣٨ عضوا في مجلس الشيوخ) والتقرير الذي نشره العضو الجمهوري عن إنديانا في مجلس الشيوخ، ريتشارد لوغار، الذي يدعو إلى تغيير السياسة المتبعة ورفع القيود المفروضة على كوبا.

ونشر الموقع الشبكي المتخصص في قضايا الطاقة Platts.com في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مقالا أكد فيه روبرت ديلون، المتحدث باسم السيدة ليزا موركوفسكي، العضوة الجمهورية عن ولاية ألاسكا في مجلس الشيوخ، بأن لجنة الطاقة قد صوتت قبل سبعة أشهر لصالح مشروع القانون S1517 الذي قدمته السيدة موركوفسكي في تموز/يوليه ٢٠٠٩. ويسمح مشروع القانون هذا بالمشاركة في التنقيب عن النفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا وكذلك بإجراء الرحلات المرتبطة بهذا النشاط إلى كوبا.

وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، قدم العضو الديمقراطي عن مينيسوتا في مجلس النواب، كولين بيترسون، الذي يرأس لجنة الزراعة في مجلس النواب، ومعه ٣٨ عضوا آخر، مشروع القانون HR4645 الرامي إلى إتاحة حرية الحركة باتجاه كوبا، وتغيير مبدأ الدفع المسبق، والسماح باللجوء إلى المؤسسات المالية الأمريكية لتيسير معاملات بيع المنتجات الزراعية.

ويحظى هذا المشروع بدعم غرفة التجارة في الولايات المتحدة ورابطات المزارعين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، بما في ذلك اتحاد المزارعين، واتحاد مزارعي

الأرز، والاتحاد الوطني لمنتجي الألبان، والاتحاد الوطني لمنتجي الذرة، والرابطة الأمريكية لفول الصويا.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن أغلبية الأمريكيين يؤيدون حرية الحركة باتجاه كوبا ورفع الحصار. ولم يسبق أبدا أن بلغ هذا الدعم هذه النسبة العالية، كما يتضح من نتائج الدراسات الاستقصائية التالية:

- في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نشرت الشبكة الإخبارية CNN نتائج دراسة استقصائية أجريت في الفترة من ٣ إلى ٥ من الشهر نفسه، كشفت عن ٦٤ في المائة من الأفراد المشاركين في الدراسة يؤيدون رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا، ويدعم ٧١ في المائة منهم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

- وفي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نشر معهد استطلاع الرأي Gallup نتائج دراسة استقصائية أجريت يومي ٢٠ و ٢١ من الشهر نفسه، تُبين أن ٥١ في المائة من الأمريكيين يدعمون رفع الحصار المفروض على كوبا وأن ٦٤ في المائة منهم يؤيدون رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا. وينتمي معظم مؤيدي هذه التوجهات السياسية إلى التيارين الديمقراطي والليبرالي.

- وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أجرت شركة Orbitz Worldwide، وهي ثاني أكبر وكالة سفر على شبكة الإنترنت، استطلاعا لرأي المواطنين الأميركيين أظهر أن ٦٧ في المائة من المشاركين في الاستطلاع مستعدون لدعم سياسة تسمح للأمريكيين بالسفر إلى كوبا، في حين يؤكد ٧٢ في المائة من المشاركين بأن ''زيادة عدد المسافرين إلى كوبا وتنمية السياحة سيكون لهما أثر إيجابي على الحياة اليومية للشعب الكوبي''.

- وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، نشرت صحيفة *Nuevo Herald* نتائج دراسة استقصائية أجريت بالاشتراك مع هيئة الإذاعة البريطانية BBC والشركة الإعلامية Harris Interactive في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ شملت ٠٥٠ ٢ أمريكيا وأظهرت في جملة أمور أن ٥٧ في المائة من المشمولين بالدراسة يعتقدون أن الشركات الأمريكية تفوّت حاليا الكثير من الفرص المتاحة في كوبا، و ٦٣ في المائة يرون أن الحكومة الكوبية ليست صديقة لواشنطن لكنها ليست من أعدائها. وعلاوة على ذلك، يرى ٧٥ في المائة ممن شملتهم الدراسة أن العلاقات مع كوبا

مهمة، في حين يعتقد ٤٤ في المائة أنه من السابق لأوانه استئناف علاقات طبيعية مع كوبا، وأعرب ٣٨ في المائة عن معارضتهم لمثل هذه العلاقات.

- وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أجرى معهد استطلاعات الرأي Insider Advantage دراسة استقصائية لحساب شركة Cuba Business Bureau شارك فيها ٤٠١ من الأمريكيين من مختلف أنحاء البلد. وكشفت هذه الدراسة عن ٥٨ في المائة من المشاركين يؤيدون استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وأن ٦١ في المائة يؤيدون منح الأمريكيين حرية السفر إلى كوبا، و ٥٧ في المائة يدعمون استئناف العلاقات التجارية بين الشركات الأمريكية وكوبا.

## ٥-٢ المعارضة الدولية

يقدم المجتمع الدولي دعما متناميا ومذهلاً لكوبا في مواجهة الحصار.

ويرتفع العديد من الأصوات في العالم لوضع حد لهذه السياسة اللاإنسانية. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تضاعفت النداءات التي تدعو إلى رفع الحصار فورا وبدون شروط.

وسنشير خاصة إلى النداءات التالية:

- من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أثناء مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز الذي عُقد في شرم الشيخ، مصر، اعتمد رؤساء الدول والحكومات إعلانا خاصا بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، أعربوا فيه عن ''انشغالهم إزاء مواصلة هذه السياسة الأحادية الطويلة الأمد التي لديها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية رغم رفض أغلبية الدول لها'' وطلبوا إنهاء هذا الحصار فورا.
- من ٢٢ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أثناء مؤتمر القمة الثاني بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، أصدر رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية والاتحاد الأفريقي، المجتمعون في جزيرة مارغاريتا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، بيان تضامن مع كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، بما في ذلك قانون هيلمز - بيرتون، وأكدوا فيه مجددا رفضهم القاطع للحصار ولتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي مثل قانون هيلمز - بيرتون، وحثوا حكومة الولايات المتحدة على إنهاء هذا الحصار.
- في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خلال مؤتمر القمة السابع لبلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، الذي عُقد في كوتشابامبا، دولة

بوليفيا المتعددة القوميات، أعرب رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في التحالف عن رفضهم القاطع للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وأكدوا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الجمهورية الكوبية يجب أن يُرفع دون شروط، وبشكل أحادي وفوري.

- في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وللمرة الثامنة عشرة على التوالي منذ سنة ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء فيها، أي ١٨٧ صوتا مؤيداً، القرار ٦/٦٤ المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا''. وحصل هذا القرار على أكبر عدد من الأصوات المؤيدة حصل عليها قرار في إطار هذا البند في الجمعية العامة. وكررت الجمعية العامة مجددا وبشكل حاسم نداءها لإنهاء هذه السياسة غير القانونية والمتسببة في إبادة جماعية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على شعب كوبا.

- في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، في البيان النهائي الصادر عن مؤتمر القمة الثامن للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية بين الشعوب، الذي عقد في هافانا، أكد رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء مرة أخرى، معارضتهم القطعية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ خمسة عقود، وطالبوا بوضع حد للحصار على الفور وأكدوا مجددا تضامنهم التام مع شعب كوبا وحكومتها.

- في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أثناء مؤتمر قمة الوحدة الذي جمع بين مؤتمر القمة الحادي والعشرين لمجموعة ريو ومؤتمر القمة الثاني لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التكامل والتنمية، اعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجتمعون في ريفييرا مايا، المكسيك، إعلانا بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا أكدوا فيه رفضهم القطعي لتطبيق قوانين وتدابير منافية للقانون الدولي مثل قانون هيلمز – بيرتون وطالبوا حكومة الولايات المتحدة برفع هذا الحصار.

- في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠، خلال مؤتمر القمة السادس لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي، المعقود في مدريد، اعتمد رؤساء دول وحكومات بلدان المنطقتين البيان الختامي التالي:

”نحن نرفض بحزم كافة التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتخالف القانون الدولي وقواعد التبادل الحر المقبولة من الجميع. ونحن نعتبر أن هذا النوع من الممارسات يشكل تهديدا خطيرا لتعددية الأطراف. وبناء على ذلك، وعملا بقرار الجمعية العامة ٦/٦٤، نؤكد مرة أخرى مواقفنا المعروفة بشأن تطبيق الأحكام التي تتجاوز الحدود الإقليمية والمنصوص عليها في قانون هيلمز – بيرتون.“

**الاستنتاجات**

لا يزال الحصار المفروض على كوبا قائما كما هو. ولا تزال المجموعة المعقدة من القوانين واللوائح التي تستند إليها هذه السياسة سارية المفعول. والحصار المفروض على كوبا هو أطول حصار فرضته الولايات المتحدة على أي بلد في تاريخها وأكثرها وحشية. ومع أن هذا الحصار فُرض رسميا سنة ١٩٦٢، إلا أنه في الواقع مستمر منذ الانتصار الذي حققته الثورة الكوبية عام ١٩٥٩.

ويمثل هذا الحصار انتهاكا للقانون الدولي. وهو يتعارض مع المقاصد والمبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة. وينتهك حق دولة ذات سيادة في العيش بسلام وفي التنمية والأمن. وهو يشكل، من حيث جوهره وأغراضه، عملا انفراديا عدوانيا وتهديدا دائما لاستقرار البلد. ويشكل انتهاكا صارخا وجسيما ومنهجيا لحقوق الإنسان لشعب بأسره. كما أنه ينتهك الحقوق الدستورية للشعب الأمريكي إذ يقيد حريته في السفر إلى كوبا. وينتهك علاوة على ذلك الحقوق السيادية لدول عديدة أخرى بحكم تجاوزه للحدود الإقليمية.

وقد تجاوزت قيمة الضرر الاقتصادي المباشر الذي تكبده الشعب الكوبي بسبب تطبيق هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغ ١٠٠ ١٥٤ مليون دولار بالأسعار الجارية ورغم التحفظ الكبير في التقديرات.

وقد يصل هذا المبلغ إلى ٥٣٣ ٢٣٩ مليون دولار لو حُسب استنادا إلى تضخم أسعار التجزئة في الولايات المتحدة باستخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الصادر عن مكتب الإحصاءات التابع لوزارة العمل في الولايات المتحدة.

ولو أخذنا في الحسبان أن قيمة الدولار، مقارنة بسعر الذهب في الأسواق المالية الدولية، تراجعت بأكثر من ٣٠ مرة بين عام ١٩٦١، عندما تم تحديد سعر أوقية الذهب بـ ٣٥ دولارا، ونهاية سنة ٢٠٠٩، حيث تجاوز سعر الأوقية ٠٠٠ ١ دولار، لبلغت القيمة الإجمالية للضرر الذي تكبده الاقتصاد الكوبي ٣٦٣ ٧٥١ مليون دولار(٥).

ولا يزال الحصار يجسّد سياسة عبثية وغير قانونية ولا يمكن تبريرها أخلاقيا، وهي لم تنجح ولن تنجح في جعل الشعب الكوبي يتراجع عن القرار الوطني الذي اتخذه بالحفاظ على سيادته واستقلاله وحقه في تقرير المصير؛ إلا أنه يتسبب في حرمان ومعاناة الشعب الكوبي، كما أنه يحد من تنمية البلد ويؤخرها ويلحق أضراراً جسيمة باقتصاده. ويشكل الحصار في الواقع العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية لكوبا.

ولدى رئيس الولايات المتحدة الصلاحيات الكافية التي تخوله التخفيف من حدة الحصار المفروض على كوبا إلى حد كبير دون اللجوء إلى الكونغرس، ولكنه يفتقر إلى الإرادة السياسية لإنهاء الحصار.

إن هذا الحصار إجراء انفرادي ويجب رفعه بشكل أحادي دون انتظار أي مقابل من كوبا. ولهذا يجب على الولايات المتحدة رفعه دون أيما تأخير ودون شروط.

وتظل الحكومة الكوبية مقتنعة بأنه يمكنها مرة أخرى أن تعول على المجتمع الدولي في دعم مطلبها الشرعي بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥) للحصول على هذا الرقم، استُخدمت سلسلة أرقام تبيّن الآثار المترتبة على فرض الحصار في كل عام منذ عام ١٩٦١؛ ثم حولت تلك المبالغ السنوية إلى دولارات الولايات المتحدة. واستُخدم سعر الذهب في الأسواق العالمية في نهاية كل عام، وفقا لسلسلة الإحصاءات التي ينشرها موقع USAGOLD الأمريكي (www.usagold.com). ولحساب حجم انخفاض قيمة الدولار مقابل الذهب، قُسم سعر الذهب في نهاية عام ٢٠٠٩ على سعره في كل عام، فتبين أن قيمة الدولار قد انخفضت بما مقداره ٣١,١ مرة من عام ١٩٧١ إلى عام ٢٠٠٩.

## كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

إن كوستاريكا، إذ تؤمن بحرية التجارة الدولية، ولا سيما بما يحقق الرفاه الاقتصادي للشعب الكوبي، لم تصدر ولم تطبق أي قوانين تدعم الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهي بذلك تمتثل لقرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

وفي هذا السياق، تعيد كوستاريكا التأكيد على رفضها اتخاذ أي تدابير قسرية وانفرادية ضد أي دولة.

وكوستاريكا، إذ تحترم مبادئ التعددية، تسلم بأهمية الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتسوية الخلافات بين الدول والحكومات.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تسن أو تطبق حكومة كولومبيا قوانين وتدابير انفرادية ضد كوبا أو أي دولة عضو أخرى، وذلك تمشيا مع سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي، وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتبعا لذلك، فهي تشجع على ممارسة كل دولة لحقها في انتهاج السياسة الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى ضرورة وقف أي إجراءات تهدد رفاه السكان وتنميتهم الاقتصادية والتجارية.

وترى كولومبيا أن من الضروري أن تمضي الدول الأعضاء قدما نحو بناء علاقات صداقة وتعاون أساسها تعددية الأطراف، ومبدأ المساواة في السيادة وغير ذلك من الأحكام الواردة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

## الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ أيار/مايو أو ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

عملا بالأحكام الواردة في القرار المذكور، واعتبارا للعلاقات الممتازة التي تربط جمهورية الكونغو بجمهورية كوبا، فإن جمهورية الكونغو ما فتئت تصوت لصالح القرارات التي توصي برفع هذا الحصار لأنها تعتبره تدبيرا انفراديا وتمييزيا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

واعتبارا لما سبق، فإن الكونغو تعارض هذا الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، وكذلك التدابير والقوانين المطبقة في الآونة الأخيرة، من قبيل قانوني هيلمز – بيرتون وتوريتشيلّي، التي لا تؤدي إلى شيء سوى زيادة معاناة الشعب الكوبي وتعميقها.

وبناء على ذلك، تؤيد الحكومة، مرة أخرى، مشروع القرار المتعلق برفع هذا الحصار غير المقبول، وتحث بشدة على تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا بغية تعزيز التعايش السلمي بين الشعبين الكوبي والأمريكي.

## الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ تموز/يوليه ٢٠١٠]

تتشرف بعثة دولة الكويت بأن تفيد بأنّ دولة الكويت تؤيّد تطبيق القرار المشار إليه آنفا، مع التأكيد على ضرورة التقيد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والتعرّض لشؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، تودّ بعثة دولة الكويت أن تفيد بأنّ دولة الكويت قد صوّتت دائما لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

## كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠]

ينطوي القرار على اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند اعتمادها، في تحسين الرفاه والرخاء العامين لشعب كوبا.

## كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤكد حكومة كينيا من جديد رفضها للتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد دعت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وكينيا تؤمن وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما فيها العلاقات التجارية بين الأمم لتعزيز السلام والأمن باعتبارهما عنصرين ضروريين للتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب.

## لاتفيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

باعتبار لاتفيا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، فهي تؤيد الموقف الموحّد للاتحاد بشأن مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والاتحاد الأوروبي يؤيد قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا الحصار وهو يدينه ويعتبر أنّ هذه التدابير المتشددة لا تؤدي إلا إلى استمرار النظام الكوبي وإلى إعاقة النهوض بالديمقراطية التعددية في كوبا.

وقد اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي اللائحة (EC) No 2271/96 المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، التي تتيح الحماية من الآثار المترتبة عن التطبيق خارج الحدود الإقليمية لتشريعات تسنّها دولة ثالثة، وعن الإجراءات المستندة إلى هذه التشريعات أو الناجمة عنها. وهي توفّر أيضا الحماية من الآثار المترتبة عن التطبيق خارج الحدود الإقليمية لـ ”قانون

الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام ١٩٩٦'' الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية، وتتيح سبل التصدي لهذه الآثار. وتنص اللائحة أيضا على أنّ ما يصدر عن المحاكم والهيئات القضائية من أحكام وعن السلطات الإدارية من قرارات تُعمِل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قانونَ الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام ١٩٩٦ أو الإجراءات المستندة إليه أو الناجمة عنه، لن يتم بأي شكل من الأشكال الاعتراف به أو تطبيقه.

وعلاوة على ذلك، لا يجوز لأي شخص (شخص طبيعي مقيم في الاتحاد الأوروبي ومن مواطني دولة عضو؛ أو شخص اعتباري مسجل داخل الاتحاد الأوروبي؛ أو مواطن من الدول الأعضاء يقيم خارج الاتحاد الأوروبي أو شركة شحن منشأة خارج الاتحاد الأوروبي وخاضعة لسيطرة مواطن من الدول الأعضاء؛ أو أي شخص طبيعي مقيم في الاتحاد الأوروبي؛ أو أي شخص طبيعي يعمل بصفته المهنية داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك داخل مياهه الإقليمية ومجاله الجوي، أو في طائرة أو على متن سفينة خاضعة لولاية أو سيطرة دولة عضو) أن يمتثل لأي إلزام أو منع، بما في ذلك طلبات المحاكم الأجنبية التي تستند إلى قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام ١٩٩٦ أو تنجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو عن الإجراءات المستندة إليه أو الناجمة عنه.

ولائحة المجلس المذكورة ملزمة برمتها وواجبة التطبيق المباشر في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

## لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

لبنان ملتزم بما نص عليه قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

## ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تودّ حكومة ليبريا أن تعيد التأكيد على المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على حرية التجارة والملاحة وعلى المساواة في السيادة بين جميع الدول

وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وفي هذا الصدد، تؤيّد حكومة ليبريا إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض من جانب واحد على كوبا، وستظل تؤيد دعوتها الحثيثة لرفع هذا الحصار.

## ليتوانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

لا تطبق ليتوانيا أي تدابير تقييدية ضد كوبا لا بصورة انفرادية ولا بصورة متعددة الأطراف، بصفتها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي.

## ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

لم تسن حكومة ليختنشتاين أو تطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٤. وترى حكومة ليختنشتاين علاوة على ذلك أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها تدابير أو أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها بوجه عام.

## ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعيد مملكة ليسوتو تأكيد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تنصّ، في جملة أمور، على المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل والتعرّض للشؤون الداخلية للدول الأخرى وعلى حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتشعر مملكة ليسوتو بالقلق البالغ إزاء الآثار الضارة الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي هذا الصدد، ستواصل ليسوتو الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي.

## مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

أيدت حكومة مالي تأييدا تاما القرار ٦/٦٤ وصوّتت لصالحه.

ولم تسن حكومة مالي أو تطبق أي قانون أو نظام تنتهك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى. وهي تؤيد أيضا أحكام هذا القرار تأييدا تاما.

## ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

صوتت ماليزيا إلى جانب ١٨٧ دولة أخرى من أعضاء الأمم المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، ومنحت أيضا تأييدها للقرارات السابقة المتصلة بهذا الموضوع. وهي ستواصل، تمشيا مع مواقفها المبدئية من مسائل المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، منح تأييدها لقرار مماثل. وتعتقد ماليزيا اعتقادا راسخا أنه لا يجوز على الإطلاق لأي دولة أن تخلّ بتلك المبادئ وتفرض حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا على دولة أخرى.

وتعرب ماليزيا عن قلقها إزاء استمرار تطبيق حصار أحادي الجانب على كوبا، مما يخالف ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وهي تحثّ الدول التي تطبق أو تنفذ مثل هذه التدابير الأحادية الجانب ضد كوبا على أن تتوقّف على الفور عن تطبيقها وأن تحلّ منازعاتها بالحوار والتفاوض.

وستواصل ماليزيا تعزيز علاقاتها الثنائية مع كوبا من أجل المنفعة المتبادلة للبلدين. وهي تعتقد اعتقادا راسخا أن العلاقات مع كوبا ستتوطد أكثر في مختلف المجالات، ولا سيما في القطاعين الاقتصادي والتجاري، إذا تم رفع الحصار المفروض عليها بشكل أحادي. وفي هذا الصّدد، تكرّر ماليزيا دعمها التام لجهود المجتمع الدولي، حسبما جاء في قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ وفي القرارات الأخرى ذات الصلة، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأحادي الجانب المفروض على كوبا.

## مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٠]

وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تكرس تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وللقانون الدولي الذي ينص على حريتي التجارة والملاحة، دأبت مدغشقر على تأييد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وما زالت متضامنة مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

صوَّت وفد مصر لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ من منطلق وجهة نظر مصر التي ترى أن الجزاءات الانفرادية المفروضة خارج إطار الأمم المتحدة ليست نهج عمل يمكن لمصر التغاضي عنه.

## المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد ظلت المملكة المغربية تعمل باستمرار من أجل تعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تُجيب الحكومة المكسيكية على طلب الأمين العام للأمم المتحدة بموافاته بمعلومات بشأن القرار ٦/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة، بالتصويت، في دورتها الرابعة والستين، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقد صوَّت الوفد المكسيكي لصالح اعتماده.

وتذكِّر الحكومة المكسيكية، مرة أخرى، بأنها ترفض رفضا قاطعا تطبيق القوانين أو التدابير الانفرادية القاضية بفرض حصار اقتصادي على أي دولة عضو في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية ليس لها أي سند قانوني في ميثاق الأمم المتحدة. ويعتبر المكسيك أن هذا النوع من التدابير تترتب عليه عواقب إنسانية جسيمة تتنافى مع القانون الدولي وتدلّ على التخلي عن الدبلوماسية والحوار كوسيلة لحلّ الخلافات بين الدول.

وتكرر المكسيك التأكيد على موقفها المبدئي الدائم بأنه لا يمكن فرض جزاءات سياسية واقتصادية وعسكرية على الدول إلا بالاستناد إلى قرارات أو توصيات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن ثمَّ، فهي تكرِّر أن التعاون المتعدد الأطراف يبقى أفضل وسيلة لتسوية الخلافات وكفالة التعايش السلمي بين الدول.

وتشدِّد المكسيك على أن احترام القانون الدولي والقواعد والمبادئ التي تنظم التعايش بين الدول، بغض النظر عن أوجه عدم التماثل والاختلاف فيما بينها، بالإضافة إلى الحوار القائم على الاحترام، إنما هي وسائل لتجاوز الخلافات بين الدول وكفالة مناخ من السلام الدولي.

وأحاطت الحكومة المكسيكية المجتمع الدولي علماً، عبر وسائل مختلفة، بمعارضتها الثابتة للقوانين الوطنية التي يتوخى تطبيقها في بلدان أخرى خارج الحدود الإقليمية، باعتبارها مخالفة للقانون الدولي. ولهذه الغاية، أصدرت دولة المكسيك القانون المتعلق بحماية التجارة والاستثمارات من التشريعات الأجنبية المخالفة للقانون الدولي، الذي بدأ نفاذه في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، منعاً لأي عمل من شأنه أن يؤثِّر على التجارة والاستثمارات نتيجة تطبيق قوانين أجنبية خارج الحدود الإقليمية.

وتشدِّد الحكومة المكسيكية، مجدداً، على أن علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول الأخرى تقوم على المبادئ العامة للقانون الدولي التي تنظم التعايش السلمي والمتمدِّن بين الأمم ذات السيادة في العالم المعاصر. وقد شكَّلت هذه المبادئ الأساس المتين والدائم

للعلاقات بين المكسيك وكوبا. ووفقاً لما ورد أعلاه، وفي بادرة معبِّرة للغاية على صعيد العلاقات بين البلدين، صوَّتت الحكومة المكسيكية، للمرة الأولى في عام ١٩٩٢، لصالح القرار الذي عرضته حكومة جمهورية كوبا على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليه، بغية إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومنذ ذلك الحين، صوَّتت المكسيك، طبقاً للمبادئ التي تستلهم بها سياستها الخارجية، لصالح القرار المرتبط بهذه المسألة التي تعرضها كوبا كل عام على الجمعية العامة للأمم المتحدة للموافقة عليها، وذلك منذ ١٨ عاماً.

كما أبدت الحكومة المكسيكية معارضتها للعزلة الاقتصادية والسياسة – الدبلوماسية التي تعاني منها كوبا. ودعمت بعزم مشاركة كوبا في جميع آليات التكامل الإقليمية من أجل تعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية، والتعاون، والتنمية.

وثمة صلات تاريخية لا تنفصم بين المكسيك وكوبا، تقوم على جو متجدِّد من الثقة والاحترام الثابت للأهداف والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما التعايش السلمي، واحترام السيادة والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعلى هذا الأساس، سعت المكسيك دوماً، سواء في سياق الحوار الثنائي أو في إطار المحافل والآليات الإقليمية والدولية المختصة، إلى تعزيز إمكانيات التعاون المتاحة والحوار القائم على الاحترام.

وتسلك العلاقات بين المكسيك وكوبا درباً بناءً، مما يتيح تعزيز المبادلات في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتجاري والمالي والعلمي والتقني وفي مجالات التعليم والهجرة والصحة، في جملة مجالات أخرى، وذلك لمصلحة شعبيهما.

وتشجع المكسيك الاتصالات السياسية والاقتصادية والتجارية مع كوبا، التي تسهِّلها الاتفاقات المبرمة بين البلدين أثناء الاجتماع الثالث للآلية الدائمة للإعلام والتشاور السياسي بين المكسيك وكوبا الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٨، لتعزيز المبادلات في مختلف مجالات التعاون الثنائي بين البلدين. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الالتزام بعقد اجتماعات دورية للآليات الثنائية القائمة المختصة في مجالات الهجرة، والاتجار بالمخدرات، والتجارة والتنمية الصناعية، والنقل، والزراعة والصيد، والتجارة الخارجية، والسياحة، والصحة، والتنمية؛ كما تجدر الإشارة إلى إعداد برنامج لتنمية العلاقات الاقتصادية يشمل، في جملة أمور، تنظيم بعثات لمباشري الأعمال الحرة، واستعراض تطبيق الاتفاق الثنائي للتكامل الاقتصادي (ACE-51)، ونشراً واسعاً للاتفاق الثنائي لتعزيز وحماية الاستثمارات على نحو

متبادل، وتنشيط الفريق العامل الحكومي الدولي ''المكسيك – كوبا'' للتعاون الاقتصادي والصناعي، وهو الهيئة المكلَّفة بتنسيق البرنامج الاقتصادي الثنائي.

وفي إطار معاهدة مونتيفيديو لعام ١٩٨٠، وقَّعت المكسيك وكوبا على اتفاق للتكامل الاقتصادي (ACE-51)، وسيظل نافذ المفعول على الدوام. وفي اجتماع العمل الأخير بشأن التجارة الخارجية بين المكسيك وكوبا، الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في هافانا، اتُفق على استكشاف السبل المتاحة لمواصلة تعزيز هذا الاتفاق.

وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١، وقَّعت المكسيك وكوبا على اتفاق ثنائي لتعزيز وحماية الاستثمارات على نحو متبادل، وقد اعتمده مجلس الشيوخ المكسيكي بالإجماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر من العام ذاته. وبدأ نفاذ هذا الاتفاق في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢.

ولم تُصدر الحكومة المكسيكية ولم تطبِّق أي قانون أو تدبير من جانب واحد لفرض حصار اقتصادي أو مالي على أي بلد. وهي، بذلك، تحترم أحكام القرار ٦/٦٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة احتراما تاما وتُبقي مع كوبا على علاقات تتوافق مع مصالح البلدين.

وفيما يتعلق بالتعاون بين البلدين، تجدر الإشارة إلى التوقيع في آذار/مارس ٢٠٠٨ على اتفاق لإعادة هيكلة الدين الكوبي مع المكسيك، وهو صك مبرَم طبقاً لإطار تشريعي المعمول به في كل من البلدين ومصمَّم بحيث يراعي مصلحة كل من الطرفين، مما سيُسهم في تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية لمنفعة البلدين.

ويسعى البلدان إلى تأمين تدفق قانوني وآمن ومنظَّم للهجرة، بفضل إنشاء إطار قانوني شامل وتقاسم المسؤوليات في هذا المجال.

ومع الأخذ في الحسبان ما ورد أعلاه، تكرِّر الحكومة المكسيكية، مرة أخرى، عزمها الراسخ على الإسهام بنشاط وثبات في احترام القانون الدولي في سياق هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

## ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تودّ الوزارة أن تُبلغ الأمم المتحدة بأنّ حكومة جمهورية ملاوي لا تفرض، ولم تفرض أبدا، أي جزاءات أو حصار على حكومة كوبا. وحكومة ملاوي هي من

البلدان التي لا تزال تقيم علاقات ممتازة مع حكومة كوبا عبر عدد من المحافل كحركة عدم الانحياز وغيرها.

وتودّ حكومة ملاوي أيضا أن تؤكد معارضتها لفرض جزاءات اقتصادية وتجارية أحادية الجانب على دولة أخرى بسبب الاختلاف في وجهات النظر أو الاتجاهات السياسية، وذلك لأنّ هذه الجزاءات لا تؤدي إلاّ إلى تكريس معاناة الناس العاديين. وفي هذا الصدد، تضمّ حكومة ملاوي صوتها إلى صوت بقية المجتمع الدولي في المناداة برفع هذه الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا.

## ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم تسن ملديف أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦٣/٧.

ولا تفرض ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها.

## المملكة العربية السعودية

[الأصل:بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤيد المملكة العربية السعودية تنفيذ القرار الآنف الذكر وتشدد على ضرورة الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

## منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ تموز/يوليه ٢٠١٠]

امتثالا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تبلغ منغوليا الجمعية العامة بأنها لم تقم في السنة الماضية بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٦٤/٦.

وفي هذا السياق، دأبت منغوليا على التصويت لصالح القرار المشار إليه أعلاه وتكرر الإعراب عن تأييدها لأحكامه.

## موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ تموز/يوليه ٢٠١٠]

لم تقم حكومة موريشيوس بسن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٦/٦٤.

## موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن أصدرت أو طبقت أو ساهمت في تطبيق أي من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار المذكور. وهذا ما حدا بجمهورية موزامبيق إلى التصويت لصالح القرار ٦/٦٤، وهي تكرر التعبير عن تأييدها غير المشروط لأحكامه، وتهيب بالأمم المتحدة أن تكفل مراعاة جميع الدول الأعضاء للقرار.

## ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤيد ميانمار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤ وتضم صوتها إلى المجتمع الدولي في دعوته الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

واتحاد ميانمار يؤمن إيمانا قويا بأن إصدار الدول الأعضاء وتطبيقها قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاياتها وبحرية التجارة والملاحة، يشكل انتهاكا لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعتمدة عالميا. ومن ثمّ، فإن ميانمار تعارض جميع أشكال العقوبات الاقتصادية والمالية وأنواع الحصار المخالفة لأحكام القانون الدولي.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر سلبا في اقتصادها، ويتسبب للشعب الكوبي في معاناة ومشقة لا مسوغ لهما، وتتضرر منه أطراف ثالثة. وتعتقد ميانمار أن هذه التدابير لن تشجع على السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الشأن، فإن ميانمار تعارض بشدة التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة وتؤيد المجتمع الدولي في المطالبة بوقف هذه التدابير.

ووفقا لما ورد أعلاه، فإن اتحاد ميانمار لم يصدر أي قوانين أو أنظمة من هذا النوع تخالف حرية التجارة والملاحة الدولية.

## ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم المساواة في السيادة بين الدول، وتؤمن بضرورة التبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. ولا يزال القلق يساور ناميبيا إزاء إصدار وتطبيق جميع القوانين والتدابير المجسدة للحصار الاقتصادي والتجاري أو المالي المفروض على كوبا، ولا سيما إزاء تجاوز هذه القوانين والتدابير، بطبيعتها، الحدود الإقليمية. وقد ظلت العلاقات الثنائية بين ناميبيا وكوبا ممتازة، وبالتالي فإن الحكومة متمسكة بضرورة وضع حد فوري لجميع العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير المفروضة على كوبا تترتب عليها انعكاسات خطيرة في تنمية الشعب الكوبي ورفاهه بصورة عامة. وتؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ وتدعو إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا فورا وبدون شرط أو قيد، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

## ناورو

[الأصل: بالفرنسية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٠]

تعيد ناورو تأكيد موقفها المتمثل في أنّ انتهاج الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الحاجة إلى تعزيز الحوار واحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وعلاوة على ذلك، لم تقم ناورو بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بينهما.

وتعارض حكومة ناورو مواصلة سنّ وتطبيق مثل هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتؤيد الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعيد حكومة النرويج تأكيد موقفها المؤيد للقرار ٦/٦٤ بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

ولم تصدر النرويج أو تطبق أيا من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في القرار٦/٦٤. ولا تطبق النرويج أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمارات الواردة من كوبا أو الوافدة إليها. بل على العكس من ذلك، تؤيد النرويج زيادة التعاون مع جميع شرائح المجتمع الكوبي، بما في ذلك إقامة علاقات تجارية.

وتعترض النرويج على توسيع الآثار المترتبة على التدابير الانفرادية ضد بلد ثالث خارج الإقليم.

## نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

لقد امتثلت حكومة نيبال امتثالا تاما بأحكام قرار الجمعية العامة ٦/٦٤ ولم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع ذلك القرار.

## النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إن حكومة جمهورية النيجر، تمسّكا منها بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التبادل التجاري بين الأمم وحرية الملاحة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تتخذ أي إجراء يخالف أحكام هذا القرار.

بل على العكس من ذلك، فإن جمهورية النيجر وجمهورية كوبا تربطهما علاقات تعاون جيدة منذ التوقيع على الاتفاق العام للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. وقد تطور هذا التعاون منذ ذلك الحين وتوسع في نطاقه وأنشطته. ويعقد البلدان بصورة منتظمة مشاورات ثنائية، وهو ما يبرهن على الإرادة السياسية لكبار القادة فيهما في توثيق عرى التعاون والتضامن بين البلدين لما فيه صالح شعبيهما.

وعلاوة على ذلك، فإن حكومة النيجر ترى أن لكل بلد ولكل شعب حقه المشروع في تحديد نموذجه الإنمائي بحرية وفي الحصول على فرص وإمكانيات للنجاح متكافئة مع غيره، تماشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولهذه الأسباب جميعها، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع جمهورية كوبا الشقيقة في كفاحها من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض عليها.

## نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠]

تحافظ حكومة نيجيريا الاتحادية على علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد استخدام التدابير العقابية الانفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذلك، فإن الحكومة الاتحادية تكرر دعم نيجيريا لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

## نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، احترامها الراسخ لمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بجميع أشكاله، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية، فضلا عن مبادئ أساسية أخرى ترمي إلى تحقيق التعايش والسلم. وهي تعيد كذلك تأكيد حق جميع الدول في أن تختار النظام الاجتماعي والسياسي ونظام التنمية الاقتصادية حسبما يناسبها ودون تدخل خارجي. ولذا فإننا ندين ونرفض تطبيق هذه التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والتي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية.

ووفقا لهذه المبادئ، لم تسن نيكاراغوا أي قانون يمس بالحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لحكومة كوبا وشعبها الشقيق، و لم تنفذ أي تدابير يمكن أن تفرض قيودا على التجارة مع كوبا، إذ أن ذلك يشكل انتهاكا لأهداف قرار الجمعية العامة ٦/٦٤. ولا تعترف التشريعات في نيكاراغوا بصحة تطبيق تدابير قسرية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية ولذا فإننا ندين هذه التدابير ونرفض تطبيقها.

وقد عمقت حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا في العام الماضي، منذ اتخاذ هذا القرار، علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية وعلاقات التعاون الإنمائي مع شعب كوبا وحكومته وستواصل القيام بذلك، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مختلف آليات التكامل والتعاون القائمة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وخصوصا من خلال التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية/المعاهدة التجارية للشعوب وتحالف بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال النفط.

وتعيد نيكاراغوا تأكيد رفضها القاطع وإدانتها القوية لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتشديده، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى عدم إسهامها في تهيئة البيئة اللازمة لإقامة الحوار والتعاون اللذين ينبغي أن يحكمان العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة، بل إلى أن يقف أيضا عائقا رئيسيا أمام تنمية هذا البلد الشقيق وأمام الجهود التي يبذلها للمحافظة على إنجازاته الهامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي خضم هذا الحصار الوحشي وفي ظل ما يعانيه أشقاؤنا الكوبيون من تبعاته، تمثلت ردود فعلهم إزاء المجتمع الدولي في التضامن الأممي وإرسال مزيد من الأطباء ومزيد من

المعلمين وبذل مزيد من التعاون والتضامن وتعزيز التجارة العادلة من أجل المساهمة في التنمية التامة لجميع شعوب العالم.

وتؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد التزامها الراسخ بالاحترام المطلق لقواعد ومبادئ القانون الدولي وتدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى الامتثال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ١٨ قرارا والتي تعرب عن موقف الغالبية العظمى من المجتمع الدولي التي تطالبها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي البطل وعلى حكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

## هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

امتنعت هايتي عن سن أو تطبيق أي قوانين أو تدابير ضد كوريا تمس آثارها الإقليمية سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية فضلا عن حرية التجارة وحرية الملاحة. وبذلك، فإن جمهورية هايتي تحترم جميع الشروط المحددة في القرار ٦/٦٤.

## الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تسن الهند و لم تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة المشار إليه أعلاه، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير تتخذها البلدان من جانب واحد وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز المعقود في شرم الشيخ، مصر، من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، فضلا عن القرارات الأخرى الصادرة عن مستويات عليا في حركة عدم

الانحياز بشأن هذا الموضوع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠]

لم تسنّ حكومة اليابان أو تطبق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

وتؤمن حكومة اليابان بأنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها مشاعر القلق التي أثارها قانون حرية كوبا والتضامن الديمقراطي لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز – بورتن) وقانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢، من أنه إذا تسبّب تطبيق مثل هذه التشريعات في مشقة لا موجب لها فيما يتصل بالأنشطة الاقتصادية لمؤسسات أو رعايا بلد ثالث، فمن المرجح أن تكون هذه التشريعات منافية لأحكام القانون الدولي فيما يتعلق بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالتشريعين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، وما زالت قلقة بهذا الشأن. وبعد أن درست اليابان الأمر بأقصى قدر من العناية، أدلت بصوتها لصالح قرار الجمعية العامة ٦/٦٤.

## اليمن

[الأصل: بالعربية]
[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

إشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦/٦٤ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، تود الجمهورية اليمنية التأكيد على طبيعة علاقتها المتميزة مع كوبا في مختلف الأصعدة وعلى وجه الخصوص في المجالين الاقتصادي والتجاري، وتحرص على تعزيز وتطوير العلاقات المشتركة بين البلدين الصديقين. وبناء عليه، تؤيد الجمهورية اليمنية ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

# ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

## اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠]

### الأداء الاقتصادي في كوبا والأزمة المالية العالمية الحالية

بعد تسجيل معدلات نمو سنوية يناهز متوسطها ١٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كوبا بنسبة ٤,١ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨ نتيجة لتأثير الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط في الأسواق الدولية. وأدى التراجع المستمر في التدفقات الاقتصادية لكوبا خلال عام ٢٠٠٩ إلى خفض متزايد في الأهداف مقارنة بما تستهدفه السياسة العامة المحددة لتحقيق التوسع الاقتصادي فيها. وقد تواصل تنقيح الإسقاطات باتجاه التخفيض. وفي نهاية المطاف، سجل مجددا تراجع في النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٩ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلد بنسبة ١,٤ في المائة فقط نتيجة للأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع في أسواق صادراته وانخفاض في سعر النيكل وتباطؤ في التحويلات الخارجية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر وإلى فرض قيود مشدَّدة على فرص الحصول على ائتمانات ورؤوس أموال من الخارج.

ونظرا إلى أن الإصلاحات في القطاع الزراعي – في سياق التحول في السياسة العامة نحو رفع مستوى الإنتاجية بشكل عام – لم تؤدِّ بعدُ إلى زيادة كبيرة في إنتاج السلع التجارية، فهي لم تُسعف الآفاق الاقتصادية. وفي الواقع، قد أُدخلت بعض التغييرات الهامة على القطاع الزراعي، وهي تتضمن تحسنا في الأسعار التي تدفعها الدولة للمزارعين وإعادة توزيع للأراضي غير المستغلة بالكامل واتباع نهج أكثر مرونة إزاء الأخذ بآليات معينة من آليات السوق في اقتناء مزارعي القطاع الخاص للوازم. وبدأ الإنتاج الزراعي في النمو في عام ٢٠٠٩، ولكن بنسق ضعيف، مع أن إنتاج السكر انخفض عام ٢٠٠٩ إلى أدنى مستوى له منذ عقود. والإصلاحات التي أُدخلت على نظام النقل الحضري، التي تتيح مجالا أكبر أمام شركات القطاع الخاص ووصول حافلات جديدة من الصين والاتحاد الروسي، بدأت تسد الثغرة في العرض في قطاع النقل.

وفي عام ٢٠٠٩، كان معدل التضخم في كوبا يعادل الصفر تقريبا للسنة الثانية على التوالي حيث ظل متوسط الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في نفس مستوى عام ٢٠٠٨

تقريبا. ورغم النمو الاقتصادي الضئيل وآثار الأزمة المالية الدولية، ارتفع معدل البطالة المعلَن من ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧ في عام ٢٠٠٩.

وهناك عدد من التحديات الجديدة والقديمة التي سيتعين على الاقتصاد الكوبي وسكان كوبا مواجهتها في عام ٢٠١٠. ومن بين هذه التحديات، استبعاد بعض السلع من حصص الإعاشة وتأثير ذلك على المستوى المعيشي للأسر، من ناحية، وعلى التضخم المحلي من ناحية أخرى. ويكمن تحد آخر في ازدياد الضغط على نظام الضمان الاجتماعي وعلى التوازن المالي نتيجة لارتفاع معدل أعمار سكان كوبا. وهنالك تحد إضافي يتمثل في ضرورة تطوير النظام المالي المحلي بهدف تشجيع الادخار وتعزيز الوساطة المالية، وإلى حد ما، تمويل العجز المالي. وتكمن في صميم هذه التحديات ضرورة مواصلة خطة الإصلاحات الهيكلية لضمان الاندماج بحيوية في الأسواق العالمية بما يتفق مع مسار طويل الأمد من التوسع الاقتصادي القوي مع الحفاظ في نفس الوقت على الإنجازات والمكاسب الاجتماعية لنظام الضمان الاجتماعي الكوبي بفضل وضع مالي قابل للاستدامة.

**الآثار المترتبة على الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا**

مضت أكثر من أربعة عقود منذ أن فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حصارا على كوبا. وكما هو معروف، فإن الحصار يفرض قيودا على قيام المؤسسات الأمريكية بأعمال تجارية مع شركاء كوبيين أو مصالح كوبية. وعلى وجه خاص، يفرض الحصار أيضا قيودا مشددة على أي مصرف لديه فروع في الولايات المتحدة عند المشاركة في أي نوع من عمليات الوساطة المالية مع المصالح الكوبية. ورغم السماح بالاتجار في بعض البضائع، يجب أن تسدد كوبا قيمة مشترياتها نقدا لأنه لا يُسمح لها بالائتمان. وهذا الحصار المفروض منذ أوائل الستينات أصبح اليوم أطول حصار تجاري في التاريخ الحديث.

وكان لهذا الحصار تداعيات هامة على الاقتصاد الكوبي وعلى سكان كوبا. وقد أدى إلى نشوء مواطن خلل عميقة على مستوى حركية الاستثمارات الداخلية والخارجية في كوبا وعلى مستوى نمط الاستهلاك فيها وطريقة اندماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق السياحة والتجارة الخارجية والأسواق المالية. وقد كلّفت جميع هذه العوامل سكان كوبا غاليًا، بما في ذلك التكاليف الاجتماعية التي تحملتها الأسر الأمريكية من أصل كوبي التي مُنِعت، إلى حد وقت قريب جدا، من زيارة أقاربها.

وقد أدى الحصار إلى تدني قدرة كوبا على الاستثمار بسبب منعها من استيراد الآلات والمعدات، مما أثر على العمليات الإنتاجية في العديد من فروع النشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تسبب الحصار في نشوء عقبات هامة تحول دون وصول كوبا إلى أسواق

التصدير والأسواق المالية الرئيسية. ونتيجة لذلك، كان للحصار تأثير ضار مزدوج على النمو الاقتصادي في كوبا على المدى الطويل حيث أدى من ناحية، بسبب الحد من قدرتها على الحصول على السلع الإنتاجية المستوردة، إلى تخفيض نسبة الاستثمار في كوبا وبالتالي معدل النمو المحتمل على المدى الطويل، ومن ناحية أخرى، بسبب الحد من تجارتها الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة إليها واستثماراتها الأجنبية، إلى ازدياد حدة القيود الملزمة التي يفرضها ميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي في كوبا على المدى الطويل.

ورغم أن كوبا تشجّع إنتاج وتصدير الخدمات المهنية وتركز استراتيجيتها للاندماج الدولي على الاستفادة من مزاياها النسبية مقارنة بالمنافسين الآخرين من منطقة البحر الكاريبي في قطاعات مثل الصحة والهندسة والتكنولوجيا الأحيائية والبرامجيات والدراسات والمشاريع، فإن القيود التي يفرضها الحصار على اقتناء ونقل التكنولوجيا والمدخلات والمعدات من الخارج والقيود المفروضة على التمويل أثّرت سلبا على عمليات اللحاق بالركب من الناحية التكنولوجية وعلى الإنتاجية. وفضلا عن ذلك، قد يهدد الحصار الأمن الغذائي في كوبا بسبب القيود التي يفرضها على العمليات في قطاعات إنتاج المواد الغذائية. ومثل هذه التأثيرات الخارجية هامة لأنها تزيد من صعوبة التحديات الناجمة عن الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية للبنية الإنتاجية، لا سيما في مجال الزراعة وهو قطاع استراتيجي هام.

ووفقا لتقديرات السلطات الكوبية، تصل قيمة الأضرار المباشرة المتراكمة الناجمة عن الحصار إلى أكثر من ٩٠ بليون دولار. وفي عهد الإدارة الأمريكية السابقة، تفاقمت الأضرار بسبب الجزاءات الإضافية المفروضة على الأفراد وشركات القطاع الخاص، مما أدى إلى تشديد حدة الحصار واتساع نطاقه. ونظرا إلى القيود التي يفرضها على واردات كوبا من الأغذية والأدوية، كان للحصار تأثير لا يستهان به على صحة سكان كوبا وتغذيتهم وظروف معيشتهم عموما. وتطلبت هذه الآثار تعزيز استجابات السلطات الكوبية في مجال السياسة العامة والحصول على المزيد من الدعم من المجتمع الدولي. وبسبب إجبار كوبا على الدفع نقدا أو شراء المواد الغذائية واللوازم الطبية من بلدان بعيدة، يتسبب الحصار في تحمل البلد تكاليف أكبر للحصول على هذه الإمدادات وفي تمديد آجال إيصالها. ومن هذا المنطلق، يصبح الحصار عامل إجهاد يزيد من عرقلة مساعي كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد خففت الإدارة الأمريكية الجديدة من القيود المفروضة على السفر بالنسبة للأميركيين من أصل كوبي الذين يزورون أقاربهم في الجزيرة، ورفعت الحد القانوني

المسموح به للتحويلات المالية إلى الأسر فضلا عن كمية وأنواع السلع التي يمكن إرسالها إلى كوبا على شكل تبرعات أو تحويلات بدون مقابل.

## منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

### الوضع العام: آثار الحصار على الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعات الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق فيما يلي:

(أ) في عام ٢٠٠٩، انتعش إنتاج الأغذية إلى حد كبير مقارنة بمحصول عام ٢٠٠٨ الذي تضرر بشدة من جراء عدة أعاصير عاتية. وحسب التقديرات، بلغ إنتاج الحبوب ٠٠٠ ٧٠٠ طن في عام ٢٠٠٩ أي أنه فاق حصيلة عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٥ في المائة ومتوسط معدلات السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ١٠ في المائة؛

(ب) حسب التقديرات الأولية، بلغ إنتاج الأرز ٠٠٠ ٥٠٠ طن في عام ٢٠٠٩ أي أنه فاق مستوى إنتاج السنة السابقة بنسبة ١٠ في المائة. إلا أن هذا الحجم يظل أدنى بكثير من المستوى الذي تم بلوغه في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (نحو ٠٠٠ ٧٠٠ طن). وبالمثل، ارتفع إنتاج الذرة الصفراء بنسبة ١٦ في المائة مقارنة مع الموسم السابق ليصل إلى ٠٠٠ ٣٦٠ طن. وظل حجم الواردات من الحبوب مستقرا في السنوات الأخيرة في حدود مليوني طن، ويتوقع أن يغطي في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ثلاثة أرباع الاستهلاك المحلي للبلد؛

(ج) في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تجاوزت الخسائر الاقتصادية في القطاع الزراعي ١٤٩ مليون دولار.

أما آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك والماشية والصناعات الغذائية، فينبغي مواصلة النظر إليها من زوايا مختلفة هي:

(أ) المشاكل الناجمة عن استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (أي القهوة والعسل والتبغ وجراد البحر الحي ومنتجات تربية المائيات) إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة). وقد ترتب على ذلك تحمّل خسائر كبيرة نظرا للاضطرار إلى بيع المنتجات إلى أسواق أبعد، مع ما يترتب عن ذلك من زيادة في تكاليف التسويق والتوزيع.

وقد كان لدفع تكاليف إضافية آثار سلبية في قدرة البلد على شراء المنتجات الأساسية، وخاصة الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإن التبادل التجاري يؤدي في كثير من الأحيان إلى نقل الخبرات وإلى التعاون العلمي. ولكن الكوبيين لا يستفيدون من هذه الإمكانية؛

(ب) الزيادة في تكاليف مستلزمات الزراعة ومصائد الأسماك والإنتاج الحيواني (الوقود وقطع الغيار اللازمة للمعدات الزراعية وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، فضلا عن المنتجات التكنولوجية المتقدمة مثل مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية ولوازم تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات من الولايات المتحدة). وهذه الزيادات ترفع مباشرة تكاليف الإنتاج، مما يفضي إلى خفض الربحية وإلى تدني القدرة على تلبية الطلب المحلي. وبشكل عام، فإن شراء المعدات من الولايات المتحدة سيؤدي إلى خفض تكاليف استيراد المعدات بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل؛

(ج) هناك حالة معيّنة تتعلق بأوجه القصور التي يتسم بها شراء البذور من جرّاء القيود التي تواجهها شركات البذور في تعاملها التجاري مع كوبا. ففي عام ٢٠٠٧، استوردت وزارة الزراعة وحدها ما مجموعه ٢٧,٦ ألف طن من بذور البطاطس، معظمها من كندا (١٠,٤ آلاف طن ) وأوروبا (١٧,٢ ألف طن). كما استُورد ما مجموعه ٦٧,٣ ألف طن من بذور الخضروات من أوروبا واليابان والشرق الأوسط، مما ترتبت عليه آثار مهمة في تكاليف الشحن. وتقدر الحكومة أنه لو كانت هذه البذور قد اشتريت من الولايات المتحدة لوفّرت كوبا مبلغ ٨٧٢ مليون دولار تقريبا كان يمكن استخدامه في شراء المزيد من البذور.

وقد ساهمت الأزمة الغذائية والمالية الدولية في تدهور الوضع الاقتصادي في مختلف أنحاء العالم، إلا أن آثاره السلبية تفاقمت فيما يتعلق بكوبا بسبب الحصار المفروض عليها. وكان للحصار آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من القطع الأجنبي، وكذلك على حجم الإنتاج في البلد. وقد ارتفعت قيمة المنتجات الزراعية المستوردة من ٨٠٨,٦ ملايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت ذاته، سجلت الصادرات انخفاضا من ٧٨٥,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة ذاتها، ازداد عجز الميزان التجاري الزراعي من ٢٣,١ مليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ١,٣ بليون دولار عام ٢٠٠٧. ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات اللازمة لتلبية

احتياجات البرامج الاجتماعية، لأن القيود تقلل من كميتها ونوعيتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتعلق بإمكانية حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف لصالح البرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، ومدى توافر ما يتصل بذلك من موارد لإصلاح وتحديث المعدات والهياكل الأساسية الزراعية. إلا أن الولايات المتحدة أجلت لمدة ستة أشهر ابتداء من آب/أغسطس ٢٠٠٩ لائحة لتعليق القضايا التي يرفعها مواطنو الولايات المتحدة ضد كوبا بشأن الممتلكات التي أُمِّمت في الجزيرة، ترد في إطار العنوان الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦ (قانون هيلمز – بورتن).

## أثر الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب

اكتملت زراعة محصول الموسم الرئيسي من الأرز لعام ٢٠١٠ في شباط/فبراير وتشير التقديرات الأولية إلى زيادة في مساحة الأراضي المزروعة بحوالي ٦ في المائة. وزراعة الذرة الصفراء جارية حاليا ويرتقب أن تحمل الأمطار الموسمية معها الغوث الضروري لتعويض النقص في المياه الذي طال أمده خلال الأشهر الأخيرة. ومن المتوقع أن تزداد رقعة الأراضي المزروعة بالحبوب الخشنة نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة بهدف تخفيض فاتورة الواردات الغذائية.

وحسب التقديرات، بلغ إنتاج الحبوب ٠٠٠ ٧٠٠ طن في عام ٢٠٠٩ أي أنه فاق حصيلة عام ٢٠٠٨ بحوالي ١٥ في المائة وكان أعلى من متوسط معدلات السنوات الخمس الأخيرة بنسبة ١٠ في المائة. إلا أنه بالرغم من المحصول الجيد الذي شهده عام ٢٠٠٩، لا يزال البلد يعتمد إلى حد بعيد على الواردات. وحسب التوقعات الحالية، سيبلغ حجم الواردات ٠٠٠ ٥٤٠ طن من الأرز (ستُستورَد في ٢٠١٠ )؛ و ٠٠٠ ٦٢٠ طن من الحبوب الخشنة (ستُستورَد في ٢٠٠٩–٢٠١٠ (تموز/يوليه – حزيران/يونيه))؛ ويُتوقع أن تبلغ واردات القمح حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ طن. وعموما، تساهم واردات الحبوب بأكثر من ٧٠ في المائة من الاستهلاك المحلي.

وبشكل عام، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة إنتاج الأغذية المحلية عن طريق عملية تسليم الأراضي التي بدأت في عام ٢٠٠٩ وكذلك برنامج الزراعة في المدن والضواحي (الذي سيتم بموجبه تخصيص أكثر من ١,٥ مليون هكتار من الأراضي

غير المنتجة لمزارعين للانتفاع بها) فإن صعوبة الحصول على الأدوات واللوازم الزراعية وغيرها من المدخلات تحول دون استخدام الأراضي بكامل طاقتها.

ومع أن كوبا كانت في الماضي تستورد الكثير من احتياجاتها من الحبوب من الاتحاد الأوروبي، فقد أدى تخفيف الجزاءات من قبل الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠١ إلى شراء كميات أكبر من ذلك البلد، حيث استوردت كوبا من الولايات المتحدة خلال موسم التسويق ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كل وارداتها من الذرة الصفراء تقريبا، وحوالي ٥٠ في المائة من وارداتها من القمح. وفي حالة الأرز، أدى الحصار إلى تعزيز تعامل كوبا مع موردين آخرين غير الولايات المتحدة، وخاصة مع فييت نام. ومنذ تنفيذ الحصار، أقامت الوكالة التجارية الحكومية الكوبية، ''أليمبورت''، صلات وثيقة مع الوكالة الحكومية الفيتنامية لتصدير الأرز ''فينافود''. وخلال السنوات الأخيرة، كادت المبيعات الأمريكية من الأرز إلى كوبا تكون منعدمة. وفي الأشهر الأخيرة، حاول قطاع الأرز في الولايات المتحدة مجددا تغيير تشريعات الولايات المتحدة، من خلال دعم القانون المتعلق بتعديل القيود المفروضة على السفر وتعزيز الصادرات (القرار ٤٦٤٥ لمجلس النواب)، أمام لجنة الزراعة التابعة للمجلس، هو إجراء من شأنه إزالة الحواجز التي تعيق مبيعات الولايات المتحدة الزراعية إلى كوبا إضافة إلى إتاحة إمكانية سفر المواطنين الأمريكيين إلى كوبا. ويأمل قطاع الأرز في الولايات المتحدة، من خلال هذا المسعى، في تنشيط صادرات الأرز إلى الدولة الجزرية. ويشار إلى أن واردات الأرز الكوبية تبلغ حاليا أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طن.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا محاصيل كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الواردات لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الطحين. والسلع الأساسية التي تهيمن على الواردات هي فول الصويا وزيت الصويا وطحين الصويا. ومؤخّرا، بدأت البرازيل في تقديم المساعدة إلى كوبا لزراعة الأصناف الوفيرة الغلة المتماشية مع مناخ الجزيرة. وعندما دخل الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة حيز النفاذ، أصبحت الأرجنتين والبرازيل الموردين الرئيسيين لفول الصويا ومشتقاته. وتقوم كل من كندا والمكسيك، في بعض الأحيان، بشحن كميات (صغيرة) إلى كوبا. وتشمل الجهات التي تستورد منها كوبا الزيوت والطحين غير المستخلصة من فول الصويا الأرجنتين والصين وكندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي. ومنذ عام ٢٠٠٢، استؤنفت واردات فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة لتحل إلى حد كبير محل المشتريات من المناطق الأخرى. إلا أن التدابير التي اتخذتها الولايات

المتحدة في عام ٢٠٠٥ تهدف إلى الإبقاء على الواردات من ذلك البلد دون المستوى الذي كان يمكن تحقيقه في ظروف أخرى.

السكر الخام

جّل إنتاج السكر الخام، باعتباره أهم محصول زراعي للتصدير، وتقليديًّا، أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية، انخفاضا قياسيا بلغ ١,٢ مليون طن متري في عام ٢٠٠٧ نتيجة لعدة عوامل من بينها أحوال الطقس غير المواتية التي أدت إلى انخفاض في الإنتاج وعرقلت العمل في الحقول، وتخفيض مساحة الأراضي المزروعة وتدني القدرة الإنتاجية لمصانع التجهيز. وحسب تقديرات الحكومة، لم يكن بالإمكان حصاد ٠٠٠ ١٨٢ طن متري من محصول عام ٢٠٠٧ بسبب عدم توفر الموارد المالية، مما تسبب في خسارة قدرها ٤٠ مليون دولار. وقد أوشكت عملية حصاد محصول قصب السكر لعام ٢٠٠٨ أن تنتهي وتشير التقديرات الأولية إلى زيادة في الإنتاج قد تصل إلى ١,٥ مليون طن. بيد أن هذه المستويات من الإنتاج لا تزال أدنى بكثير من المعدلات التاريخية، خاصة وأن الناتج الذي بلغ ٢,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٤ اعتبر الأقل على مدى ٧٠ عاما. ثم إن الارتفاع الطفيف الذي طرأ على هذا القطاع بين السنة التسويقية السابقة والحالية يشير إلى تغيير طفيف في الاتجاه نحو الانخفاض في الإنتاج خلال الخمس عشرة سنة الماضية؛ غير أن هذا القطاع يواجه صعوبات منذ عام ٢٠٠٣، عندما أدت عملية إعادة الهيكلة الكبيرة التي خضع لها قطاع المطاحن إلى إغلاق ٧٠ طاحونة من أصل ١٦٠ طاحونة. وقد انخفض حجم الصادرات من السكر الخام الناتج عن الطرد المركزي بنسبة تفوق ٧٥ في المائة منذ أن أُعيدت هيكلة القطاع، وذلك من ١,٩ مليون طن في عام ١٩٩٩ إلى ٠٠٠ ٧٩٨ طن في عام ٢٠٠٧. ويشكل السكر المستورَد نسبة ٢٥ في المائة تقريبا من كمية السكر المستهلَك سنويا في كوبا التي تبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ طن. وقد وقّعت حكومتا كوبا وفنزويلا اتفاقا إطاريا في آذار/مارس ٢٠٠٧ لإنشاء ١١ مصنعا لإنتاج الإيثانول في فنزويلا ستستورد السكر الخام الكوبي. وبدعم مالي من حكومة فنزويلا، يجري وضع خطط لإعادة تأهيل قطاع السكر في كوبا من أجل تزويد ما لا يقل عن أربع منشآت من المنشآت المقرر إقامتها بما تحتاج إليه بصورة أولية.

الدواجن والبيض

ارتفعت صادرات لحوم الدجاج من الولايات المتحدة إلى كوبا وبلغت مستويات قياسية، بفضل الإعفاء الممنوح لصادرات الدواجن في عام ٢٠٠١ من هذا الحصار الطويل. وارتفعت الشحنات من الولايات المتحدة إلى كوبا من الصفر في عام ٢٠٠٠ إلى قرابة

٠٠٠ ٧٥ طن بحلول عام ٢٠٠٣، فأصبحت كوبا سابع أكبر سوق لتصدير لحوم الدجاج بالنسبة للولايات المتحدة. ومن المحتمل أن تستمر صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا في الاستفادة من زيادة الطلب على الدجاج، الذي ارتفع ليتجاوز ٠٠٠ ١٠٠ طن. وقد بلغ استهلاك كوبا من الدجاج نحو ٠٠٠ ١٦٠ طن في عام ٢٠٠٨. وتعد البرازيل وكندا من الموردين الرئيسيين الآخرين لكوبا.

وتواجه كوبا صعوبات في تطوير صناعة الدواجن الداخلية. وتحول القيود التي تعوق إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيات المتاحة في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وكذلك الحصول على المواد الأولية اللازمة لتوفير حصص إعاشة متوازنة، دون خفض فاتورة الواردات. ثم إن اعتماد قطاع الدواجن على المواد الأولية المستوردة أدى إلى اتخاذ تدابير وقائية تفاديا لحدوث انهيار في إمدادات البروتين في حال شل صادرات المواد الأولية من الولايات المتحدة. ولذلك، تحتفظ الحكومة بـ ٣,٨ ملايين بيضة في برادات لضمان إمداد السكان بالبيض بتكلفة قدرها ٥,٦ ملايين دولار. وتقدر الحكومة التكلفة المباشرة للحصار المفروض على صناعة الدواجن بنحو ٥٣,٤ مليون دولار، دون احتساب الواردات من المدخلات.

منتجات الألبان

لا يغطي الإنتاج الوطني من اللبن، الذي يبلغ ٠٠٠ ٥٤٦ طن سنويا، طلب كوبا المحلي المتزايد على منتجات الألبان. وتمثل واردات اللبن المجفف أكثر من ٩٠ في المائة من واردات منتجات الألبان (٠٠٠ ٦٠ طن سنويا)، وتُوجَّه معظم الواردات إلى البرامج الاجتماعية التي تضطلع بها الحكومة. وبعد تخفيف بعض القيود المفروضة على استيراد الأغذية من الولايات المتحدة في العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، تمت عمليات شحن من اللبن المجفف إلى كوبا بشكل عرضي. وإثر فرض الولايات المتحدة شرط السداد المبكر في عام ٢٠٠٥، انخفضت الشحنات. وفي منتصف عام ٢٠٠٧، ضمنت الحكومة زيادة نسبتها ٢٥٠ في المائة في الأسعار المدفوعة إلى منتجي اللبن لتحفيز الإنتاج المحلي وخفض التكلفة العالية للواردات من اللبن المجفف (نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا). ولن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى رفع أسعار مبيعات التجزئة بالنسبة للمستهلكين، لكن السعر الحالي للحبوب والآثار المترتبة على ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة والمنتجة محليا ستجعل اللبن ومنتجاته أغلى ثمنا.

المنتجات السمكية

تتكون جميع صادرات كوبا من الأسماك تقريبا من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من القريدس وجراد البحر، التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. ولكن الأزمة الاقتصادية أثرت سلبا على الطلب على هذه المنتجات في عام ٢٠٠٩. ألا أن الحصار يحول دون وصولها إلى أحد أهم أسواق السمك والمنتجات السمكية. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى تصدير منتجاتها إلى أسواق بعيدة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التسويق والتوزيع. ومن جهة بلغت حصيلة الصادرات ٨٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ لكمية إجمالية قدرها ٠٨٤ ٧ طنا (وزن المنتجات)، بينما بلغت قيمة واردات الأسماك التي تتألف أساسا من المنتجات السمكية المنخفضة القيمة ٥٣,١ مليون دولار لكمية إجمالية قدرها ٧٥٩ ٣٥ طنا (وزن المنتجات).

**المساعدة التقنية التي تقدِّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا**

تواصل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) تقديم الدعم إلى الحكومة من أجل تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي.

وخلال عام ٢٠٠٨، ركَّز العمل المشترك بين الوكالات بقوة على تحديد الموارد الملائمة لدعم إنعاش البلد على أثر الكوارث الطبيعية المذكورة أعلاه. وفي بداية عام ٢٠٠٨، جرت الموافقة على مشروع يموِّله برنامج الفاو للتعاون التقني، مما أتاح توفير الدعم المقدَّم في حالات الطوارئ لاستعادة الطاقة الإنتاجية والحد من ضعف المنتِجين في مقاطعات لاس تونـاس وهولغـوين وغوانتـانمو وسـانتياغو دي كوبـا وغرانمـا، الـتي تـأثرت بالعاصـفة المدارية نويل.

وعلاوة على ذلك، وافقت المنظمة على مشروعين لشراء البذور وآلات وأدوات الري في المناطق التي تأثرت بإعصارَي غوستاف وآيك، بمبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٩٠٠ دولار، تحت إشراف الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، وذلك كجزء من خطة العمل المشتركة بين الوكالات التي وضعها الفريق القطري.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، واستجابةً للأعاصير والعواصف المدارية التي خلَّفت آثاراً جسيمة على البلد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أوفِدت إلى الميدان بعثة تابعة للمنظمة ومكلّفة بصوغ المشاريع، بتمويل من الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية، لتقييم الأضرار في القطاع الزراعي وتصميم استراتيجية للإغاثة العاجلة وإعادة التأهيل على نطاق أوسع. وبالتعاون مع الأخصائيين التقنيين من القطاع الحكومي، أعدَّت البعثة برنامجاً لإنعاش الزراعة الكوبية، ومقترح مشروع لتقديم الدعم لإعادة تأهيل قطاعي الزراعة ومصائد

الأسماك المتأثرَين بأعاصير عام ٢٠٠٨ (مقاطعات كماغويه وهولغوين ولاس توناس وبينار دل ريو)، بمبلغ يناهز ٠٠٠ ٠٠٠ ٦ دولار. لكن المقترح لم يقدَّم إلى المانح قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، في أعقاب تفحُّص دقيق من جانب النظراء الوطنيين على المستويات المؤسسية العليا وما تلا ذلك من مفاوضات لازمة مع منظمة الأغذية والزراعة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية عن موافقتها على تمويل المقترح بمبلغ يناهز ١,٥ مليون دولار. ومنذ ذلك الحين، لم تتخذ السلطات الكوبية أي قرار لتحديد العنصر الذي يجب أن يتلقى الدعم. وهذا ما أعاق مراجعة المشروع لتخصيص المبلغ المخفَّض المتاح له والبدء به.

واستجابةً لهذه الأحداث المناخية، وافقت النرويج أيضاً، في آذار/مارس ٢٠٠٩، على تقديم الأموال (٠٠٠ ٢٠٤ دولار) لتدخل ذي شقين في مجالي الزراعة وتربية المائيات. ولم توافق السلطات الكوبية إلا مؤخراً على التدخل المركَّز (في مجال تربية المائيات فقط). وحالياً، تعمل دائرة مصائد الأسماك التابعة للفاو على وضع وثيقة المشروع في صيغتها النهائية سعياً للتنفيذ الفوري.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة في حالات الطوارئ، يتألف برنامج الفاو الميداني في كوبا من ١٤ مشروعاً للتعاون التقني، تستخدم أساساً موارد مشروعَي مرفق برنامج التعاون التقني والتوعية الغذائية عن بعد (Telefood). فمن خلال هذه الإجراءات، تواصل الفاو تقديم الدعم إلى البلد ساعية، بشكل رئيسي، إلى زيادة فعالية العمليات الزراعية والعمليات الصناعية – الزراعية من أجل تحسين أداء سلسلة القيمة الغذائية.

وأشرفت المنظمة على مدى أكثر من ثلاثة أعوام على مشروع ''تعزيز كفاءة تسويق مصائد الأسماك التي تستخدم الأساليب الحرفية في أمريكا الوسطى والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي'' في كوبا (بلايا فلوريدا) كان يرمي إلى تحسين التسويق المحلي لمنتجات مصائد الأسماك، وقد موَّله الصندوق المشترك للسلع الأساسية، ونفَّذته خدمات المعلومات والمشورة التقنية لتسويق المنتجات السمكية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأقام المشروع مصنع ثلج في المجتمع المحلي، ونفَّذ عدة دورات تدريبية في مجال مراقبة الجودة ومناولة الأسماك وتجهيزها وتسويقها. كما أعدَّ المشروع دليلاً عن مراقبة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق.

وبالتعاون الوثيق مع حكومة كوبا، وبدعم مالي من وكالة التعاون الإسبانية، وضعت الفاو برنامج ''تقديم الدعم لمكافحة فقر الدم لدى الفئات الضعيفة في كوبا''، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، فضلاً عن برنامج ''تقديم الدعم إلى المبادرات الجديدة المتصلة

بتحقيق اللامركزية وبحوافز الإنتاج في كوبا''، الذي وُضع بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

وتعمل الفاو، بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية والمنظمات الكوبية، على وضع إجراءات في سياق مشروع تقييم تدهور التربة في الأراضي الجافة. كما توضع حالياً مشاريع في إطار آلية الدعم لبرامج الحراجة الوطنية، فضلاً عن مشاريع إقليمية في مجالات الوقاية من مرض جنون البقر، ورصد الحالات الطارئة لفيروس الإنفلونزا A(H1N1) المتصل بالخنازير، وسلامة الأغذية، على التوالي.

وما زالت عمليات تنفيذ المشاريع في كوبا تتأثر سلباً من جراء الحظر الاقتصادي، نظراً إلى ازدياد تكاليف شراء المواد واللوازم، بالإضافة إلى الإمكانية المحدودة للحصول على المدخلات الزراعية وتوفرها. وخلَّف هذان العاملان معاً أثراً سلبياً على فعالية موارد التنمية.

## الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

تخضع أنشطة المساعدة المقدَّمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والموجَّهة إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما فيها كوبا، للمادة الثالثة – جيم من نظامها الأساسي، التي تنص على ما يلي:

''تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي''. لكن الحظر القائم يفرض صعوبات معيَّنة على تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا إذ ليس ممكناً شراء بعض المعدات المتخصصة من شركات الولايات المتحدة، أو الحصول في مناسبات معيَّنة على تأشيرات دخول للمواطنين الكوبيين من أجل المشاركة في الأنشطة التدريبية أو الاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة. ووفقاً للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، تحاول الوكالة التغلب على هذه الصعوبات، قدر الإمكان، وذلك مثلاً عبر شراء معدات من أماكن أخرى بكلفة أعلى وإرسال المواطنين الكوبيين لتلقي التدريب في بلدان أخرى لتلبية متطلبات برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا.

## منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تتمثل ولاية منظمة الطيران المدني الدولي في تعزيز تطور الطيران المدني في العالم بشكل آمن ومأمون ومنظَّم. والمنظمة ليست معنيَّة على نحو مباشر بتنفيذ القرار ٦/٦٤ الموجَّه إلى الدول.

وتستفيد كوبا، بوصفها دولة متعاقدة مع المنظمة، من المساعدة عن طريق برنامج التعاون التقني والبرنامج العادي للمنظمة، سواء في مقر المنظمة أو في مكتبها لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بالمكسيك. وعلى وجه الخصوص، سهَّلت المنظمة مشاركة كوبا في جميع مشاريع التعاون التقني الإقليمي ذات الصلة، وهي تعمل على مساعدة البلد في تحسين هياكله الأساسية على صعيد الطيران المدني الدولي من خلال المشاريع الوطنية للتعاون التقني.

وتوسَّع نطاق تعاون المنظمة مع كوبا إلى حد كبير في العقد الماضي. وقدَّمت حكومة كوبا وهيئة الطيران المدني التابعة لها عدداً من الطلبات للحصول على مساعدة المنظمة في تنفيذ مشاريع التعاون التقني في مجالات سلامة الطيران، وسلامة المطارات، وتطوير الهياكل الأساسية للملاحة الجوية، وتعزيز هيئة الطيران المدني، وتنمية الموارد البشرية وبرامج التدريب على المستويين الإداري والتقني، وتحديث التكنولوجيا.

ونتيجةً لتطبيق الحظر، تمت مواجهة صعوبات وقيود جمة في إدارة وتنفيذ مشاريع المنظمة للتعاون التقني في كوبا، وبوجه خاص فيما يتعلق بشراء مقياس الارتفاع، وذلك في وقت سابق من عام ٢٠١٠. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ورد من معهد الملاحة الجوية المدنية في كوبا طلب للحصول على المساعدة لشراء مقياس ارتفاع تحت سطح الماء من مورِّد في الولايات المتحدة، شركة J.W. Fisher, Mfg. Inc، كانت الحاجة ماسة لاقتنائه. وكان الغرض من المعدات توفير بُعد جديد نشأت حاجة كبيرة إليه على صعيد فعالية ودقة معايير البحث والإنقاذ. وأحيل الطلب إلى المورِّد المذكور الذي أبلغ أن قانون الولايات المتحدة يحظِّر عليه بيع معدات ستُشحن إلى كوبا.

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ أيار/مايو ٢٠١٠]

يقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حوارا مفتوحا مستمرا مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. كما تشارك كوبا في مجلس إدارة الصندوق بوصفها دولة عضواً. وعلى مدى الأعوام الماضية، أوفِدت عدة بعثات رفيعة المستوى إلى كوبا بهدف إعادة دمج كوبا في برامج الإقراض العادية للصندوق وبرنامج عمله. وعلاوة على ذلك، يُبقي الصندوق على حوار سَلس مع الفاو ويتعاون معها ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ناقش المجلس التنفيذي مسألة متأخرات كوبا. واتُفق على وضع معايير خطة للتسوية تشمل عملة السداد والإطار الزمني والدعم المحتمل من جانب الدول الأعضاء المانحة للمعونة الثنائية. ومن المتوقع أن تقدَّم خطة التسوية ليوافق عليها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٠، وقد تشمل إنشاء صندوق استئماني جامع لعدة مانحين لتلقي الدعم الوارد من الدول الأعضاء.

## منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تعامَل كوبا، كما جرى الإبلاغ عنه في السنوات الماضية، بالطريقة نفسها التي تعامَل بها أي دولة عضو أخرى في منظمة العمل الدولية، وتشارك بنشاط في مؤتمر العمل الدولي السنوي وفي الهيئات الأخرى التابعة لمنظمة العمل الدولية.

ويواصل مكتب منظمة العمل الدولية في المكسيك برنامجه للتعاون التقني المعني بمسائل العمالة والعمل اللائق في كوبا. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بدأت المنظمة بتقديم المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات فنية هي:

(أ) تعزيز الإنتاجية وتوليد الدخل والعمل اللائق، من خلال تنمية الموارد البشرية على أساس كفاءات اليد العاملة، ولا سيما في الصناعات الاستراتيجية (السكر والسياحة)؛

(ب) توطيد البرامج والسياسات الوطنية للضمان الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الحوادث المتصلة بالعمل والأمراض في القطاعات المنطوية على مخاطر كبيرة (البناء والزراعة والكهرباء)، عن طريق التدريب ونظُم الوقاية الفعالة؛

(ج) تعزيز إدارة العمل والحوار الاجتماعي، وتحديداً من أجل الرصد الفعال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وتكرِّر منظمة العمل الدولية الإعراب عن رأيها بأن الأمم المتحدة هي المنتدى المناسب لتناول المسائل المرتبطة بالحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تستفيد كوبا، بوصفها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في اجتماعات هيئات المنظمة، وهي من المستفيدين من البرامج المتاحة للتعاون التقني (البرامج الإقليمية للمنظمة المعنونة ''دعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية''، و ''دعم التنمية البحرية في منطقة البحر الكاريبي''، فضلاً عن البرامج العالمية حيثما كانت قابلة للتطبيق).

وتحافظ المنظمة البحرية الدولية على علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع الثمانينات، تعاونت المنظمة على نحو وثيق مع الشبكة الإقليمية للتعاون فيما بين السلطات البحرية في أمريكا اللاتينية، التي تشمل أمريكا الجنوبية وكوبا والمكسيك وبنما.

وتسترشد المساعدة التي تقدِّمها المنظمة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمسة أعوام، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد عالجت بلدان الشبكة الإقليمية مسائل كمعايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية بواسطة الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بسياسات تحقيق اللامركزية التي اعتمدتها المنظمة، يوجَّه معظم الدعم عن طريق الشبكة بموجب مذكرة التفاهم الموقَّعة مع أمانتها. ومن خلال ذلك الصك، أوكِلت إلى الشبكة مسؤولية إدارة وتنفيذ الأنشطة الإقليمية للتعاون التقني على النحو الذي تحدِّده البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في بناء القدرات لتنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

كما أن كوبا تتلقى المساعدة التقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري – منطقة البحر الكاريبي الكبرى، ومركز الأنشطة الإقليمي الموجود في كوراساو، الذي يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى على الوقاية من حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

ولم تواجه المنظمة صعوبات في تنفيذ أي من الأنشطة الواردة في المشاريع المذكورة أعلاه نتيجةً للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

## الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠]

ما زالت الشواغل التي عبَّرت عنها كوبا فيما يخص التدخل في اتصالاتها تلقى الاعتبار الكامل من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات.

وحالياً، ينظر مجلس أنظمة الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات في قضيتين جاريتين بشأن التشويش الضار قدَّمتهما حكومة كوبا وهما ترتبطان بعمليات إرسال من محطات إذاعية قائمة على متن طائرة تابعة لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن المؤتمر العالمي للاتصالات اللاسلكية الذي عُقد في جنيف في الفترة من ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ قد نظر في كلتا القضيتين.

وأشار المؤتمر إلى أنه رغم الطلبات المتكررة التي أرسلتها أمانة الاتحاد الدولي للاتصالات إلى الحكومتين المعنيَّتين لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة التشويش الضار، لم ترِد أي معلومات إلى المكتب بشأن أي تحسن في الوضع.

وحث المؤتمر الإدارتين المعنيَّتين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب أحكام أنظمة الاتصالات اللاسلكية، مشيراً مع ذلك إلى أن محطة إذاعة تعمل على متن طائرة يصدر منها إرسال فقط إلى أراضي دولة أخرى دون موافقتها لا يمكن أن تُعتبر ممتثلةً لأنظمة الاتصالات اللاسلكية.

وعلى أثر المؤتمر، وفي ضوء التقارير المنتظمة الواردة من حكومة كوبا (على أساس أسبوعي) بشأن الطابع المستمر للتشويش الضار على اثنين من قنوات التردد، واصل مجلس أنظمة الاتصالات اللاسلكية تشجيع حكومتي إدارتي الولايات المتحدة وكوبا على التعاون للتوصل إلى حل. ويتمثل التحدي الرئيسي في إيجاد حلول تقنية وفقاً لأحكام أنظمة

الاتصالات اللاسلكية الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات دون استخدام التكنولوجيات الخاضعة لضوابط التصدير إلى كوبا.

والمسألة مدرجة باستمرار في جدول أعمال مجلس أنظمة الاتصالات اللاسلكية، وسيجري النظر فيها مجدداً في اجتماعه الرابع والخمسين (٥-١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠).

## مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

يعمل فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا على إعداد تقارير سنوية عن آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وللحظر تأثير مباشر على التنمية البشرية في كوبا، إذ أنه يزيد من حدة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية في الجزيرة والتبعات الاقتصادية لموسم الأعاصير الذي اتسم بالشدَّة في عام ٢٠٠٨. كما أن تنفيذ نهج منظومة الأمم المتحدة للتعاون الإنساني والإنمائي في كوبا قد تأثر على نحو بارز. وخلال عام ٢٠٠٩، لم يسجَّل أي تحسن هام قياساً بالفترة السابقة.

وترد أدناه أبرز القيود التي يفرضها الحظر على عمل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة في كوبا.

### شراء المدخلات بأسعار تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجَّلة في الولايات المتحدة

يمنع الحظر الشركات الوطنية الكوبية والشركات الأجنبية العاملة في كوبا من شراء المنتجات والعناصر والتكنولوجيات المتوفرة على أراضي الولايات المتحدة. وعليه، ورغم أن الولايات المتحدة تشكِّل السوق الأقرب جغرافياً والأكثر تنافسيَّة وتنوعاً، فإنه يجب استخدام أسواق بديلة على بُعد جغرافي أكبر. وهذا ما يستتبع تكاليف أعلى للنقل وتأخيرات في مواعيد التسليم، مما يؤدي إلى الحدّ من القدرة على تحقيق النتائج المنشودة لمشاريع الأمم المتحدة.

ولا تتوفر في كوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تُنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات اختراع في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على أي عنصر جرى إنتاجه و/أو تسجيله من جانب الولايات المتحدة. ويخلِّف ذلك أثراً على شراء مدخلات كالأدوية

والمعدات الطبية والأسمدة والأغذية التكميلية والمعدات المختبرية والأدوات الزراعية والحواسيب واللوازم المكتبية والمركبات والمولِّدات الكهربائية والمعدات الأساسية الأخرى اللازمة للأنشطة الإنمائية و/أو لتقييمات أثر المشاريع. وينشأ عن هذا الوضع أثر مباشر على المشاريع في مجالات الطوارئ، والأمن الغذائي، وصحة الأم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأهداف الإنمائية للألفية. كما يتأثر تنفيذ البرامج والعمليات في إطار عمل منظومة الأمم المتحدة بالقيود المفروضة على نيل تراخيص البرامجيات المسجَّلة في الولايات المتحدة. ونادراً جداً ما يُتاح لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كوبا الاستفادة من العقود التجارية العالمية المبرمة مع شركات الولايات المتحدة. وبالتالي، جرى الحدّ من تنفيذ البرامج الرامية إلى رصد التقدم المحرز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، ورصد أنشطة وآثار الكوارث الطبيعية، وما شابه ذلك، نظراً لعدم توفر البرامجيات المتخصصة اللازمة.

وقد تأثرت بهذه القيود المنتجات المستخدَمة لأغراض إنسانية، كالأدوية والمعدات الطبية والأغذية التي تم شراؤها عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، مما حدَّ على نطاق هام المساعدة الإنسانية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في كوبا. وتقلَّص نطاق عمليات الطوارئ الغذائية في عام ٢٠٠٩ بسبب منع استخدام الجهة التي قدَّمت أفضل العطاءات على صعيد الأسعار، ومقرها الولايات المتحدة.

**بعثات موظفي الأمم المتحدة إلى مقر الأمم المتحدة في الولايات المتحدة**

يعاني موظفو الأمم المتحدة من حاملي الجنسية الكوبية المطلوبين للسفر إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك من تأخيرات في الحصول على تأشيرات الدخول، مما يؤدي إلى إلغاء البعثات أو إلى إعادة حجز تذاكر طيران بكلفة أعلى. وينبغي إجراء الحجز باستخدام طرق بديلة أطول وأعلى كلفة، تمرّ عبر بلدان ثالثة لعدم توفر رحلات جوية مباشرة من كوبا إلى نيويورك. وهذا يعوق مشاركة وتمثيل الموظفين الكوبيين بمنظومة الأمم المتحدة في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، مما يحدّ من قدرات منظومة الأمم المتحدة في كوبا على العمل ومتابعة أحدث النظُم والسياسات والتوجيهات، إلخ، التي تنفَّذ في سياق الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ في البلدان الأخرى.

**تبادل الخبرات**

يعاني الخبراء الكوبيون الذين يعملون في القطاع الحكومي والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني أيضا من صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول في الوقت المناسب عند تلقيهم دعوات لحضور أحداث تستضيفها الأمم المتحدة. وبالمثل، يواجه علماء الولايات

المتحدة و/أو تقنيّوها عند توجّههم إلى كوبا في بعثات لتبادل الخبرات قيوداً على السفر، مما يخلّف أثراً على عمل الأمم المتحدة في البلد وعلى الإمكانيات المتاحة أمام فرص إنمائية جديدة ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

**الخدمات المالية لمصارف الولايات المتحدة**

لا يُتاح لمكاتب الأمم المتحدة المحلية في كوبا استخدام الحسابات المؤسسية القائمة لدى مصارف الولايات المتحدة. ولذا، يتعين على تلك المكاتب اللجوء إلى تدابير إدارية إضافية للاضطلاع بعمليات تمويل البرامج، مما يُنتج تكاليف أعلى على المكتب وعبئاً إدارياً أكبر نتيجةً لاستخدام مصارف البلدان الثالثة. وقد جرت تغطية الزيادة المشار إليها في التكاليف بواسطة الأمم المتحدة والأموال المخصصة لمشاريع من جانب بلدان مانحة أخرى. كما أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يعمد أحياناً إلى احتجاز التحويلات المصرفية، مما يخلّف أثراً على تنفيذ الأنشطة الإنمائية في الوقت المناسب.

## مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٠]

ليست كوبا من الدول الموقّعة على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ولا على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتلقى طلبات اللجوء وتبتّ فيها وفقا لولايتها، وتساهم في تقديم المساعدات إلى اللاجئين. وحتى الآن ما زالت كوبا تصر على تطبيق سياسة الأمر الواقع المتمثلة في عدم الإعادة القسرية وتقديم الحماية والمساعدة في قطاعي التعليم والصحة إلى اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية، لكنها لا توفر إمكانات لدمجهم في المجتمع المحلي. ولذا، وفي غياب احتمالات العودة الطوعية في أغلب الحالات، يكون الحل الوحيد الدائم للاجئين في كوبا هو أن تسعى المفوضية إلى إعادة توطينهم في بلدان ثالثة.

ومن المتوقع أن يكون استعداد كوبا لأن تصبح طرفا في الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين، وأن تشارك في إيجاد حلول لحالة اللاجئين داخل البلد، متوقفا على حدوث تغيير في علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن أي تدبير يساهم في إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يعتبر خطوة إيجابية قد تفضي إلى انضمام كوبا إلى تلك الصكوك.

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

يحث اتفاق أكرا، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثانية عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الدول على أن تمتنع عن تطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة. ويشدد أيضا على أن تحرير التجارة بشكل فعّال يتطلب التصدي للتدابير الانفرادية التي قد تكون بمثابة حواجز تجارية غير جمركية، وعلى الحاجة إلى بذل جهود دولية للحد من هذه التدابير أو إزالتها. وتشكل تدابير الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة ضد كوبا نوعا من التدابير المشار إليها في اتفاق أكرا، وهي تحمّل كوبا تكاليف باهظة.

الاتجاهات السائدة في كوبا

يخلف الحصار آثارا سلبية كبيرة في الاقتصاد الكوبي وفي مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. وأفادت حكومة كوبا بأن الخسائر الاقتصادية الإجمالية المباشرة الناجمة عن الحصار تجاوزت ٩٦ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨[٦]. وتعزى هذه الخسائر إلى التكاليف الإضافية التي تتكبدها حكومة كوبا والمؤسسات والمواطنون للحصول على السلع والخدمات والتمويل. فعلى سبيل المثال، تفيد تقارير حكومة كوبا أن الخسائر المتكبدة بين أيار/مايو ٢٠٠٨ ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ من جراء الحظر بلغت ١٢٢ مليون دولار في قطاع صناعة الأغذية الزراعية و ٢٥ مليون دولار في قطاع الصحة العامة و ٤٧ مليون دولار في قطاع البناء و ٢٤٢ مليون دولار في القطاع الخارجي. وأعاق انعدام إمكانية الحصول على قروض ومنح من وكالات التنمية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية عملية انتعاش كوبا من الأضرار الناجمة عن الأعاصير الثلاثة التي وقعت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، يحد الحصار بشدة من تطوير كوبا للعلوم والتكنولوجيا وبعض الصناعات من قبيل المعلوماتية والاتصالات نظرا لوضع الولايات المتحدة المهيمن في هذه المجالات التي تتزايد أهميتها باطراد. ويسهم عدم تمكن كوبا من الاتصال بمزودي خدمات الإنترنت في الولايات المتحدة إسهاما كبيرا في انخفاض مستوى الوصول إلى شبكة الإنترنت، وهو ما يؤثر بدوره سلبا في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

(٦) وثيقة منظمة التجارة العالمية: "Cuba-Article XV: 6 of the General Agreement on Tariffs and Trade 1994: report by the Government of Cuba under the decision of 15 December 2006", WT/L/781, 7 December 2009.

والبلد عضو نشط في منظمة التجارة العالمية، وهو يواصل طلبه بأن تزيل البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية جميع الحواجز المفروضة في شكل تدابير تجارية أحادية الجانب.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحصار وثلاثة أعاصير قوية والأزمة المالية والاقتصادية العالمية، نما الاقتصاد الكوبي بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨[٧]. غير أن هذا أقل بكثير من متوسط نسبة النمو البالغ ١٠,٢ في المائة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن صادرات البلد من البضائع في عام ٢٠٠٨ بلغت ٣,٨ بلايين دولار، أي نفس مستواها في العام السابق تقريبا. بيد أن واردات البلد من البضائع لعام ٢٠٠٨ ارتفعت بأكثر من ٤ بلايين دولار لتبلغ ١٤,٤ بليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع الحاد في الواردات وما نتج عنه من عجز تجاري إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة استيراد الأغذية وغيرها من البضائع بسبب الأعاصير الثلاثة.

وفيما يتعلق بتجارة البضائع، تمثلت أصناف الصادرات الرئيسية في عام ٢٠٠٨ في ''الخامات والفلزات''، حيث بلغت ٤٥ في المائة من مجموع الصادرات، تليها ''السلع المصنوعة'' و ''جميع أصناف الأغذية''. وكان هذا الترتيب للقطاعات مماثلا لما كان عليه في السنة السابقة، على الرغم من انخفاض حصة ''الخامات والفلزات'' من الصادرات وتزايد حصتي القطاعين الآخرين. وقد نجم الانخفاض في صادرات ''الخامات والفلزات'' عن تدني السعر الدولي للنيكل. أما فيما يتعلق بوجهة صادرات كوبا، فقد أصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر سوق للبضائع الكوبية في عام ٢٠٠٨، حيث استوعبت ربع مجموع صادرات كوبا. وفي المقابل، بينما كان الاتحاد الأوروبي يشكل تقليديا الوجهة الأولى للصادرات الكوبية، فهو يستورد الآن ٢٠ في المائة من بضائع التصدير الكوبية. وتتألف صادرات كوبا إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عموما من ''البضائع المصنوعة'' في حين أن صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي تتألف عموما من ''جميع الأصناف الغذائية'' و ''الخامات والفلزات''.

وكان الصنف الرئيسي المستورد في عام ٢٠٠٨ ''البضائع المصنوعة'' بقيمة بلغت ٧,٢ بلايين دولار، أي ٥٠ في المائة من مجموع قيم الواردات. وكان ثاني أكبر صنف ''الوقود'' بقيمة بلغت ٤,٥ بلايين دولار، أي ٣١ في المائة من مجموع قيم الواردات. وكان هذا الترتيب للقطاعات مماثلا لما كان عليه في السنة السابقة. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكبر مصدر للواردات، حيث بلغت قيمة حصتها ٦,٢ بلايين دولار، أي ٤٣ في المائة من مجموع واردات كوبا. وقد تبعها الاتحاد الأوروبي بحصة بلغت ٣,٢ بلايين

(٧) المرجع نفسه.

دولار، أي ٢٢ في المائة من مجموع واردات كوبا. ومنذ بدء تطبيق قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات لعام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، أصبح هذا البلد أكبر مصدّر للمنتجات الزراعية إلى كوبا. واحتفظ بهذا الموقع في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت حصته ١ بليون دولار، أي ٣٧ في المائة من مجموع واردات كوبا الزراعية.

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات، ارتفعت صادرات كوبا من ٦,٦ بلايين دولار إلى ٨,٨ بلايين دولار خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، نمت وارداتها من ١ بليون دولار إلى ٢,١ بليون دولار. وتشكل خدمات الصحة والتعليم والسياحة صادرات الخدمات الرئيسية لكوبا. ولا يزال اتفاق التعاون مع فنزويلا يشكل أحد مصادر دعم الاقتصاد الكوبي ذات الأهمية الخاصة[٨]. وأخيرا، فيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن التدفقات الداخلة في عام ٢٠٠٨ بلغت ٣٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ٦ ملايين دولار عن العام السابق[٩].

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عام ٢٠٠٩ حتى الآن، من المتوقع حدوث تدهور اقتصادي حاد من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ينطوي على هبوط سريع في أسعار السلع الأساسية، وعلى تضييق أسواق الائتمان الدولية، بما في ذلك التمويل التجاري. ومما يفاقم مشاكل كوبا أنها تعاني حاليا من الجفاف الشديد، ويشكل احتمال حدوث عجز في الإنتاج الغذائي المحلي مصدر قلق جدي[١٠]. فالأمن الغذائي هو محور الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بكوبا، ويمكن للصعوبات التي يواجهها البلد أن تؤخر تحقيق هذه الأهداف[١١]. وفيما يتعلق بتجارة البضائع في عام ٢٠٠٩، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن قيمة الصادرات بلغت ٣,١ بلايين دولار وقيمة الواردات بلغت ٩,٦ بلايين دولار، مما يولد عجزا قدره ٦,٥ بلايين دولار، أي أقل بـ ٤,٨ بلايين دولار من العام السابق. ويعكس هذا التراجع انخفاضا في الواردات نتيجة لهبوط سعر النيكل، وتقليص برامج الاستثمار، وبدء

(٨) وحدة التحريات الاقتصادية، ''التقرير القطري:كوبا''، أيار/مايو ٢٠١٠، ص ٤. تُزوَّد فنزويلا بموجب هذا الاتفاق بفنيين كوبيين في مجالي الصحة والتعليم في مقابل الحصول على النفط الفنزويلي.

(٩) الأونكتاد، تقرير عن حالة الاستثمارات في العالم لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.D.15)، الجدول باء-١ المرفق، تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، حسب المنطقة والاقتصاد، ٢٠٠٦-٢٠٠٨، ص ٢٤٩، http://www.unctad.org/wir

(١٠) ''التقرير القطري:كوبا''، أيار/مايو ٢٠١٠، ص ١٢، مرجع سبق ذكره.

(١١) صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ''كوبا: تركيز برامج الأمم المتحدة الجديدة على تحقيق الأمن الغذائي''، www.mdgfund.org/fr/story/foodSecurityFocusofNew.

تطبيق تدابير التقشف في منتصف عام ٢٠٠٩[١٢]. وفيما يتعلق بتجارة الخدمات في عام ٢٠٠٩، تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن قيمة الصادرات بلغت ٨ بلايين دولار، وقيمة الواردات بلغت ١,٣ بليون دولار، وهو ما يمثل فائضا قدره ٦,٧ بلايين دولار، أي حوالي نفس مبلغ الفائض في العام السابق. وتضطلع أيضا التحويلات المالية بدور كبير في اقتصاد كوبا. ويقدر أن مجموع التحويلات المالية يتراوح بين ٦٠٠ مليون دولار و ١ بليون دولار سنويا، ويأتي معظمها من الأسر المقيمة في الولايات المتحدة[١٣]. ولئن كان من المتوقع أن يؤدي رفع حكومة الولايات المتحدة للقيود المفروضة على التحويلات المالية من الأمريكيين الكوبيين في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ إلى حدوث زيادة كبيرة في تدفق التحويلات المالية الداخلة إلى كوبا، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يمكن أن تؤثر سلبا في التدفقات الداخلة إلى البلد.

التطورات المستجدة في الولايات المتحدة

على الرغم من مواصلة التعاون البسيط في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين كوبا والولايات المتحدة[١٤]، فإن حالة الحصار لم تتغير عما كانت عليه في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ورغم أن البعض في كونغرس الولايات المتحدة يواصل الدعوة إلى رفع القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة للسياحة وتيسير الصادرات الزراعية، فإن مقترحاتهم تواجه معارضة سياسية قوية. وإذا ما رفعت القيود المفروضة على السفر، يقدر أن يبلغ عدد سائحي الولايات المتحدة القادمين إلى كوبا أكثر من ١ مليون سائح سنويا في غضون سنوات قليلة[١٥]، وهو ما يتجاوز الرقم القياسي للبلد الذي يشكل أكبر مصدر سياحي في عام ٢٠٠٩، وهو كندا التي أرسلت ٠٠٠ ٩٠٠ سائح يمثلون أكثر من ربع مجموع الزوار الأجانب في كوبا[١٦].

(١٢) ''التقرير القطري، كوبا''، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وحدة التحريات الاقتصادية، ص ١٢ و١٣.

(١٣) وزارة الخارجية الأمريكية، ''مذكرة معلومات أساسية: كوبا''، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، http://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2886.htm.

(١٤) وحدة التحريات الاقتصادية، ''التقرير القطري:كوبا''، حزيران/يونيه ٢٠١٠، ص ١٠. منحت تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة إلى بعض الشخصيات الثقافية الكوبية والعلماء، وتعاون موظفون رسميون من كلا البلدين لمعالجة التسرب النفطي الكبير في خليج المكسيك.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٢.

(١٦) الموقع الشبكي: Gulfnews.com ''كوبا مستعدة لاستقبال سيل السائحين من الولايات المتحدة''، http://gulfnews.com/business/tourism/cuba-ready-for-us-tourist-influx-1.603453.

وأدى رفع القيود المفروضة على زيارات الكوبيين الأمريكيين إلى كوبا في عام ٢٠٠٩ بالفعل إلى زيادة عدد مواطني الولايات المتحدة الواصلين شهريا من ٠٠٠ ٩ مواطن قبل إحداث التغيير إلى ٠٠٠ ٢٠ مواطن[١٧]. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ما خففت القيود المفروضة على صادرات الولايات المتحدة الزراعية، يقدر أنه يمكن أن تزداد المبيعات إلى كوبا من المستوى الحالي البالغ ٩٠٠ مليون دولار لتصل إلى ١-٢ بليون دولار سنويا[١٨]. بيد أنه لم يكن لتخفيف القيود المفروضة على خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٩ تأثير ملحوظ، نظرا لعدم دخول شركات إلى السوق الكوبية. ويعزى عدم الاهتمام الواضح إلى تصور مفاده أن تكاليف ومخاطر العمل في كوبا تفوق الفوائد الاقتصادية الحدية[١٩].

**الاستنتاجات**

لم يطرأ منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق تغيير كبير في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي لا يزال يشكل عقبة كبيرة أمام زيادة الكفاءة والإنتاجية وتحسين مستويات معيشة المواطنين الكوبيين. وتتسم الآثار الأخيرة بالحدة بشكل خاص نظرا لتضرر كوبا من عدة أعاصير قوية، ومن الجفاف الشديد، وانخفاض أسعار النيكل، والعجز المالي المتنامي، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويزيد عدم إمكانية الاستفادة من القروض والمنح التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية من الصعوبات التي تواجهها كوبا. وعلى الرغم من أن برامج التعاون الثنائي مع البلدان النامية تساعد كوبا في مواجهة التحدي المتمثل في الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، فإن البلد لا يزال يعاني من مصاعب اقتصادية واجتماعية جمة. وعلى وجه الخصوص، فإن عدم القدرة على إجراء تبادل مع الولايات المتحدة يخلف آثارا عميقة في البلد، بالنظر إلى إمكانيات كوبا فيما يتعلق بإقامة صناعات أكثر تتطلب كثافة المعارف وتتسم بقيمة مضافة عالية. وأخيرا، لا يزال الحصار يحرم مواطني الولايات المتحدة من فرص اقتصادية وعلمية وثقافية كبيرة، يمكن لها أن تنشأ من وجود علاقات طبيعية مع كوبا.

(١٧) ''التقرير القطري: كوبا''، حزيران/يونيه ٢٠١٠، ص ١٢، مرجع سبق ذكره.

(١٨) Inside U.S. Trade, "Ag Chairman Wants Cuba Changes, But Administration Not Moving On Policy", 26 March 2010.

(١٩) Inside U.S. Trade, "U.S. Telecom Companies Fail To Use New Rules on Exports to Cuba", 14 May 2010.

## صادرات وواردات كوبا من السلع، ٢٠٠٥-٢٠٠٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

| الشريك | فئة السلعة | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧[أ] | ٢٠٠٨[أ] | ٢٠٠٩[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الصادرات** | | | | | | |
| الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة) | جميع الأصناف الغذائية | ٣١٦ | ٣٢٤ | ٤٠٩ | ٣٢٤ | |
| | الخامات والفلزات | ٦١٩ | ٦٧٥ | ٥٥٣ | ٣٩٤ | |
| | الوقود | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | البضائع المصنوعة | ٣٢ | ٢٥ | ٦ | ٥١ | |
| | **المجموع** | **٩٦٩** | **١ ٠٢٤** | **٩٦٨** | **٧٦٩** | |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | جميع الأصناف الغذائية | ٢٧ | ٢٩ | ٢٨ | ٤ | |
| | الخامات والفلزات | ٢٥ | ٥ | ٣ | صفر | |
| | الوقود | ٦ | صفر | صفر | ١ | |
| | البضائع المصنوعة | ٥٥٦ | ٥٦٩ | ٧٤١ | ٩٣١ | |
| | **المجموع** | **٦١٦** | **٦٠٤** | **٧٧١** | **٩٣٧** | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | جميع الأصناف الغذائية | ١ | صفر | صفر | صفر | |
| | الخامات والفلزات | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | الوقود | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | البضائع المصنوعة | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | **المجموع** | **١** | **صفر** | **صفر** | **صفر** | |
| بقية بلدان العالم | جميع الأصناف الغذائية | ٢٠١ | ٣٤٢ | ٣٣٠ | ٦٢٣ | |
| | الخامات والفلزات | ٤٨٠ | ٩٩٢ | ١ ٥٧٣ | ١ ٣١٧ | |
| | الوقود | ١٣ | ١١ | ٥٢ | ٨٤ | |
| | البضائع المصنوعة | ٣٩ | ٨ | ٦ | ٤١ | |
| | **المجموع** | **٧٣٣** | **١ ٣٥٢** | **١ ٦٩١** | **٢ ٠٦٤** | |

| الشريك | فئة السلعة | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧[أ] | ٢٠٠٨[أ] | ٢٠٠٩[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العالم | جميع الأصناف الغذائية | ٥٤٤ | ٦٩٥ | ٧٦٧ | ٩٥١ | |
| | الخامات والفلزات | ١ ١٢٤ | ١ ٦٧٢ | ٢ ١٢٩ | ١ ٧١٢ | |
| | الوقود | ٢٠ | ١١ | ٥٢ | ٨٧ | |
| | البضائع المصنوعة | ٦٢٧ | ٦٠٢ | ٧٥٢ | ١ ٠٢٥ | |
| | **المجموع** | **٢ ٣١٩** | **٢ ٩٨٠** | **٣ ٧٠١** | **٣ ٧٧٥** | **٣ ١٠٩** |
| **الواردات** | | | | | | |
| الاتحاد الأوروبي (٢٧ دولة) | جميع الأصناف الغذائية | ١٩٢ | ١٧٦ | ١٧٤ | ٤٢٤ | |
| | الخامات والفلزات | ٣١ | ٢٠ | ٣٠ | ٥٩ | |
| | الوقود | ٦ | ٢ | ١ | ٤٢ | |
| | البضائع المصنوعة | ١ ٦٠٤ | ٢ ٠١٠ | ١ ٨٨٥ | ٢ ٦٨٦ | |
| | **المجموع** | **١ ٨٤٣** | **٢ ٢١٦** | **٢ ٠٩٠** | **٣ ٢١٠** | |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | جميع الأصناف الغذائية | ٤٣٣ | ٤٦٥ | ٦٣٣ | ٦٥٧ | |
| | الخامات والفلزات | ٢٨ | ٣١ | ١٦ | ٤٦ | |
| | الوقود | ١ ٩٤١ | ٢ ٥٣٧ | ٢ ٩٨٨ | ٤ ٤٦٠ | |
| | البضائع المصنوعة | ٧٦٧ | ٨١٦ | ٨١٤ | ٩٩٥ | |
| | **المجموع** | **٣ ١٨٧** | **٣ ٨٥٠** | **٤ ٤٥١** | **٦ ١٥٧** | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | جميع الأصناف الغذائية | ٤٩٣ | ٤٣٠ | ٥٦٣ | ٩١٦ | |
| | الخامات والفلزات | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | الوقود | صفر | صفر | صفر | صفر | |
| | البضائع المصنوعة | ٢١ | ١٤ | ١٠ | ٢٦ | |
| | **المجموع** | **٥٢١** | **٤٥٣** | **٥٧٣** | **٩٤٤** | |
| بقية بلدان العالم | جميع الأصناف الغذائية | ٥٠٣ | ٣٣٠ | ٢١٤ | ٤٧٨ | |
| | الخامات والفلزات | ٤٠ | ٢٩ | ١٣ | ١٢١ | |
| | الوقود | ١٥٤ | ٣٣٨ | ٢٧٥ | ١٢ | |
| | البضائع المصنوعة | ١ ٨١٢ | ٢ ٩٧٥ | ٢ ٤٦٧ | ٣ ٥١٥ | |
| | **المجموع** | **٢ ٥٣٤** | **٣ ٦٥٥** | **٢ ٩٦٩** | **٤ ١٢٦** | |

| الشريك | فئة السلعة | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧[أ] | ٢٠٠٨[أ] | ٢٠٠٩[ب] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العالم | جميع الأصناف الغذائية | ١ ٦٢١ | ١ ٤٠٢ | ١ ٥٨٣ | ٢ ٤٧٤ | |
| | الخامات والفلزات | ٩٨ | ٨٠ | ٥٩ | ٢٢٧ | |
| | الوقود | ٢ ١٠١ | ٢ ٨٧٦ | ٣ ٢٦٤ | ٤ ٥١٥ | |
| | البضائع المصنوعة | ٤ ٢٠٤ | ٥ ٨١٦ | ٥ ١٧٧ | ٧ ٢٢٢ | |
| | **المجموع** | **٨ ٠٨٤** | **١٠ ١٧٤** | **١٠ ٠٨٣** | **١٤ ٤٢٧** | **٩ ٦٣** |

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، بالاستناد إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، وقاعدة البيانات التابعة لإدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي.

ملاحظات: جميع أصناف الأغذية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز صفر + ١ + ٢٢ + ٤)

الخامات والفلزات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)

الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرمز ٣)

البضائع المصنوعة: (التصنيف الموحد للتجارة الدولية، الرموز من ٥ إلى ٨، ناقصا الرمزان ٦٧ و ٦٨)

(أ) تقديرات.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠٠٩، لا يتوفر سوى الرقم المتعلق بمجموع الصادرات إلى العالم.

## صادرات وواردات كوبا من الخدمات، ٢٠٠٥- ٢٠٠٩[أ]

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠٠٥ | | ٢٠٠٦ | | ٢٠٠٧ | | ٢٠٠٨ | | ٢٠٠٩ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
| ٦ ٥٥١ | ١ ٠١٨ | ٦ ٦٦٧ | ١ ٢٦٣ | ٨ ٢٠٧ | ١ ٣٣٠ | ٨ ٨٢٧ | ٢ ٠٩٢ | ٧ ٩٧٦ | ١ ٢٩٣ |

المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية ومنظمة التجارة العالمية.

(أ) تقديرات.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

ما برح المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا يعد تقارير سنوية عن آثار الحصار المفروض منذ عام ١٩٩٢. وخلال عام ٢٠٠٩، بقيت الحالة مماثلة جدا للأعوام

السابقة. ويمكن ملاحظة آثار الحصار في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية، إذ أنه يؤثر في فرص التنمية الوطنية والمحلية ويخلق مصاعب اقتصادية. ويؤثر الحصار أيضا في أكثر الفئات السكانية ضعفا وفي التنمية البشرية بوجه عام.

ووفقا لتقديرات السلطات الكوبية، تبلغ خسائر الاقتصاد الكوبي المباشرة وغير المباشرة التراكمية من جراء الحصار منذ أوائل الستينات من القرن الماضي ٠٠٠ ٩٦ بليون دولار (أرقام عام ٢٠٠٩). ويحد الحصار من حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويحد ذلك بدوره من إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطط كوبا الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وتصعب كثيرا إقامة الشراكات والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والجامعات ومؤسسات البحث في الولايات المتحدة، وتعزيز التبادل بين الخبراء من البلدين. ويحد الحصار أيضا من جهود المنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، المبذولة للاضطلاع بأنشطة إنمائية في كوبا، ونتيجة لذلك، يحد أيضا من إمكانية إقامة الشراكات بين البرنامج الإنمائي وجماعات المجتمع المدني التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها.

ويتسبب الحصار في نتائج سلبية فيما يتعلق بمبادرات التعاون الخارجي، مما يحدث الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو الموانع التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وفروعها. ويؤثر هذا الوضع سلبا في التكاليف النهائية لمدخلات المشاريع المستوردة، بسبب التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل.

ونظرا للموقع الجغرافي لكوبا، تمثل سوق الولايات المتحدة أقرب منطقة تجارية وأنسبها وأكثرها تنوعا. بيد أن الشركات الكوبية لا تزال عاجزة عن شراء المنتجات أو المكونات أو التكنولوجيات في أراضي الولايات المتحدة أو من شركات الولايات المتحدة، باستثناء المواد الغذائية التي لا يمكن شراؤها إلا من خلال المدفوعات النقدية التي تقدم سلفا عن كامل التكلفة، وهو ما يتطلب إجراءات طويلة ويفضي إلى إعاقة المعاملات.

ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى شراء واستيراد منتجات من أماكن أبعد وبتكاليف أعلى بكثير. ويؤثر ذلك بشكل مباشر في جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، من خلال زيادة تكاليف معاملات الحصول على مدخلات المشاريع وزيادة تكاليف نقل هذه البضائع المستوردة على حد سواء.

ومن الأمثلة الواضحة على ما ورد أعلاه، أنه تعين، في حالة مبادرات الإنعاش الطارئة التي أعقبت الأعاصير، شراء المدخلات اللازمة في حالات الطوارئ من قبيل السقوف، والأدوات وما إلى ذلك، بأسعار أعلى وفي فترات زمنية أطول، مما أخر كثيرا إعداد ملاجئ الطوارئ للأشخاص الذين فقدوا منازلهم.

وثمة مثال آخر في إطار المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي يضطلع البرنامج الإنمائي بدور المتلقي الرئيسي له، وهو يتجلى في أن المدخلات من قبيل الأدوية والكواشف والمعدات المختبرية، الموجهة إلى إفادة مرضى الإيدز من جميع الأعمار، تشترى من بلدان ثالثة، ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من أسعار السوق الدولية. وحتى لو كان للبرنامج الإنمائي اتفاقات مؤسسية طويلة الأجل مع موردين دوليين، فإن القيود المفروضة بموجب الحصار تعرقل شراء السلع اللازمة من خلال هذه الآلية إذا كانت المنتجات تصنّع أو تحتوي على عنصر يصنّع في الولايات المتحدة. والمثال على ذلك هو عقار ريتونافير، وهو عقار مضاد للفيروسات العكوسة في طب الأطفال.

وفيما يتعلق بمبادرات الأمن الغذائي التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، فقد تعين وضع ميزانيات للمشاريع الأربعة الرئيسية التي تنفذ حاليا بقيمة تبلغ ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، بأخذ ما للحصار من أثر بعين الاعتبار؛ وتعين بالتالي تخصيص تكاليف أكبر فيما يتعلق بشراء ونقل المدخلات الرئيسية لإنتاج الأغذية، كانت ستخصص للأنشطة الإنمائية في الميدان لولا الحصار. وتشمل المدخلات المتضررة في هذا القطاع ما يلي: البذور ذات الجودة العالية وأنظمة الري والآلات الزراعية.

ويؤثر الحصار أيضا في العمل اليومي لمكتب البرنامج الإنمائي في كوبا ويضعه في وضع غير مؤات مقارنة بالمكاتب القطرية الأخرى بسبب القيود المفروضة على الفوائد التي يمكن أن تأتي من الاتفاقات المؤسسية طويلة الأجل المعنية بتنفيذ الأنشطة الإنمائية وأنشطة الطوارئ ومتابعة أثرها وتنفيذها بشكل فعال. ويفضي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات بمصروفات لا تقل عن ١٥ في المائة بسبب مشاركة الوسطاء، وإلى ارتفاع تكاليف شراء المعدات من قبيل الحواسيب وتكاليف الحصول على تراخيص البرامجيات وما إلى ذلك.

وليس بوسع المكتب المحلي للبرنامج الإنمائي في كوبا الاستفادة من الحسابات المؤسسية لدى مصارف الولايات المتحدة، ويتعين عليه بالتالي أن يتخذ تدابير إدارية إضافية من أجل تنفيذ عمليات تمويل البرامج، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للمكتب وارتفاع الأعباء الإدارية المترتبة على استخدام مصارف بلدان ثالثة. وتتم تغطية التكاليف

الزائدة ذات الصلة من خلال البرنامج الإنمائي والأموال المخصصة للمشاريع من جانب بلدان مانحة أخرى. وخلال عام ٢٠٠٩، احتجز مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تحويلا مصرفيا، مما أثر بشكل كبير على تنفيذ الأنشطة الإنمائية في الوقت المناسب.

ويعاني موظفو البرنامج الإنمائي الوطنيون الذين يطلب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك من حالات تأخير في منح تأشيرات الدخول، مما يؤدي إلى إلغاء البعثات أو إعادة شراء تذاكر الطيران بتكاليف أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين السفر في طرق بديلة أطول وأعلى تكلفة عبر بلدان ثالثة بسبب عدم وجود رحلات جوية مباشرة من هافانا إلى نيويورك. وهذا ما يعوق مشاركة موظفي منظومة البرنامج الإنمائي في كوبا وتمثيلهم في الدورات التدريبية المؤسسية والاجتماعات الرسمية، ويحد بالتالي من قدرات مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا على العمل وفقا لأحدث النظم والسياسات والتوجيهات وغير ذلك مما ينفذ في بلدان أخرى ومتابعتها من أجل تحقيق الأهداف والآثار ذات الصلة بالتنمية وحالات الطوارئ بشكل فعال.

## منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

بالنظر إلى أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ليست وكالة تمويل وإنما هي وكالة تقنية متخصصة في إطار منظومة الأمم المتحدة، فإنه من الصعب تحديد حجم الضرر الذي يلحقه الحصار المفروض على البرامج التي تديرها المنظمة في مجالات اختصاصها وهي: التعليم والعلوم والثقافة والاتصالات والمعلومات. بيد أنه من الناحية النوعية، يستمر الحصار في التأثير على مجالات اختصاص اليونسكو، ويمكن إيراد الملاحظات التالية.

بقيت الحالة دون تغيير نسبياً منذ عام ٢٠٠٩. ففي مجال التعليم، لا يزال الحصار يؤثر على توافر الموارد التعليمية بسبب القيود التجارية التي تحول دون شرائها بأسعار أكثر تنافسية. وفي مجال العلوم، لا يزال الحصار المفروض يحد من القدرة على شراء المواد العلمية الحديثة، ولا يزال التبادل العلمي والأكاديمي والمهني محدوداً بسبب سياسات منح التأشيرات، مما يجعل السفر والانتقال من أجل الدراسة أمراً صعباً. وفي مجال الثقافة، لا يزال الحصار يؤثر على إمكانية الحصول على المواد الحافظة للآثار التاريخية، واللوازم المستخدمة في الصناعات الثقافية، كما يؤثر على التعاون مع المؤسسات الأمريكية التي قد تكون لولا ذلك مستعدة

للتعاون والتبادل. وفي مجال الاتصالات والمعلومات، لا تزال كوبا غير قادرة عن الحصول على كابلات الألياف الضوئية المغمورة التي تتحكم فيها شركات الولايات المتحدة، ولا على تراخيص البرامجيات ومعدات معينة.

ويؤثر الحصار أيضاً على عمليات مكتب اليونسكو في هافانا مما ينتج عنه تكاليف إضافية تتكبدها المنظمة فيما يتعلق بالتذاكر والاتصالات، الخ. ويتأثر الموظفون وأسرهم أيضاً على الصعيد الشخصي، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتحويلات المصرفية والاتصالات الدولية.

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

حققت كوبا تقدماً هائلاً على صعيد التنمية البيئية في السنوات الأخيرة. ويوجد دليلٌ واضحٌ على ذلك في آخر دراسة لمؤشر الأداء البيئي التي نشرتها جامعتا ييل وكولومبيا، حيث احتلت كوبا المركز التاسع في العالم من حيث الأداء البيئي (متقدمةً على دول مثل فنلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). بيد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الحالي يعرقل تحقيق حماية البيئة والتنمية المستدامة عرقلةً ملحوظةً.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعدد من المشاريع التي يجري تنفيذها في كوبا، لم تتضرر تضرراً مباشراً من الحصار، مثل مشروع الممر البيولوجي الكاريبي الذي يمر بمرحلة البداية من خلال اتفاق مبرم بين الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي، وحالياً جامايكا بوصفها مراقب دائم؛ وكذا وضع مؤشرات بيئية في إطار مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة بالتعاون مع مكتب الإحصاءات ووزارة العلم والتكنولوجيا والبيئة. ويُضطَّلَع بجزء كبير من عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كوبا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينطوي على نقل المعرفة وبناء القدرات والدعم التقني من كوبا إلى بلدان أخرى، عن طريق إقامة حلقات عمل تدريبية وأنشطة بناء القدرات واجتماعات الخبراء وغيرها.

ويركز برنامج العمل الجديد لبرنامج الأمم المتحدة البيئة حالياً على ستة مجالات ذات أولوية هي تغير المناخ، والكوارث والنزاعات، وإدارة النظم البيئية، والإدارة البيئية، والمواد الضارة، وكفاءة استخدام الموارد. وتُبذَل جهود برنامج البيئة التي يضطلع بها في كوبا بالدرجة الأولى في مجالات كفاءة استخدام الموارد، وتغير المناخ، وإدارة النظم الإيكولوجية.

ويُعَدّ مركز أبحاث الاقتصاد العالمي في كوبا أحد مراكز التفوق المتميزة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تضطلع بأنشطة متصلة بالتقييم، والتي تعرف أيضا باسم مراكز التعاون بشأن توقعات البيئة العالمية. ويتعاون مركز أبحاث الاقتصاد العالمي حالياً في إصدار التقرير الإقليمي لتوقعات البيئة العالمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيُصدَر في تموز/يوليه ٢٠١٠.

ويُتَرجَم الحصار المستمر في صورة فرص ضائعة للتعاون في مجال البيئة في المنطقة، كما يتضح من حادث الانسكاب النفطي الذي وقع مؤخراً في خليج المكسيك تالياً لعمليات حفر أجرتها شركة بريتيش بتروليم (British Petroleum) في منطقة الخليج التابعة للولايات المتحدة. ويضر الانسكاب النفطي بالمناطق الساحلية للولايات المتحدة في الخليج، ويمكن أيضاً أن يلحق الضرر بالمناطق الساحلية في شرق ولاية فلوريدا وكوبا. وسيكون التعاون بين البلدين أمراً هاماً في معالجة هذه القضية، وخاصة إذا انتشرت بقعة النفط إلى مدى أبعد.

وبناءً عليه، فإن الحاجة إلى وجود اتفاق للحيلولة دون وقوع حادثة كهذه وحوادث أخرى محتملة وكوارث طبيعية، وإدارتها على نحو مشترك، على النحو المبيَّن في التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أصبحت مسألة ملحة في الوقت الحاضر.

وفيما يلي أمثلة أخرى للآثار المرتبطة بالحصار الاقتصادي:

(أ) بما أنه غير مسموح لشركات الولايات المتحدة أن تبيع معدات وتكنولوجيات وغيرها من المنتجات لشركات كوبية، تضطر الأخيرة إلى شرائها من أسواق أخرى أبعد. وهذا يزيد من طول فترات نقل البضائع إلى كوبا مما يزيد أيضاً من انبعاثات الكربون المرتبطة بحركة النقل؛

(ب) تواصل كوبا في إطار برنامجها للثورة في مجال الطاقة، اتخاذ إجراءات في مجال كفاءة الطاقة، وفي تعزيز أنشطة إعادة التدوير وغيرها من التكنولوجيات الخضراء، وذلك بهدف خفض الاستهلاك من النفط والحد من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد العامة. بيد أنه يُحظَر على شركات الولايات المتحدة وفروعها في البلدان الأخرى، أن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تفيدها في هذا المسعى. وبالمثل، فإن المنتجات الأخرى التي تنتجها شركات غير شركات الولايات المتحدة وتحتوي على أجزاء أو مكونات توفرها شركات الولايات المتحدة أو فروعها، والتي يمكنها أن تساهم في تعزيز هذه التطورات، لا يمكن بيعها لكوبا؛

(ج) كوبا هي أحد البلدان الرائدة في مجال البحوث البيولوجية في العالم حيث يتخصص الآلاف من خريجي جامعات ومعاهد البلد العشرة في العمل في المجال الإيكولوجي

وينتجون تكنولوجيات ومنتجات هامة. وتتوافر لكوبا أيضاً معرفة واسعة بحفظ الموارد الطبيعية. بيد أنه لا يمكن بيع هذه التكنولوجيات والمنتجات في الولايات المتحدة، مما يعوق قدرة كوبا على تعظيم الإيرادات من هذه الاستثمارات ومن إمكاناتها المحتملة لتحفيز البحوث والتطورات التكنولوجية المستقبلة.

(د) كثيراً ما تحد القيود المفروضة على السفر من مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية التي تُنظم في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وتُصرَف آلاف الدولارات على مسارات سفر أكثر تكلفة ورحلات أطول في كثير من الأحيان، وذلك لضمان قدرة الخبراء الكوبيين على المشاركة والمساهمة بنشاط في الاجتماعات الدولية؛

(هـ) يحد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجلات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة وكذلك من الوصول إلى شبكة الإنترنت وبالتالي إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. ويحد ذلك من فرص الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين في الاطلاع على أحدث التطورات في مجال الطاقة والعلوم البيئية، التي يمكن أن تزيد من قدرتهم على تطبيق التكنولوجيات البيئية السليمة وتطوير المزيد منها؛

(و) لكل من الولايات المتحدة وكوبا مصلحة في استكشاف واستغلال النفط في المناطق البحرية المشتركة. ولا يمكن في الوقت الحالي إجراء دراسات مشتركة عن الأثر البيئي وطرق التشغيل الملائمة للبيئة نتيجة للحصار؛ ويؤكد الانسكاب النفطي الذي وقع مؤخرا هذه المسألة كضرورة مُلِحَّة؛

(ز) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقتين تتميزان بممرات بيولوجية حاسمة الأهمية يمكنهما الاستفادة من التعاون الإقليمي بشكل كامل، وهو أمر غير ممكن نظراً لاستمرار الحصار؛

(ح) تقع البلدان أيضاً في منطقة حيث تؤثر الكوارث، وبخاصة الأعاصير، بدرجة خطيرة في النظم الإيكولوجية وفي السكان، ويعمل البلدان على تحقيق مستويات أعلى للوقاية من الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، سيفيد التعاون البلدين وغيرهما من البلدان في باقي أنحاء منطقة البحر الكاريبي؛

(ط) نتيجة أخرى للحصار هي محدودية فرص الحصول على القروض الدولية والوصول إلى المؤسسات المالية الدولية، مما يتسبب في إعاقة الجهود التي تبذلها كوبا في مجال الاستدامة.

وختاماً، ستسهم إزالة المعوقات التي تحد من التبادل العادي بين البلدين في تعزيز إدارة النظم الإيكولوجية المشتركة على نحو مستدام، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ والتصدي للكوارث الطبيعية واتقاء وقوع الحوادث. وهذا سيفيد أيضاً البلدان الأخرى التي تكون للبلدين برامج تعاونية معها، مثل هايتي وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

## برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٠]

لآثار الحصار عنصران فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

يتعلق العنصر الأول بالأثر الطويل المدى الذي ينجم عنه تبعات سلبية على ما يلي:

(أ) استقرار وسرعة عملية استيراد اللوازم من مواد البناء وأدواته ومعداته، فضلا عن الواردات من الطاقة والمواد الخام اللازمة لإنشاء وصيانة المستوطنات البشرية وإعادة بنائها في أعقاب الكوارث الطبيعية؛

(ب) نقل التكنولوجيات الأكثر كفاءة والأسلم من الناحية البيئية واستخدام براءات الاختراع الناشئة من الولايات المتحدة، أو التي تقوم بتسويقها شركات الولايات المتحدة وغيرها من الشركات في أنحاء العالم؛

(ج) إمكانية الحصول على الطاقة، والتكنولوجيات الموفرة للطاقة، والنفط. وهذه كلها أصول هامة في مجال توفير الخدمات الحضرية الأساسية مثل النقل وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، والاستجابة الطارئة للمخاطر من قبيل الحرائق والفيضانات والأعاصير، وذلك حتى يتسنى للكوبيين الاستفادة من بدائل تتسم بالكفاءة والاستدامة البيئية؛

(د) إمكانية الحصول على مواد كيميائية ومعدات ذات تكلفة منخفضة لمعالجة المياه والمياه المستعملة، واللازمة أيضاً لتحسين نوعية تلك الخدمات وتوفيرها بتكلفة ميسرة، وأثر ذلك على الصحة البيئية والصحة العامة؛

(هـ) تسوية المطالبات غير المسددة المتعلقة بالممتلكات المملوكة قبلاً لمواطنين من الولايات المتحدة أو مواطنين متجنسين بالجنسية الكوبية، وهو أمر ضروري لاستخدام المرافق الهامة وإصلاحها، وللسمة الوطنية للتنمية الحضرية والعقارية واتساقها؛

(و) التأشيرات وتصاريح السفر اللازمة لعمليات التبادل العلمي والتقني والثقافي، وبخاصة للمخططين والمهندسين المعماريين والمهندسين وعلماء الاجتماع، لكي يتسنى لهم إسداء المشورة إلى نظرائهم الكوبيين بشأن تصميم وتخطيط وإدارة أنشطة الإسكان والمستوطنات البشرية.

ومن حيث الجوهر، إن تنفيذ القرار ٦/٦٤، من منظور المستوطنات البشرية، سيحسِّن من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على المستوطنات البشرية وتخطيطها وإدارتها وسلامتها البيئية، وبخاصة لفائدة الفئات الفقيرة والمحرومة من السكان.

ويتعلق العنصر الثاني بأنشطة البرنامج ذات الصلة المنفذة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والتي تواصلت بالرغم من الحصار، وهي كالتالي:

(أ) يعمل موئل الأمم المتحدة على وضع مشاريع للتعاون التقني، بالتعاون مع نظرائه في المعهد الوطني الكوبي للإسكان ومعهد التخطيط العمراني. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قام المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة بتوقيع اتفاق للتعاون بشأن المستوطنات البشرية المستدامة والإدارة البيئية الحضرية، ومازال هذا الاتفاق سارياً؛

(ب) في أعقاب إعصاري غوستاف وآيك، شارك موئل الأمم المتحدة بنشاط في عملية الإعمار مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في المناطق المتضررة من خلال بناء القدرات المحلية في مجال التخطيط وإعادة بناء المساكن مع نحو ٤٨٠ ٦ أسرة متضررة؛

(ج) يؤدي موئل الأمم المتحدة دوراً نشطاً في إعداد الوثيقة القطرية للأمم المتحدة، ويعكف حالياً على صياغة وثيقة برنامجية موئلية قطرية، تدمج المشاريع التعاونية الجارية بين موئل الأمم المتحدة وحكومة كوبا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وسيجري نشرها قريباً؛

(د) نظراً لحجم وتعقيد عملية الإنعاش بعد الأعاصير، جرى تحديد مجال للتدخل الفوري يركز على تعزيز القدرات على الصعيد المحلي من أجل إسكان الضحايا، وذلك بتشجيعهم على بناء المساكن بأنفسهم تساعدهم في ذلك الحكومة المحلية والسلطات المعنية بالإسكان.

وتأثرت جميع أنشطة موئل الأمم المتحدة المذكورة أعلاه تأثراً سلبياً من الحصار.

## منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

كما ذُكِر سابقاً، فإن وجهة نظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) هي أن الحصار كان وما زال يحدث أثراً سلبياً على التنمية الاقتصادية في كوبا. وقد تفاقمت الحالة للأسوأ بسبب الأزمة المالية الدولية الراهنة والكوارث الطبيعية التي تعرض لها البلد في عام ٢٠٠٨. وبالرغم من استمرار تعاون اليونيدو مع كوبا في عدة مجالات تقنية، فإن ثمار هذا التعاون الذي يجنيه البلد على المدى الطويل قد تتقلص إذا ما طال أمد الحصار.

وتنفذ اليونيدو في الوقت الحاضر برامج ينصب تركيزها على كفاءة استخدام الطاقة، والمصادر البديلة للطاقة، والإنتاج الأنظف، والإدارة المستدامة للبيئة، وتطوير الأعمال في مجال الزراعة. وتموِّل هذه البرامج حكومتا النمسا وسويسرا ومرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال ومن الميزانية العادية لليونيدو.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنه في الوقت الذي يستمر فيه فرض الحصار السابق ذكره، تظل منطقة البحر الكاريبي تواجه عدداً متزايداً من التحديات الخطيرة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وتجد كوبا نفسها، مع بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي، واقعة بين أكبر منتجي الكوكايين في العالم في أمريكا اللاتينية، وأكبر مستهلكي المخدرات في العالم، وهما أمريكا الشمالية وأوروبا. ويعكف المكتب على تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات، ويتوقع أن يعزز جهوده التعاونية مع كوبا في سياق مبادراته الجديدة لفائدة المنطقة.

وتقع كوبا في نطاق تغطية مكتب البرامج الإقليمية لأمريكا الوسطى في بنما التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي بدأ نشاطه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويخطط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإدراج كوبا في العديد من الأنشطة التي سيتولى مكتب البرامج الإقليمية إدارتها، بما في ذلك إنشاء شبكة من المدعين العامين ستوفر منتدى لتبادل أفضل الممارسات، وتبادل المعلومات المتصلة بالقضايا والاستخبارات

الشرطية، فضلاً عن وضع تصنيفات لعمليات غسل الأموال وتبادلها وتيسير دورات التدريب. وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد الشبكة في تحديد الاحتياجات في مجال التعاون التقني على صعيد المنطقة وعلى الصعيد القطري، التي يمكن أن يعالجها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو جهات أخرى.

ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً إقليمياً لفائدة منطقة البحر الكاريبي، وذلك متابعةً للمؤتمر الوزاري حول الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب بوصفها تحديات للأمن والتنمية في منطقة البحر الكاريبي، الذي اشترك في تنظيمه المكتب والجمهورية الدومينيكية والمعقود في سانتو دومينغو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ويغطي البرنامج الإقليمي جميع الدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي الموقعة على إعلان سانتو دومينغو السياسي الصادر أثناء المؤتمر الوزاري، ومن بينها كوبا. واستناداً إلى البرنامج الإقليمي، يجري وضع سلسلة من البرامج الفرعية، وستُنَفَّذ بالمشاركة مع شركاء إقليميين مختلفين.

وعلاوة على ذلك، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا في إطار متابعة المؤتمر الوزاري، بتنفيذ ميثاق سانتو دومينغو وآلية ماناغوا. وتركز الآلية في المقام الأول على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وثانياً على منع الجريمة وتقديم المشورة القانونية والمساعدة التقنية إلى البلدان الواقعة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي على نحو منسق. وستعزز هذه المبادرة من التواصل الإقليمي، وتبادل المعلومات، وتشجِّع أوجه الاستجابة العملية المشتركة فيما بين القائمين على إنفاذ القوانين وغيرهم من أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وأحد مجالات التركيز الأساسية هو تسهيل جمع البيانات وتشجيع تحليلها لدعم عملية وضع استجابات استراتيجية وتنفيذية سليمة، وتيسير إجراء مشاورات دورية وتشجيع إقامة شراكات استراتيجية على الصعيدين التنفيذي والسياساتي، وذلك بهدف زيادة الفعالية في تحديد وتنفيذ أوجه التصدي المنسق للاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وسيؤدي إدراج كوبا في المبادرات المختلفة التي أطلقها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لفائدة منطقة البحر الكاريبي، إلى تعزيز أوجه تعاون البلد مع نظرائه الإقليميين. وفي هذا الصدد، تكتسي أهمية كبيرة إمكانية وصول النظراء الكوبيين إلى الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الملائمة لتيسير تنفيذ الآلية السابق ذكرها.

ومن المهم بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يجري تعزيز تعبئة الموارد بحيث تكون كوبا مشمولة بتنفيذ الأنشطة التي يضطلع بها المكتب. وستُستَثمَر هذه الموارد في المجالات الاستراتيجية كجزء من البرنامج الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، بما يسهم بالتالي في الحد من ضعف كوبا وبلدان منطقة البحر الكاريبي أمام مخاطر تهريب المخدرات والجريمة المنظمة. ويواصل هذا المكتب البحث عن الموارد بشكل استباقي من أجل تمويل وتوسيع عملياته في منطقة البحر الكاريبي، ومن بينها كوبا.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠]

منذ التقرير السابق لصندوق الأمم المتحدة للسكان الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٩، ظلت التدابير الرئيسية للحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، دون تغيير. وهي ما زالت تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وبخاصة على نوعية الحياة للفئات الأكثر ضعفاً.

وما زال البرنامج القطري التابع للصندوق يواجه صعوبات كثيرة في اقتناء وشراء السلع والمعدات والأدوية والمواد المختبرية التي تنتجها الولايات المتحدة أو التي تشملها براءات الاختراع التي تملكها الولايات المتحدة. فهذا أمر صعب، يكاد يكون مستحيلاً، في حالة موردي منتجات الولايات المتحدة. ويتعين شراء السلع الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية وما يتعلق بها من مواد من مناطق أخرى، مع تَرَتُّب زيادة عموماً في تكاليف النقل والشحن.

وتفاقمت مسألة عدم توافر البضائع والصعوبات التي تُوَاجَه في شراء جميع أنواع السلع الأساسية في السوق المحلي في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية الشراء في عام ٢٠٠٩ أكثر تعقيداً. ونتيجة للأزمة الاقتصادية، أصبح من الضروري استيراد الكثير من البضائع والسلع الأساسية. وفي كثير من الحالات، طلب موردون أن تُدفع مستحقاتهم عن طريق تحويلات مصرفية خارج البلد بسبب عدم وجود سيولة في المصارف داخل البلد. وأدت الزيادة في التحويلات المصرفية والمعلومات الإضافية التي يطلبها الموقع الإلكتروني الجديد الخاص بالمورِّدين في حالة إجراء تحويلات مصرفية إلى حدوث تأخير في عمليات الدفع حالما تظهر بيانات مصرفية من كوبا. ولم يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

على شراء المنتجات فحسب، بل أيضاً على شروط الدفع. وقام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في بعض الأحيان باحتجاز التحويلات المصرفية.

وصورة الرئيس أوباما لدى غالبية الكوبيين ليست سلبية، وإنما الناس متشككون من جهة موقفه بتخفيف بعض قيود الحصار المفروض على الجزيرة. وأدى التزام إدارة أوباما بتمويل برامج تنظيم الأسرة على الصعيد الدولي لتعكس بذلك عشر سنوات من التمويل غير الكافي، والتزامها بإزالة القيود التشريعية التأديبية، إلى تحسين مساهمة الولايات المتحدة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. إلا أن مساهمة الولايات المتحدة في الصندوق لا تتضمن تقديم المساعدة إلى كوبا.

وقد كان معدل نمو الاقتصاد الكوبي (الناتج المحلي الإجمالي) منخفضاً نسبياً في عام ٢٠٠٩ : ١,٤ في المائة؛ وسيكون من خصائص عام ٢٠١٠ وجود خطة اقتصادية قوية جداً، وقواعد صارمة لاستخدام الموارد، وحواجز عديدة في سبيل الوصول إلى مصادر التمويل الدولية، وانخفاض في الطلب على الصادرات الكوبية الرئيسية. وستواصل حكومة كوبا بذل الجهود للحفاظ على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمجتمعية للجميع، وتقديم المساعدة والمنتجات والخدمات الأساسية للمتضررين من فيروس الأنفلونزا (A H1N1)؛ وسيُعطى اهتمام خاص لضمان خدمات التوليد والصحة الإنجابية. وقد أثر فيروس الأنفلونزا (A H1N1) بصفة خاصة على الحوامل والأطفال دون سن الخامسة من العمر. وقد أولي اهتمام خاص لهذه الفئات.

والمصادر الدولية للمساعدة المقدمة إلى كوبا هي مصادر محدودة للغاية. وصندوق السكان هو أحد مصادر التمويل القليلة جداً التي تدعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والبرامج الجنسانية. والتعاون الذي يوفره الصندوق يساعد في بناء القدرة الوطنية وفي استحداث أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة أيضاً على بلدان أخرى في المنطقة.

## الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠]

إن الاتحاد البريدي العالمي، باعتباره وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، لا يشارك بشكل مباشر في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦/٦٤، الذي لا تتأثر به إلا الدول الأعضاء.

والاتحاد البريدي العالمي ظل دائما يعتبر كوبا عضواً كامل العضوية في الاتحاد، وبتلك الصفة، تتمتع كوبا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الآخرون في الاتحاد ولديها نفس الالتزامات إزاءه. واستفادت كوبا مؤخرا من مشاريع إنمائية إقليمية مشتركة بين الاتحاد البريدي العالمي والاتحاد البريدي للأمريكتين وإسبانيا والبرتغال تندرج في إطار خطة التنمية الإقليمية لأمريكا اللاتينية في مجال خدمات الدفع البريدي وجمع الطوابع البريدية.

وعلاوة على ذلك، تضطلع كوبا بدور فعال في أنشطة الاتحاد وهيئاته. فقد انتُخبت كوبا، على سبيل المثال، عضواً في مجلس إدارة الاتحاد ومجلس إدارة العمليات البريدية أثناء انعقاد مؤتمر الاتحاد الأخير في عام ٢٠٠٨، وهي تشارك في عضوية عدد من لجان المجلس وأفرقته العاملة.

## برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

ما فتئ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يقيد التجارة تقييداً شديداً ويؤثر تأثيراً مباشراً على قدرات كوبا وكفاءتها فيما يتعلق بالهياكل الأساسية اللوجستية (الميناء، وتخزين البضائع وتتبع السلع الأساسية)، وتجهيز المنتجات الغذائية، وتوزيع المياه، والإنتاج الزراعي.

ومن ثم تأثرت سلباً كفاءة شبكات الحكومة الكوبية للأمان الاجتماعي التي تعتمد على الأغذية، والتي تكتسي أهمية أساسية لأمن الأسر الغذائي. ولهذه العوامل، التي تقترن بتدهور الأراضي وتدهور نوعية المياه (وتساهم جزئياً في ذلك)، أثر على رفاه الناس. وتشكل حالات النقص في المغذيات الدقيقة مصدراً للقلق. ففقر الدم لا يزال متفشيا إلى حد كبير، ولا سيما بين الأطفال دون الثانية من العمر، مما يقوض قدرتهم على النمو. والأثر أقوى في المقاطعات الشرقية التي ينعدم فيها الأمن الغذائي بشكل أكبر.

وازداد الوضع تأزما من جراء الأزمة المالية الدولية والآثار المعيقة الناجمة عن موسم الأعاصير الذي شهده عام ٢٠٠٨. وقد تأخر شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة آنفاً.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن مناقصة دولية لشراء الأرز. وفازت بالمناقصة شركة هندية يوجد مقرها في الولايات المتحدة. وقد عرضت هذه الشركة أفضل سعر، إلا أنه بسبب الحصار، تعين منح العطاء لشركة أخرى من غير شركات الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، اشترى برنامج الأغذية العالمي ٥٢٥ طنا متريا

من الأرز فقط (عوضا عن ٥٤٤)، ويعني ذلك حرمان ٠٠٠ ٢٧ طفل من حصصهم من الأرز لمدة شهر.

وبسبب هذا الحصار، تكون السفن مجبرة على التوقف في بلد مجاور لنقل الشحنة إلى سفينة أخرى. وتنجم عن ذلك تأخيرات وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على عمليات الشحن التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي.

## منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية والإسبانية]
[٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

### الأثر على الشعب الكوبي والقطاع الصحي وصحة الأفراد

من الناحية الاقتصادية، بلغ التأثير التراكمي على القطاع الصحي منذ بدء الحصار ٢ ٣١٨,٣ مليون دولار، وفقا للمصادر الحكومية الكوبية. وفي مجال الصحة، إن لمخلّفات الحصار آثاراً سلبية مضاعفة حيث إنها تؤثر على أسعار المنتجات الصحية المستخدَمَة يوميا والخدمات الاجتماعية الأساسية، وبالتالي، على الظروف المعيشية للشعب الكوبي عموما. وتفاقمت الآثار الناجمة عن الحصار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي لم تسلم منها كوبا.

وتأثر قطاع الصحة العامة بتدني فرص الحصول على استثمارات في مجال الهياكل الأساسية: مثل السكن والطرق السريعة والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. وتأثر قطاع الصحة العامة، بشكل مباشر أكثر، بنقص الموارد الضرورية للتصدي للتهديدات الناجمة عن الأوبئة مثل جائحة فيروس الإنفلونزا A(H1N1). وأدى الحصار الاقتصادي إلى إبطاء التقدم المحرَز في قطاع الصحة العامة في كوبا عموما لأنه حال دون حصول كوبا على قروض وهبات من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وقلل من فرص حصولها على الهبات التي يمنحها المُحسنون والمجتمع المدني في الولايات المتحدة. وبسبب الحصار، تشتري كوبا البضائع من موزّعين يضخمون تكلفة المنتجات ويكونون في بعض الأحيان غير قادرين على توفير أصناف معيّنة فيقدمون بدلا عنها أصنافا مماثلة؛ ويؤدي ذلك إلى تراجع في مستوى المعيشة والصحة. ونظرا لتعقيد هذه الآثار، فمن الصعب تقييم حجمها وتكلفتها المالية.

ويؤثر الحصار على الرعاية الصحية للأفراد بغض النظر عن سنهم وجنسهم بسبب التأثير على وكالات النظام الصحي الوطني الموحد ووكالات البحوث ووكالات الرصد الوبائي ومكافحة الأمراض.

الأبحاث

لا يزال الحصار يحد من التبادل العلمي على الرغم من الاعتراف بإسهام البلد في مجالي العلوم والابتكار. ولا يمكن كوبا الإفادة من خط بحري للألياف الضوئية. ويعيق ذلك مشاركة كوبا في منتديات الإنترنت، وفي أنشطة الأوساط العلمية ذات الاهتمام المشترك والمناسبات البحثية ذات الصلة، كما يحد من قدرة البلد على الوصول إلى البرمجيات المفتوحة المصدر. كما أن الأوساط العلمية الكوبية محرومة نسبيا بسبب تعذّر حصولها على الهبات والمنح الدراسية التي تقدمها الولايات المتحدة لإجراء المزيد من الدراسات والتدريب ولتطوير المشاريع البحثية. وهذا ما حدث بالنسبة للنشاط التدريبي الذي اشتركت في تنظيمه مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية حيث رفضت مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها مشاركة خبير كوبي من معهد بيدرو كوري في حلقة العمل المتعلقة بالتقنية المخبرية لتفاعل البروتين بإنزيم المنتسخة العكسية. ومن المرجح أن يجري هذا التدريب ولكن في بلد آخر وبتكاليف أكبر.

الخدمات الصحية

لم تتمكن أقسام علاج الأورام لدى الأطفال من استخدام الأطراف الاصطناعية القابلة للتمديد المستخدَمة عادة للتعويض عن أجزاء العظام المستأصلة في جراحة العظام المصابة بسرطان؛ ونتيجة لذلك لم تتمكن من توفير العلاج المحافظ والعلاج الوظيفي للأطفال والشباب المصابين بسرطانات العظام لأن هذه الأجهزة الطبية تقوم بتسويقها شركات من الولايات المتحدة. كما تضرر مرضى آخرون من المصابين بهذا النوع من الأمراض بسبب عدم حصولهم على نظام أخذ العينات التلقائي (الذي يحمل العلامة التجارية PRO-MAG) الذي تسوّقه شركة ''التكنولوجيات الطبية العالمية'' وعلى نظام BARD-BIOPTY لأخذ العينات التلقائي للأورام الصلبة؛ وكلا النظامان مستخدَمان لتشخيص سرطان الثدي وسرطان البروستاتة وأنواع أخرى من السرطانات. و لم تتمكن أقسام علاج الأورام أيضا من علاج سرطان الشبكيّة بواسطة تقنيات محافظة مثل العلاج الإشعاعي باليود المشع، لأن شركة 3M هي التي تسوق هذه المنتجات وهي شركة من شركات الولايات المتحدة. ويسمح هذا العلاج المحافظ للأطباء بالحفاظ على وظيفة العينين ويقلل من معدلات استئصال العين لدى المرضى الذين يعانون من هذا النوع من الأورام. كما لا يمكن للمرضى الحصول

على دواء إميكويمود ''Imiquimod''، وهو دواء يستخدم لعلاج حالات معينة من سرطان الجلد وهو أيضا من إنتاج شركة 3M.

وتضررت أقسام جراحة العظام وعلاج الرضوح من جراء قلة توافر الأطراف الاصطناعية لمفاصل اليدين التي تُستخدم عادة لعلاج المرضى المصابين بالْتِهابُ المَفاصِلِ الرُّوماتويديّ. و لم تتمكن أقسام أمراض القلب من الحصول على ١٢ جهازاً لرصد ديناميكية الدورة الدموية من صنع شركة Multimetrix (تحمل العلامة التجارية DATEX-OHMEDA). ويعيق عدم توافر هذا النوع من المعدات مراقبة المرضى بعد الخضوع لعملية جراحية ويتسبب في تمديد فترة بقائهم في المستشفيات، ويؤدي في بعض الحالات إلى وفيات كان يمكن تجنبها. وإضافة إلى ذلك، يحول عدم توافر نظام إلكتروني من طراز Carto-biosense أو من طراز EnSite لمسح أعضاء الجسم (من إنتاج شركة جونسون آند جونسون وسان جود تباعا) دون إزالة حالات اضطراب النبض المعقدة. ومن أجل تقديم خدمات ذات نوعية جيدة للمرضى الذين يعانون من اضطراب في نبض القلب، يتم إرسالهم للعلاج في إيطاليا الذي تتراوح كلفته بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ١٨ يورو دون احتساب تكاليف السفر وتكاليف البدل اليومي. ولنفس السبب، لا يمكن الحصول على معدات أخرى ذات تكنولوجيا عالية مثل عدّادات تدفق الكريات والمواد الكاشفة للتشخيص المناعي لأمراض الدم الخبيثة وهي من إنتاج مؤسسة بيكتون – ديكنسون.

وقد تضرر برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أيضا بسبب نقص المشتريات من الأدوية المضادة للفيروسات العكوسة المستخدمة في دواء ''كاليترا'' للأطفال (Ritonavir/Lopinavir) ودواء ''نورفير'' (Ritonavir) وكليهما من إنتاج مختبر ''أبوت'' ABBOTT.

## الرصد الوبائي

يُعزى التأخير في تسليم المعدات والسلع ومجموعات لوازم تشخيص فيروس الإنفلونزا A(H1N1) الجديد إلى الحصار. وقد وزعت كمنتج للشبكة العالمية لمراقبة الإنفلونزا مجموعة لوازم لتشخيص هذا المرض على المختبرات المعنية بالإنفلونزا في مختلف أنحاء العالم. ونظرا إلى أنه تم إعداد مجموعة اللوازم وتوزيعها من جانب مركز التعاون المشترك بين منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، الذي يوجد مقره في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تأخر تسليمها إلى كوبا كثيرا. كما لم يُسمح للمختبر الوطني المعني بالإنفلونزا في كوبا بأن يسهم في الشبكة عن طريق فيروس الإنفلونزا الذي تم اكتشافه في هذا البلد نظرا إلى أن جميع الفيروسات التي تم اكتشافها في نصف الكرة الأمريكية تُرسل إلى نفس الشبكة عن

طريق نفس المركز. ويؤدي ذلك إلى استبعاد فيروس الإنفلونزا المنتشر في كوبا من تركيبة اللقاح ضد الإنفلونزا.

وتضرر معهد بيدرو كوري أيضا علما وأنه أحد المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية. والمعهد عضو في شبكة PULSENET في أمريكا اللاتينية المسؤولة عن رصد الأمراض الوبائية الجزئية الناجمة عن بكتيريا السَّلْمونيلَة والإشريكية القولونية والشيغلية وضمات الكوليرا. ومشاركة المعهد في شبكة PULSENET محدودة بسبب عدم تمكنه من الحصول على تقنيات تحليل الرحلان الكهربائي حسب الحقل والنبض. ولا يمكن الحصول على هذه المعدات لأن شركة BIO-RAD التي تقوم بتسويتها هي من شركات الولايات المتحدة.

ولا تنتهي قائمة الحالات هنا، إلا أنه تم اختيار الحالات المذكورة أعلاه للإشارة إلى أمثلة على الآثار الناجمة عن الحصار.

الأثر على برنامج التعاون التقني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية

نتيجة للحصار، يكلّف تشغيل مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في كوبا أكثر من تكاليف العمليات التي تضطلع بها المنظمة في بلدان أخرى، مما يؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة للتعاون التقني مع البلد.

وعلاوة على ذلك، وسعيا من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية لتحمّل المسؤوليات التي أوكلتها لها البلدان الأعضاء فيها، تتخذ المنظمة تدابير للتخفيف من آثار الحصار. وهذا ما حدث بالنسبة للمعاملة الخاصة التي حظيت بها كوبا فيما يخص توزيع لقاحات الإنفلونزا A(H1N1) التي تبرعت بها منظمة الصحة العالمية إلى الدول العشر الأكثر حاجة لها في منطقة الأمريكتين من أجل التصدي لانتشار هذا الوباء. وكانت كوبا أول بلد يحصل على ما يكفي من اللقاحات لتحصين ١٠ في المائة من السكان.

وتضرر برنامج التعاون التقني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية على مستوى شراء المعدات والمواد من أجل المكتب القطري. ولا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر على شراء حواسيب للمكتب القطري التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية في هذا البلد. وأدى الاضطرار إلى شراء حواسيب من أوروبا إلى زيادة في التكاليف بحوالي ٥٠ في المائة. كما أن وظائف شبكة الإنترنت في المكتب القطري في كوبا التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية متدنية لأن العديد من المواقع الإلكترونية للولايات المتحدة تمنع الدخول لها من عناوين بروتوكول

إنترنت كوبية فضلا عن تعذر حصول المكتب القطري على برامجيات مثل أكروبات وجافا وغوغل أرض.

كما أرجئ الحصول على الصحن الساتلي الضروري لإجراء الاتصالات الرسمية داخل المنظمة لمدة ستة أشهر للاستعاضة عن مكوناته (مودم ساتلي وصحن ساتلي) بمكونات لا تتطلب موافقة الولايات المتحدة. وأدى استبدال المكونات إلى زيادة في التكاليف بحوالي ٠٠٠ ٧ دولار من القيمة الشرائية. وأثرت عملية الاستبدال أيضا على الوفورات التي كان يمكن للمنظمة أن تحققها عبر تجميع نطاق تردد الموجات الساتلية مع هايتي بسبب الاختلاف الكبير في التكنولوجيات الساتلية المستخدمة الذي يجعل من هذه المسألة أمرا مستحيلا.

وأخيرا، تسلط المنظمة الضوء على الأثر السلبي للحصار على الصحة العامة على نطاق يتعدى الأثر على الأشخاص الذين يعيشون في كوبا. فإن استبعاد كوبا من الأنشطة والبرامج العالمية أو الإقليمية (مثلا في مجال البحث، والتنمية الصحية أو مراقبة مقاومة مضادات الميكروبات) يؤثر في الواقع على التقدم العالمي في مجال المعارف واستخداماته لتحسين صحة الجميع.

## المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠]

نتيجة للحصار المفروض على كوبا، لوحظت الظروف التالية في كوبا، وهي ظروف تضر بتقدم البلد في مجال الملكية الفكرية وتؤثر بصورة مباشرة على تنميته التكنولوجية والاقتصادية والثقافية.

عبر فرض قيود تحول دون دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، يحد الحصار من إمكانيات تنمية الموارد البشرية داخل الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، لا يمكن للمتخصصين المهنيين الكوبيين الاستفادة بشكل تام من فرص التخصص الأكثر تقدما في مجال الملكية الفكرية، المتاحة بشكل خاص في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، على وجه الخصوص، إمكانية الاطلاع على التجارب الناجحة في مجال إنشاء مكاتب لنقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيات وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانات رهنية، وهي مسائل تكتسي أهمية فائقة من أجل استخدام نظام الملكية الفكرية بفعالية.

كما تعوق القيود المفروضة على التأشيرات إمكانية مشاركة المتخصصين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة.

وتعوق الهياكل الأساسية المحدودة للاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفرها المنظمة، على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والتزامها بتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. كما أن المرافق المستخدَمة في عقد اجتماعات عبر الفيديو، التي توفر وسيلة الاتصال الأكثر كفاءة والأكثر فعالية من حيث التكلفة، خاصة لأغراض التعليم والتدريب، غير متوفرة أيضا بسبب تعذّر شراء جزء كبير من المعدات التقنية وأدوات البرامجيات المصنوعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية تؤثر سلبا في إمكانية استخدام الرعايا الكوبيين لقواعد البيانات الإلكترونية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والخدمات الرقمية الأخرى التي تعرضها في مجال الملكية الفكرية وتحول دون وصولهم إليها. وهذا الوضع، ولا سيما الاطلاع عبر الإنترنت على قواعد بيانات المعلومات المتعلقة بالبراءات، بما في ذلك نطاق براءات الاختراع وغيرها، متاح فقط عبر شبكة الإنترنت، مما يؤثر سلبا على التقدم في مجال البحوث التكنولوجية وغيرها من البرامج الابتكارية التي تقوم بها حكومة كوبا في مجال البيئة والعلوم الطبية وعلوم الحياة والتكنولوجيات الأحيائية والتكنولوجيات المتناهية الصغر.

ويؤثر الحصار أيضا على توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهيأ إداريا لأداء هذه المهام بفضل الوجود المحدود لفروع مكتب كوبا للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توافر برامجيات متخصصة يعوق إلى حد كبير أداء هذه المهام. ويشار إلى أن الإجراءات المتعلقة بالمشتريات من الخارج للحصول على المعدات والبرامجيات المطلوبة مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم تأخير الخدمات التي يُطلب من هذه المكاتب تقديمها ويحول دون نمو هذه الخدمات بشكل طبيعي ودون توسّعها. والأهم أن هذا الوضع يعيق إمكانية الاستفادة الكاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة نظرا إلى أن أدوات تشغيل النظام ليست متاحة مجانيا للمستخدمين في كوبا. ويؤدي ذلك إلى إلحاق ضرر كبير بإمكانية توسيع نطاق النظام الآلي للملكية الفكرية ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا، إذ لا يمكن دفع المبالغ المستحقة على كوبا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع، واتفاق مدريد) إلا بعملتي اليورو والفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع للولايات المتحدة. وبالمثل، يتعين سداد مدفوعات المنظمة إلى مكتب كوبا المعني بالملكية الفكرية بهاتين العملتين. والتكلفة الناجمة عن هذه المعاملات غير المباشرة بقصد تفادي مصارف الولايات المتحدة، تسبب خسائر مالية هامة، ولا تشجع المواطنين الكوبيين على استخدام نظامي معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع واتفاق مدريد.

## المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

تقدم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدعم إلى المشاريع وتوفر معدات وأدوات الرصد الجوي، علاوة على المشاركة في رعاية المؤتمرات المعنية بالرصد الجوي.

وتستفيد كوبا من الخدمات التي تقدمها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتتلقى من المنظمة منشورات ومواد أخرى باعتبارها عضوا فيها. وتشارك كوبا أيضا في أنشطة المنظمة مثل الاجتماعات وحلقات العمل والدورات التعليمية.

وتقيم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية علاقات تعاون مع جميع دول منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا، التي تشارك في عضوية الرابطة الإقليمية الرابعة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي) عن طريق مكتب المنظمة الإقليمي لمنطقة الأمريكتين.

وفضلا عن ذلك، تشارك كوبا في مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي، مثل المشروع الكاريبي المندرج ضمن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وتستفيد من هذه المشاريع.

## منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

حسب تقديرات الخبراء، لولا استبعاد كوبا من سوق الولايات المتحدة المدرة للعائدات السياحية لزار الجزيرة ما يناهز ٣٥ مليون من مواطني الولايات المتحدة منذ بداية الحصار. ويمثل ذلك خسارة في إيرادات كوبا من قطاع السياحة تقدر بنحو ٢٣ بليون دولار.

كما أن تعديل قانون توريتشيللي (١٩٩٢) استبعد كوبا من قطاع السفن السياحية الذي يشكل مصدر عائدات اقتصادية متنامية للبلدان المضيفة ولاسيما بالنسبة للبلدان الواقعة في منطقة البحر الكاريبي.

كما يصعب بيع الرحلات عبر شبكة الإنترنت نظراً لتعذر استخدام بطاقات الائتمان الصادرة من الولايات المتحدة ويؤثر ذلك أيضا على تكلفة المبيعات.

ولا يمكن لشركات السياحة الكوبية الحصول على اللوازم والمدخلات لتشغيل قطاعها السياحي من مورّدين الولايات المتحدة، مما يزيد إلى حد كبير من تكلفة وارداتها ويحد بالتالي من قدرتها التنافسية.

ولا يُسمح لأي وكالة سفر في الولايات المتحدة بإدراج المنتجات والخدمات السياحية الكوبية في فهارسها.

وفي عام ٢٠٠٩، سُمح لمواطنين الولايات المتحدة من أصل كوبي بالسفر إلى كوبا وكان لذلك تأثير إيجابي على السياحة.

ومع أن هذه الحقائق لا تقتصر على الفترة المشمولة بالقرار ٤/٦٤، فإنها تبين، بشكل عام، الآثار الإجمالية للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على قطاع السياحة الكوبية على مر السنين.

## منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٠]

على الرغم من أن الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لا يتطرقون إلى مسألة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

فإن هناك منتديات وآليات مختلفة تابعة للمنظمة يمكن للولايات المتحدة وكوبا وغيرهما من الأعضاء، أن يتطرقوا في إطارها إلى المسائل المتصلة بحقوقهم والتزاماتهم في إطار المنظمة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بعدم التمييز وحظر نظام الحصص وإمكانية الحصول على إعفاء من تلك الالتزامات.

وعلى غرار السنوات السابقة، أثيرت هذه المسألة في عام ٢٠٠٩، في عدد من المحافل، بما في ذلك هيئة تسوية المنازعات في ١٩ حزيران/يونيه و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

وبالمثل، عُرضت هذه المسألة على لجنة الزراعة في ١٢ آذار/مارس و ٢ تموز/يوليه و ٢٤ أيلول/سبتمبر و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأخيرا، أثار مجلس التجارة في السلع هذه القضية في مناسبتين في ٢٤ آذار/ مارس و ١٢ أيار/مايو.